المعهد المغربي
لتحليل السياسات
دقة - عمق - راهنية - تأثير

مؤشر الثقة في المؤسسات 2020

البرلمان وما وراءه في المغرب

تجديد الثقة من خلال بحث جذور نقصها

المدير والمحرر الرئيسي : محمد مصباح

المؤلفون : رشيد أوراز - فرانشيسكو كولين

مؤشر الثقة في المؤسسات 2020

البرلمان وما وراءه في المغرب

تجديد الثقة من خلال بحث جذور نقصها

المدير والمحرر الرئيسي:

د.محمد مصباح

المؤلفون:

د. رشيد أوراز

السيد فرانشيسكو كولين

الباحثون والمشاركون:

السيد امرؤ القيس طلحة جبريل

السيدة مها غازي

المساعدون الباحثون:

السيدة غريتشن ماري كولمان

السيدة نور ترينا

نسخة : 2020

دعم هذا المشروع من طرف :

National Endowment for Democracy
Supporting freedom around the world

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
RABAT

المعهد المغربي لتحليل السياسات

رقم 5، ش5، زنقة فكيك، الرباط
الهاتف : 02 26 26 37 5 212+
https://mipa.institute/
contact@mipa.institute

الإيداع القانوني : 2020MO4515

ISBN : 978-9920-9022-1-2

المعهد المغربي لتحليل السياسات مؤسسة غير ربحية تعنى بالسياسات العامة وتتخذ من الرباط، المغرب، مقراً لها. يرمي المعهد إلى إجراء أبحاث معمقة حول مختلف الإشكالات المتعلقة بالسياسات العامة من خلال طرح أفكار جديدة لحل المشاكل التي تواجه المجتمع على صعيد الديمقراطية والتنمية.

يتمثل النشاط الرئيسي للمعهد في إنتاج تحليل منهجي ومتعمق ودقيق وموضوعي للقضايا ذات الصلة بالسياسات. يتم نشر النتائج والتحليلات من قبل المعهد في شكل ملخصات سياسات ومقالات بحثية وتقارير.

الفهرس

تقديم 9
شكر وتقدير 11
الملخص التنفيذي 13
المقدمة 17
المنهجية 22
الفصل الأول: الثقة الاجتماعية 25
المقدمة 26
الثقة الاجتماعية: أهميتها ومكوناتها 26
الثقة والتغيير الاجتماعي 27
مصادر الثقة الاجتماعية 31
التجارب الشخصية 31
التنشئة الاجتماعية 32
الدين والقيم الاجتماعية 33
وسائل التواصل الاجتماعي 34
مستويات الثقة الاجتماعية 35
العائلة 35
الأصدقاء وزملاء العمل 36
الجيران 38
الثقة في الآخرين وفي الغرباء 41
خاتمة 44
الفصل الثاني: الثقة السياسية 45
المقدمة 46
الثقة في المؤسسات غير المنتخبة 46
الإدارات العمومية 47
نظام العدالة 48
مقدمو الخدمات العمومية 52
التعليم 52
منظمات المجتمع المدني 69
النقابات العمالية 73
الثقة في المؤسسات المنتخبة 75

الفهرس

الحكومة 76
الأحزاب السياسية 79
المشاركة والثقة السياسية 83
الفساد والثقة السياسية 87
الفصل الثالث: الثقة في البرلمان 93
المقدمة 94
الجدارة بالثقة 96
القدرات 99
أدوار وقدرات البرلمان 100
العقد الاجتماعي والإكراهات المؤسسية 102
التعليم 103
الأداء والفعالية 104
خلط الأدوار 107
عناصر الحكم على الأداء 109
المساءلة 110
التواصل 112
نقص في التواصل؟ 112
وسائل التواصل الاجتماعي 116
اختلافات التواصل بين البرلمان والبلديات 118
وجهة نظر النواب البرلمانيين حول الثقة في البرلمان 119
تصورات البرلمان 119
العلاقات بين البرلمان والحكومة 120
الموارد البشرية والمادية 121
التواصل ووسائل التواصل الاجتماعي 123
الخلاصات 124
التوصيات: كسب الثقة 127
المؤلفون والمشاركون 130
فهرس الرسوم البيانية 132
الملاحق 134
الملحق 1: الثقة الاجتماعية والسياسية بين النظرية والممارَسة 134
الملحق 2: التصورات العالمية والمحلية للثقة السياسية 152

تقديم

منذ عام 2011 مر المغرب بتغيرات مستمرة تضمنت نتائجا غير متوقعة تؤثر على تصور المواطنين لمؤسساتهم السياسية وكذا التوجه العام للبلاد. وبينما وضعت معظم الدراسات هيكل السلطة والإطار المؤسساتي محط اهتمامها، تم لفترة طويلة تجاهل دور المواطنين «العاديين»؛ فقد كان ينظر إلى المواطنين على أنهم سلبيون يفتقرون إلى الإرادة المستقلة. إلا أن ثورات 2011 في العالم العربي قد جعلت هذه الافتراضات موضع شك؛ فالمواطنون ليسوا سلبيين كما تم الإعتقاد سابقا، بل هم عوامل تغيير نشطة.

وفي هذا السياق، يعتقد المعهد المغربي لتحليل السياسات أنه من المهم تسليط الضوء على تصورات ومواقف الناس «العاديين» من أجل بناء أساس متين للمشاركة السياسية والاجتماعية وتعزيز الثقة في المؤسسات. وفي هذا الصدد، من الأساسي فهم العلاقة بين المواطنين ومؤسساتهم السياسية، وهي علاقة تُحدد من خلال الثقة الاجتماعية والسياسية، حيث يشير مستوى ثقة الناس اتجاه مؤسساتهم إلى جودة المشاركة السياسية ويؤثر على نتائج السياسات.

تتميز العلاقة بين المواطنين ومؤسساتهم، في عالم مثالي، بمستوى عالٍ من الثقة، بناءً على معرفة قوية بدور ووظيفة المؤسسات. وفي المقابل تعزز هذه المعرفة الثقة في المؤسسات وتقود المواطنين نحو مشاركة سياسية أكبر من خلال القنوات السياسية الرسمية التي تخلق في المقابل تماسكا اجتماعيا أقوى. بيد أن هذا الوضع المثالي ليس موجودًا في العالم الحقيقي، ربما يكون العكس هو الصحيح، حيث أن العلاقة الحالية بين المواطن والدولة لا تزال متوترة وموسومة بالريبة وعدم الثقة.

يوضح هذا الوضع السيئ أهمية هذا التقرير، الذي يعتبر ثمرة المجهود الذي بذله فريق المعهد على مدار عام، والذي يهدف إلى توفير دراسة منهجية معمقة لإشكالية الثقة المجتمعية والسياسية في المغرب من خلال الجمع بين مختلف مناهج البحث الكمي والنوعي. كما تجري هذه الدراسة بحثا دقيقا ومفصلا عن الثقة الاجتماعية والثقة السياسية والثقة في البرلمان.

تظهر النتائج الرئيسية لمؤشر الثقة في المؤسسات بالمغرب أن العلاقة بين المواطنين ومؤسساتهم، لاسيما المؤسسات المنتخبة، تتسم بالريبة وانخفاض مستويات الثقة. فمعظم المواطنين لا يعرف إلا النزر القليل عن مؤسساتهم ويجدون صعوبة في فهم أدوارها ووظائفها وجدواها. وتقترن هذه المعرفة

الضئيلة بتدني جودة الخدمات العمومية كالرعاية الصحية والتعليم، وفرص العمل غير الكافية: تشكل هذه الخدمات أهم الأولويات التي يعتقد المواطنون أنه يجب على الحكومة معالجتها في السنوات الخمس إلى العشر القادمة. وفي الواقع، يؤدي سوء تقديم الخدمات العمومية إلى زيادة الشعور بانتشار الفساد، مثل الرشوة أو الواسطة (اللجوء إلى المقربين أو العلاقات والاتصالات السياسية)، والذي يغذي بدوره رغبة المواطنين في البحث عن بدائل أخرى (غير رسمية) للحصول على خدمات عمومية أفضل، والنتيجة هي انفصال المواطنين عن القنوات السياسية الرسمية للتعبير السياسي وتوجههم إلى الأشكال الجديدة من الاحتجاجات السياسية،كالمقاطعة الاقتصادية والاحتجاجات في الشوارع.

يسعى المعهد جاهدا في مهمته إلى إنتاج دراسة تحليلية راهنية ومتعمقة في قضايا السياسات، والتي يمكن أن تؤدي إلى خلق طرق مبتكرة لحل القضايا المتعلقة بالديمقراطية. ولهذا السبب عمد المعهد إلى الشروع في إنجاز تقرير سنوي حول الثقة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية كوسيلة لقياس قدرة المواطنين واستعدادهم للانخراط في الحياة العامة والمساهمة في وضع سياسات عمومية إدماجية وشاملة.

يبتغي هذا التقرير تقديم مادة لكل من الباحثين وصناع السياسات؛ بحيث يمكن للباحثين استخدام البيانات والتحليلات الواردة في التقرير لتعزيز الأدبيات الأكاديمية، في حين يمكن لصناع السياسات استخدام نتائجها لتعزيز جودة المؤسسات السياسية ونتائج السياسات العامة على كل المستويات.

د. محمد مصباح

مدير المعهد المغربي لتحليل السياسات

شكر وتقدير

هذا التقرير هو ثمرة العمل التعاوني الذي أنجز بإشراف د. محمد مصباح وتأليف د. رشيد أوراز والسيد فرانشيسكو كولين (المؤلفان الرئيسيان)، إلى جانب السيد امرؤ القيس طلحة جبريل والسيدة مها غازي (باحثان ومشاركان). وقد أشرف د. مصباح على المشروع بأكمله منذ بدايته وشارك د. أوراز في إشرافه على تصميم الدراسة الأولية وتنسيق المراحل الأولى من الدراسة. ثم أشرف د.مصباح والسيد طحلة جبريل على العمل الميداني الذي أنجز جزئيا من قبل شركة أفيرتي AVERTY، وعلى إعداد الأوراق الخلفية وتحليل التقرير، وقد شملت هذه المرحلة بشكل رئيسي السيد طلحة جبريل، والسيدة غازي، وأيضا السيدة جريتشين كولمان، والسيدة نور ترينا. وعمل السيد طلحة جبريل والسيدة غازي، بتوجيه وإشراف د. مصباح، على ترميز وصياغة التحليل الأولي للتقرير، وقدما بحثًا أساسيًا متماسكًا يشكل العمود الفقري لهذا التقرير.كتبت النسخة النهائية من التقرير باللغة الإنجليزية أولاً بشكل مشترك بين د. مصباح والسيد كولين، وبعدها ترجمت إلى العربية وراجعها د. أوراز ود. مصباح، ثم قدم السيد طلحة جبريل والسيدة غازي ملاحظاتهما حول النسخة الإنجليزية النهائية من التقرير.

يعبر المؤلفون عن امتنانهم للصندوق الوطني للديمقراطية (NED) ومؤسسة هاينريش بول (HBS) الرباط-المغرب على دعمهما الكبير لهذا المشروع منذ بدايته، وخاصة فاطمة ججي من مؤسسة الصندوق الوطني للديمقراطية والسيد باوك باومان، وإلهام سيبا، وزينة بنعدي من مؤسسة هاينريش بول. كما نتوجه بالشكر إلى جمعية سمسم-مشاركة مواطنة على تقديم المساعدة في العمل الميداني مع أعضاء البرلمان، وخاصة مريم ابليل، وأيوب التواتي، واسماعيل إلسوق، وأيمن الشراكي. ونتقدم بشكر خاص لجميع المواطنين الذين شاركوا في المقابلات والمجموعات البؤرية التي نظمناها، بمن فيهم أعضاء البرلمان والمجالس المحلية المنتخبة وأعضاء مجتمع الأعمال والنقابات.

استفاد هذا التقرير من ملاحظات وآراء الزملاء والخبراء، ولهذا نشكر على وجه التحديد د.عزيز مشواط، ود.هشام آيت منصور، وكارولين ل.بارنيت الذين قدموا ملاحظات حول مسودة الاستمارة وساهموا بوقتهم وأفكارهم القيمة في المشروع.

يشكر المؤلفون أيضًا الفريق الذي ساعد في هذا التقرير، وخاصةً السيد امرؤ القيس طلحة جبريل والسيدة مها غازي الذي لم يكن لهذا المشروع أن يتم لولا عملهما ومساعدتهما في مختلف مراحله. أيضا، شكرا للسيدة جريتشين كولمان والسيدة نور ترينا على إعداد البحث الأساسي والشكر أيضا لنورا السدراتي على تدقيق التقرير وترجمة بعض الفصول. وتظل المسؤولية عن أي أخطاء على عاتق المؤلفين.

الملخص التنفيذي

الثقة الاجتماعية

- الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية التي تحظى بأعلى مستوى من الثقة، إذ يشعر المغاربة الذين شملهم الاستطلاع أن الأسرة (النووية والممتدة)، وكذلك الأصدقاء المقربون، هم الأشخاص الأكثر جدارة بالثقة في محيطهم: 95.2 في المائة من المغاربة الذين شملهم الاستطلاع قالوا إنهم يثقون في أسرهم.

- تميل مستويات الثقة إلى الانخفاض مع توسع الدائرة الاجتماعية لتشمل الزملاء والجيران والأشخاص الذين قد تقابلهم بشكل يومي (المعاملات التجارية على سبيل المثال): قال 42.9 في المائة من المستطلعين إنهم لا يثقون بالمغاربة الآخرين؛ علاوة على ذلك، رأى المستطلعون أن المستويات العامة للثقة في المجتمع قد انخفضت بشكل عام خلال العقود القليلة الماضية.

- الفئة الأقل ثقة في المجتمع هي الغرباء أو الأشخاص الذين قابلهم المستطلعون للمرة الأولى (قال 19.4 في المائة فقط من المستطلعين إنهم يثقون في الأشخاص الذين قابلوهم لأول مرة). فضلا عن هذا، فالمغاربة لا يثقون في الأشخاص الذين ينتمون إلى أديان أخرى (صرح 73.2 في المائة أنهم لا يثقون أو لا يثقون إطلاقا في كل من ينتمي إلى أديان أخرى)، أو أشخاص من جنسيات أخرى (71.5 في المائة قالوا إنهم لا يثقون). وبالتالي يمكن اعتبار المغاربة الذين شملهم الاستطلاع محافظين فيما يتعلق بتصوراتهم للمثلية الجنسية والإلحاد (78.5 في المائة و67.6 في المائة على التوالي، قالوا إنهم لن يقبلوا أن يكون لهم صديق من هاتين الفئتين).

- يرفع أفراد هذه المجموعة، الذين ينتمون إلى نفس الجنسية أو العقيدة الدينية، أو أولئك الذين تربطهم صلة قرابة مع المستطلعين، من احتمالية الثقة بهم بشكل كبير؛ بينما ينظر إلى الاختلاف بأنه أمر سيئ، حيث لا يشعر المستطلعون أنه بإمكانهم الوثوق بالغرباء أو الأجانب أو الأشخاص المعتنقين لدين مختلف.

الثقة السياسية

- وفقاً لهذه الدراسة، قال حوالي 31 في المائة من المغاربة أنهم يتابعون السياسة والشؤون السياسية بشكل عام. وصرح 69 في المائة من المغاربة الذين شملهم الاستطلاع أنهم لا يتابعون السياسة أو لا يتابعون السياسة على الإطلاق.

- عبر المستطلعون عن مستوى منخفض من الرضا عن الاقتصاد (أعرب 55.5 في المائة عن عدم رضاهم)، أو التوجه العام للبلاد (69.7 في المائة غير راضين) أو جهود الحكومة لمحاربة الفساد (74.1 في المائة غير راضين)؛ كشفت هذه الأرقام عن نظرة المغاربة التشاؤمية فيما يتعلق بمستقبل البلاد والوضع الاقتصادي وثقتهم (وكذلك أملهم) في قدرة الحكومة على وضع حد للفساد داخل البلاد.

- فيما يتعلق بالأولويات التي يأمل المستطلعون أن تحققها الحكومة في السنوات الخمس إلى العشر القادمة، فإن الولوج إلى خدمات الصحة والتعليم وكذلك توفير المزيد من فرص العمل للشباب تأتي في المرتبة الأولى. يعتقد حوالي 32 في المائة من المغاربة الذين شملهم الاستطلاع أن توفير تعليم أفضل لأطفالهم هو الأولوية الأولى التي يجب أن تحققها الحكومة، تليها زيادة فرص العمل للشباب بنسبة 20 في المائة تقريبًا، ثم تقديم خدمات صحية أفضل بنسبة 18 في المائة .

- شارك المغاربة بدرجة متفاوتة نسبياً في النشاطات السياسية، حيث قال 35.5 في المائة منهم أنهم شاركوا في احتجاجات خلال السنة الماضية(2018) ، وقالت نسبة مهمة تبلغ 58.3 في المائة أنهم شاركوا في المقاطعة الاقتصادية. كما شارك المستطلعون في الانتخابات السياسة حيث صرح 37.6 في المائة أنهم صوتوا في الانتخابات الأخيرة.

- وفيما يتعلق بالثقة في المؤسسات السياسية، كانت مستويات ثقة المغاربة في المؤسسات التي تحكمهم منخفضة للغاية بشكل عام، ولا سيما المستطلعين الشباب، حيث عبر 32.7 في المائة فقط عن ثقتهم في البرلمان، و22.6 في المائة بالنسبة للأحزاب السياسية، و23.4 في المائة للحكومة.. غير أنه كان للمستطلعين مستويات عالية من الثقة في المؤسسات غير المنتخبة

مثل الشرطة (78.1 في المائة) والجيش (83.3 في المائة)، والتي حظيت في الدراسة بأعلى مستويات الثقة التي عبر عنها المواطنون الذين شملهم الاستطلاع.

- وحظيت المؤسسات غير المنتخبة مثل منظمات المجتمع المدني بنسب متوسطة (حيث عبر 52.5 في المائة من المستجيبين عن ثقتهم بالمنظمات غير الحكومية) ونظام العدالة (41.3 في المائة) وهي المؤسسات التي لا تزال تحظى بثقة أكبر نسبيًا مقارنة بالمؤسسات السياسية المنتخبة.

- كما أشارت الدراسة إلى أن اثنتين من المؤسسات غير المنتخبة قد انعدمت فيهما الثقة بشكل لافت، وهما قطاع التعليم (حوالي 50 في المائة من المستطلعين لا يثقون في نظام التعليم العمومي) ونظام الرعاية الصحية (74.4 في المائة من المستطلعين لا يثقون في نظام الرعاية الصحية العمومية).

- عندما سئل المغاربة عن ثقتهم بالسياسيين أو البرلمانيين الذين يمثلونهم، أعربوا عن انعدام ثقتهم بهم نتيجة لجودة خدمات قطاعي التعليم والصحة..

الثقة في البرلمان

- كشفت الدراسة عن عدم معرفة معظم المشاركين لعمل البرلمان أو الأدوار المختلفة التي يؤديها كمؤسسة، كما أن حوالي 90 في المائة من المستطلعين لم يتمكنوا من تسمية أي من رئيسي مجلسي البرلمان.

- تبين من خلال المقابلات الكيفية أن المواطنين يشعرون أن دور البرلمانيين يقتصر فقط على الجلسات العامة التي تعقد أيام الاثنين وأن نقاشاتهم تقتصر على المؤسسة وحدها. وفي كثير من الأحيان تم وصفهم بأنهم يؤدون «مسرحيات»، ولم ير المواطنون العلاقة أو الارتباط الظاهري بين اهتماماتهم وهمومهم، والنائب الذي يمثلهم في البرلمان. كما أعربوا عن عدم القدرة أو عدم الاستعداد، وفي بعض الحالات نقص التوجيه، للوصول إلى النائب البرلماني من أجل التواصل والتعبير عن القضايا ذات البعد الوطني أو المحلي.

المقدمة

لماذا يجب أن ندرس الثقة؟ ببساطة، الثقة هي لحمة المجتمع. إنها من أول الأمور التي نتعلمها عند الولادة، وتبرز علاقاتنا مع الآخرين: تتأسس أفعالنا على الثقة، إذ تتمظهر الثقة في الحياة اليومية في كل مكان، بدءا من الثقة بسائق سيارة الأجرة لإيصالك إلى الوجهة الصحيحة بأمان، إلى الثقة بالحلاق عند استخدامه لماكينة الحلاقة الحادة حول رقبتك، أو ببساطة المشي بأمان في الشارع دون خوف من التعرض للاعتداء. بدون ثقة، لا يمكن للمجتمع أن يستمر، حيث ستفتقد الأسر الوشيجة التي تربط بينها، وستفتقد المؤسسات السلطة والشرعية للحكم. تعد شبكة التفاعلات الأساس الذي يبنى عليه المجتمع، ولا الحكومات الشرعية إلا من خلال الثقة الجماعية. قد يكون بإمكان الحكومة استخدام القوة والعنف المفرطين لفرض زمام الحكم على المدى القصير، إلا أنها في حاجة لكسب ثقة الناس على المدى الطويل، وإلا فإنها لن تستطيع الحفاظ على الحكم.

بما أن الثقة تتواجد في كل مكان، ينزع الناس إلى اعتبارها أمرا مفروغا منه. ومن ثمة فإن تجذرها في مجتمعنا يجعل إقرار قيمتها وتقديرها أمرا صعبًا. ومع ذلك، فإن من شأن تفكيك مكونات الثقة وتحديدها وتحليلها المساعدة على تعميق فهم مجتمعاتنا. ولأن الثقة هي اللحمة التي تجعل المجتمع متماسكا، فإن دراستها تساعدنا في تحديد الثغرات التي تعتري بناءه وتوفر سبل ترميمه. تتيح لنا دراسة الثقة شرح الروابط والشروخ الاجتماعية والسياسية في المجتمع. والأهم من ذلك، فإنها تمكن من اقتراح الخطوات التي يجب اتخاذها لتصويبها.

إن لفهم الثقة الاجتماعية والسياسية فوائد ليس فقط في مجال البحث العلمي ولكن أيضًا في مجال السياسة العمومية، إذ يساعد أولا الباحثين وصناع القرار على فهم العلاقة المركبة التي تربط بين الثقة في المؤسسات من ناحية والأداء الحكومي ومدركات الفساد وكذا المشاركة السياسية (غير) الرسمية من ناحية أخرى. ثانياً، يمكن ذلك من تقديم فهم عميق للعوامل الكامنة وراء النواقص والصعوبات التي تواجهها المؤسسات المنتخبة من قبيل البرلمان والأحزاب السياسية. وأخيرًا، تساعد دراسة الثقة السياسية وانعدامها في تحديد الثغرات والعوامل المؤدية إلى انعدام الثقة وتفسح المجال من أجل تبيان ضعف الأداء وإدراك الفساد والعزوف السياسي[1].

1 Eri Bertsou, 'Rethinking Political Distrust', (مجلة European Political إعادة التفكير في انعدام الثقة)

وفي هذا الصدد، خصص المعهد المغربي لتحليل السياسات هذا التقرير السنوي لدراسة الثقة الاجتماعية والسياسية في المغرب بهدف المساهمة في المناقشات الأكاديمية والسياسية حول الثقة الاجتماعية والسياسية واقتراح سياسات بديلة وتوصيات قابلة للتنفيذ للمساعدة في استعادة الثقة في المؤسسات العمومية.

يمثل المغرب دراسة حالة جيدة للثقة الاجتماعية والسياسية. فالمغرب بلديتسم بتدني الثقة المؤسسية بينما يحافظ على روابط اجتماعية قوية نسبيًا ومستوى عالٍ من الوثوق في الثقة الشخصية، من قبيل الأسرة والقرابة. وتظهر نتائج هذه الدراسة أن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأكثر ثقة. ومع توسع الدائرة الاجتماعية لتشمل الزملاء والجيران والأشخاص الذين قد نلتقي بهم يوميًا، تنحو مستويات الثقة منحى تنازليا. يمثل الغرباء أو الأشخاص الذين نقابلهم لأول مرة الفئة التي تحظى بأقل مستوى من الثقة في المجتمع، ناهيك عن أشخاص يعتنقون ديانات أخرى أو لديهم جنسيات أو ميولات جنسية أخرى. وتجدر الإشارة كذلك إلى وجود شعور متزايد خاصة بين الأجيال الأكبر سناً بأن المستويات العمومية للثقة في المجتمع قد تدنت بشكل عام في العقود القليلة الماضية.

وبينما يعتبر مستوى الثقة في المجموعات الاجتماعية القريبة عاليا، لا تزال الثقة في المؤسسات السياسية منخفضة بشكل عام إذ أن المغاربة يشككون في أداء الحكومة وقدرتها على تقديم خدمات عمومية جيدة ولاسيما في التعليم والصحة. كما أنهم غير راضون عن أداء الاقتصاد ويشعرون بخيبة أمل كبيرة إزاء جهود الحكومة في مكافحة الفساد. ويرتبط هذا أيضًا على الأرجح بالاهتمام المتزايد بالمشاركة السياسية غير الرسمية في السنوات الأخيرة من شاكلة المقاطعة الاقتصادية والانتخابية والاحتجاجات. كما أنه وفي الوقت الذي يُنظر فيه إلى الأحزاب السياسية والمؤسسات المنتخبة على أنها ضعيفة الأداء وعديمة الفائدة وأنها ليست أهلا للثقة، تظل المؤسسة الملكية والجهاز الأمني المؤسستان الوحيدتان اللتان تحظيان بالثقة.

على نفس المنوال، يعد البرلمان أحد المؤسسات الأقل ثقة، وقد عزا أعضاء البرلمان الذين تم استجوابهم في هذه الدراسة هذا الوضع لدور وسائل التواصل الاجتماعي في عرض صورة سلبية عن البرلمان وتبخيس مصداقيتهم في أعين العموم من الناس، كما أن نقص التواصل المؤسساتي من قبل البرلمان يحول دون إحاطة المواطنين بالجهود الفعلية للنواب في مناقشة القوانين والتشريعات. وقد ولد

Science Review, 11.2 (2019), 213–30 <https://doi.org/10.1017/S1755773919000080>.

هـذا الوضـع بـدوره تصـورا مفـاده أن النـواب ليسـوا سـوى شرذمـة مـن السـاعين وراء الريـع. وفي ظـل عـدم وجـود مـوارد مثـل الموظفـين والخـبراء ونقـص المسـاحات المكتبيـة داخـل البرلمـان، يعتقـد البرلمانيـون أنهـم لا يسـتطيعون القيـام بعملهـم كمشرعـين عـلى نحـو صحيـح. وأخـيرًا، أنتـج القانـون الانتخـابي مـع البنيـة الحزبيـة الحاليـة نخبـة برلمانيـة لا تسـتند بالضرورة إلى الجـدارة أو الكفـاءة بـل إلى الـولاء السـياسي والمحسـوبية.

كيف نفسر انعدام الثقة السياسية؟

إن الارتبـاط بـين الأداء الحكـومي وجـودة الخدمـات العموميـة ومـدركات فسـاد البيروقراطيـة الحكوميـة أمـر أسـاسي لفهـم مسـتويات الثقـة المتدنيـة في المؤسسـات السياسـية، بـل إنهـا العنـاصر الرئيسـية لـشرح اللجـوء إلى القنـوات غـير الرسميـة للمشـاركة السياسـية. ففي سـنة 2015، أصـدر البنـك الـدولي تقريـرًا عـن العلاقـة بـين الثقـة والصـوت والحوافـز وكانـت إحـدى الخلاصـات الرئيسـية تكمـن في أن الأداء الضعيـف للمؤسسـات العموميـة في منطقـة الـشرق الأوسـط وشمال إفريقيـا حمـل المواطنـين عـلى تصـور الحكومـة عـلى أنهـا فاسـدة وغـير فعـالة وبالتـالي عـززت عزوفهـم وزادت مـن تصـورات عـدم الثقـة[2]. يعـد المغـرب مـن البلـدان ذات مسـتوى عـالٍ مـن الفسـاد (المتصـور والحقيـقي)، وهـو أحـد العوامـل التـي تتسـبب في انعـدام ثقـة المواطنـين في المؤسسـات السياسـية، مما يؤثـث للـصراع السـياسي.

وهكـذا، فـإن تـدني الثقـة الحـاد في المؤسسـات العموميـة يـترك للمواطنـين خيـارات قليـلة للانخـراط في القنـوات الرسميـة لتلبيـة احتياجاتهـم، وبالتـالي تعـزيز الشـبكات الاجتماعيـة غـير الرسميـة مثـل الواسـطة والرشـوة. ويخلـص فريـق البنـك الـدولي إلى أنـه بـدون مؤسسـات جـديرة بالثقـة وثقـة المواطنـين بهـا سـتظل مشـاركة المواطنـين الرسميـة متدنيـة وسـتظل المؤسسـات حبيسـة الجمـود كما سـيظل تقـديم الخدمـات ضعيفـا[3].

2 Hana Brixi, Ellen Lust, and Michael Woolcock, Trust, Voice, and Incentives : Learning from Local Success Stories in Service Delivery in the Middle East and North Africa (الثقة والصوت والمحفزات: ما يستشف من قصص توفير الخدمات المحلية الناجحة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، (Washington, DC, 2015) <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/21607>.

3 نفس المرجع.

في هذا الصدد، يقترح هذا التقرير نموذجًا مثاليًا يربط الثقة السياسية بأداء الحكومة واستراتيجيات التواصل ومدركات الفساد وجودة الخدمات العمومية والثقة بالفاعلين السياسيين الأفراد[4]. يستخدم هذا النموذج المثالي كوسيلة لشرح وتبسيط الحقائق المعقدة إذ لا يمكنه تفسير جميع الحالات، بيد أنه يوفر أدوات مفيدة لإعطاء معنى للواقع المعقد. وفي هذا الصدد، يمكن تبسيط النموذج الذي يقترحه هذا التقرير على النحو التالي:

دورة الثقة السياسية

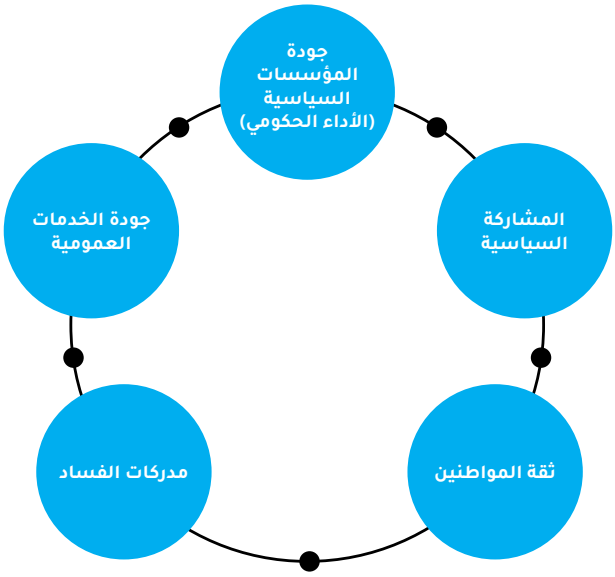

المصدر: تركيب المعهد المغربي لتحليل السياسات

ينقسم هذا التقرير السنوي إلى ثلاثة أقسام تحتوي على تحليلات البحث الميداني المتعلق بالثقة الاجتماعية والسياسية في المغرب.

يناقش القسم الأول الثقة الاجتماعية بما في ذلك الثقة في الأسرة والجيران وغيرهم، وسيناقش في بادئ الأمر أهمية الثقة الاجتماعية ودور الخبرة الشخصية والتنشئة الاجتماعية في إنضاج تصورات الثقة الاجتماعية، كما سيدرس ويفسر مصادر الثقة ولاسيما بالنظر إلى الأسرة ودور الدين والقيم الأخلاقية،

4 استلهم هذا النموذج من تقرير البنك الدولي المشار إليه أعلاه.

وينتهي بوصف وتحليل مستويات الثقة الاجتماعية المتعددة في مختلف فئات العلاقات الشخصية، من قبيل الأسرة والأصدقاء والجيران، والثقة في الآخرين وفي الغرباء.

فيما يدرس القسم الثاني الثقة السياسية وخاصة الفرق بين الثقة في المؤسسات المنتخبة وغير المنتخبة، إذ سيشرح كيف ولماذا تتدنى الثقة في السلطة التنفيذية المنتخبة (الحكومة) وفي الأحزاب السياسية وكذا في المؤسسات المخصصة لتقديم الخدمات العمومية مثل التعليم والرعاية الصحية. كما يلقي نظرة على مستوى الثقة في الأجهزة الأمنية مع إيلاء أهمية خاصة للمؤسسات التي تلعب دور الوساطة بين المواطنين والدولة - منظمات المجتمع المدني والنقابات.

بينما يبحث القسمان الأول والثاني تطور الثقة الاجتماعية والسياسية يعمق القسم الأخير دراسة حالة مؤسسة معينة. وقد اختار المعهد المغربي لتحليل السياسات هذه السنة تركيز دراسته على البرلمان، الذي سيكون موضوع المناقشة في القسم الأخير من هذا التقرير، وتحديدا الثقة في البرلمان. وسيتم إيلاء أهمية خاصة للمكونات التي تؤثر على الثقة في البرلمان المغربي. يدرس هذا القسم بشكل ملموس مصداقية البرلمان وقدراته وأداءه وتواصله كمؤسسة وأعضاء بصفتهم فاعلين في هذه المؤسسة. كما يناقش القضايا التي تتسم بالتقاطع مثل العقد الاجتماعي وسوء الفهم لأدوار النواب البرلمانيين.

في نهاية التقرير، سنقدم مراجعة للأدبيات تهدف إلى توفير نظرة عامة شاملة عن البحث الحالي حول الثقة، ويشمل ذلك الأبحاث التجريبية والتحليلات العالمية والإقليمية وآثارها النظرية. وستناقش المراجعة الاتجاهات العمومية لهذه الأبحاث وخلاصاتها بالإضافة إلى تحديد العناصر المفقودة التي يجب معالجتها غير أن هذا لا يعني سعي هذه المراجعة لأن تكون بديلا عن الأبحاث ذاتها.

إن من شأن الكشف عن نتائج الثقة الاجتماعية والسياسية في المغرب تسليط الضوء على تلك المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تحظى بأكبر قدر من الثقة وتلك التي تعوزها الثقة، ما سيكشف عن مكامن القوة والخلل في المؤسسات الرئيسية في المجتمع المغربي. علاوة على ذلك، فإن تحليل الثقة في البرلمان سيقدم توضيحا حول القضايا الرئيسية التي تدور في فلك انعدام الثقة في هذه المؤسسة ذات الأهمية القصوى لسيرورة الحياة الديمقراطية. واستنادا إلى معطيات ميدانية أصلية تهدف هذه الدراسة التي أعدها المعهد المغربي لتحليل السياسات إلى المساهمة في النقاش العمومي حول موضوع الثقة في المغرب واقتراح أهم الخطوات الأولى لتجديد الثقة في المؤسسات.

المنهجية

هذا التقرير هو ثمرة معطيات غنية وكثيفة تم جمعها من العمل الميداني طيلة عام 2019، ويستند إلى مزيج من تقنيات البحث الكمي والكيفي.

اعتمد التحليل الكمي على عينة من 1000 شخص استطلعت آراؤهم خلال أكتوبر 2019، استهدفت المغاربة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 سنة وما فوق. وقد تم ضمان الطبيعة التمثيلية للعينة من خلال طريقة الحصص (الجنس والعمر والمنطقة الجغرافية) وفقًا للتركيبة السكانية للمغرب والتي صممتها المندوبية السامية للتخطيط (إحصاء 2014). مثلت أسئلة الاستطلاع حوالي 84 متغيرًا عبر مقابلات هاتفية بمساعدة الكمبيوتر (تقنيةCATI)[5].

وفيما يتعلق بعينة الدراسة الاستقصائية، شكلت النساء نصف المشاركين وشكل الرجال النصف الآخر. تمثل الفئة العمرية أقل من 29 عامًا حوالي 31 في المائة، بينما تمثل الفئة العمرية فوق 50 عامًا حوالي 28.7 في المائة. أما من حيث التوزيع الجغرافي، شكلت مناطق ساحل المحيط الأطلسي 37 في المائة، ومناطق الوسط 18.6 في المائة، ومناطق الشمال 16.7 في المائة، ومناطق الجنوب 27.6 في المائة. نشير أيضا إلى أن 35 في المائة ممن شملهم الاستطلاع يعيشون في المناطق القروية، بينما 65 في المائة منهم يعيشون في المناطق الحضرية. من حيث متوسط الأجور، تشكل الأسر التي يقل دخلها عن 8000 درهم في الشهر النصيب الأكبر من العينة: 57 في المائة من المستجوبين (32 في المائة لديهم راتب أقل من 3000 درهم و25 في المائة يتقاضون رواتب بين 3000 و8000 درهم). أما بالنسبة لمستويات تعليمهم، فإن 14 في المائة من الذين شملهم الاستطلاع لا يتعدى مستواهم التعليمي المستوى الابتدائي، و13 في المائة منهم لم يلجوا المدرسة من قبل..

أما ما يخص التحليل الكيفي، يعتمد التقرير على نهج «النظرية المتجذرة» Grounded Theory ، وهي منهجية تعتمد على بناء الأطر التحليلية من خلال مجموعة كثيفة ومنظمة من المعطيات الميدانية[6]. في هذا الصدد، تم استخدام تقنية المقابلة المتعمقة مع أسئلة شبه منظمة مع 23 مشاركًا من مدن الدار البيضاء والرباط ومراكش خلال الفترة الممتدة من منتصف شتنبر إلى أواخر أكتوبر 2019. وتضمنت عينة متنوعة تراعي المساواة بين الجنسين والتنوع الاجتماعي والاقتصادي. استغرقت

5 للمزيد من المعلومات حول الاستبيان، انظر ملحق التقرير.

6 Barney G Glaser and Anselm L Strauss, Discovery of Grounded Theory: Strategies for Qualitative Research (اكتشاف النظرية المجذرة: إستراتيجيات البحث الكيفي)، (Routledge, 1967

المقابلات حوالي 60 دقيقة لكل مشارك. بالإضافة إلى ذلك، أجريت مقابلات فردية متعمقة مع سبعة نواب برلمانيين وموظف من مجلس المستشارين. علاوة على ذلك، تم تنظيم ثلاث مجموعات بؤرية مع حوالي 16 مشاركًا في المجموع: واحدة لرجال الأعمال، وأخرى للنقابات، والثالثة للمسؤولين المنتخبين المحليين والنشطاء السياسيين. كانت مدة كل مجموعة بؤرية حوالي ساعتين. تم إخفاء أسماء من أجريت معهم المقابلات لضمان عدم الكشف عن هوياتهم وحماية خصوصية المشاركين في البحث.

بعد جمع البيانات، عمل الفريق على تحليل التقرير والذي تم على خمس مراحل: في المرحلة الأولى، قام فريق البحث بتفريغ جميع المقابلات باللغة الأصلية، وقام بفحص ومراقبة الجودة للتأكد من دقة التفريغ. وأعقب هذه المرحلة ترميز كل مقابلة بتحديد المواضيع الرئيسية والمواضيع الفرعية. بعد تحديد الموضوعات الرئيسية والفرعية، كتب الباحثون مذكرات في شكل ملاحظات قصيرة لخصت المفاهيم الرئيسية. ثم عملوا على صياغة المتغيرات الرئيسية للتحليل من خلال تطوير المذكرات إلى تحليل أكثر تماسكًا والذي شكل العمود الفقري للتقرير. في هذه المرحلة، قام الفريق بدمج الرموز والمذكرات المختلفة ودمج الموضوعات والملاحظات التي تم تكرارها في المقابلات والمجموعات البؤرية المختلفة وحاولنا تركيزها في مواضيع رئيسية. رابعاً، عمل الفريق على تحليل البيانات الكمية والنوعية عن طريق وضع الموضوعات والمذكرات المماثلة في الأقسام الرئيسية من التقرير. في هذه المرحلة، عملنا أيضًا على ملائمة النص مع الأدبيات الموجودة حول الثقة الاجتماعية والسياسية من خلال تضمين اقتباسات من المشاركين والتأكد من جودة التحليل عن طريق تثليث البيانات الكمية والنوعية والأدبيات الموجودة. وأخيرًا، عملنا على إنتاج تفسير متماسك للثقة الاجتماعية والسياسية في السياق المغربي.

بشكل عام، اتبع المؤلفون مقاربةً ومنهجية شاملين من أجل ضمان أعلى معايير الحياد والتوازن في تحليلاتهم. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ عدة خطوات تمثلت أولاها في جمع البيانات الكمية من قبل شركة مهنية متخصصة في استطلاعات الرأي إذ ضمنت خبرتها جمع البيانات من عينة تمثيلية تمثل المجتمع المغربي. ثانيًا، تم جمع البيانات الكيفية مع مراعاة أخلاقيات البحث من خلال توضيح الغرض من البحث بشكل صريح للذين تمت مقابلتهم والحصول على موافقتهم لتسجيل المقابلات. وقد تم اختيار المشاركين في البحث الكيفي من مرجعيات مختلفة لضمان تنوع الآراء. ثم تم تفريغ جميع

المقابلات وترميزها ثم تجميعها وفقًا للمواضيع المختلفة. وقد عمل الباحثون في هذا التقرير كفريق لضمان حيادية التحليل المقترح.

ومع ذلك، فإن هذا المشروع، شأنه في ذلك شأن أي بحث علمي، تعتريه نواقص. فعلى الرغم من كل الجهود الهادفة إلى الحياد، فإن المؤلفين مواطنون لديهم آرائهم الخاصة وتحيزاتهم. علاوة علىفإن الباحثين الأكاديميين في مجال العلوم الاجتماعية قاموا بتمحيص مقولة الحياد المطلق في البحث، وخلصوا إلى أنه ليس ثمة وجود لمقولة عدم التدخل الكامل[7]. علاوة على ذلك، واجه المشروع بعض التحديات المتعلقة بالموارد البشرية والمالية. على سبيل المثال، لم نتمكن من إجراء مقابلات في المناطق القروية والمناطق أو الفئات المختلفة لأنه لم يتوفر لدينا ما يكفي من الباحثين للمساعدة في هذا المشروع بسبب نقص الموارد المالية. رغم ذلك، يظن المؤلفون أن جودة البيانات التي تم جمعها والخطوات المتبعة في التحليل تجعل هذه التحديات ضئيلة وتجعل هذا التقرير عالي الجودة.

7 Linda Alcoff, 'The Problem of Speaking for Others', (إشكالية التحدث باسم الآخرين)، مجلة Cultural Critique, 1991, 5–32, <https://doi.org/10.2307/1354221>.

الفصل الأول: الثقة الاجتماعية

لمحة عن النتائج:

- تقل الثقة الاجتماعية كلما تم الابتعاد عن الدائرة الضيقة (الأسرة النووية) إلى وحدات اجتماعية أخرى، مثل أفراد الأسرة الآخرين (الأعمام والعمات) ثم الأصدقاء وزملاء العمل والجيران إلى أن تختفي تقريبًا مع الغرباء.
- تنشأ اختلافات كبيرة في ثقة بالجيران اعتمادًا على متوسط دخل الأسرة، ما يشير إلى أنه على الرغم من ممارسات التضامن الأوسع فإن الظروف المعيشية السيئة للأحياء الشعبية تؤثر سلبًا على الشعور بالأمان وبالتالي الثقة في الجيران.
- يتم بناء علاقات الثقة اجتماعيا على أساس الاختيار العقلاني، وهي نتيجة توازن بين درجة الحذر وتقدير الثقة التي يمكن منحها.
- يجمع المشاركون في البحث على الاعتقاد بأن الثقة الاجتماعية قد انخفضت بشكل كبير بمرور الوقت.
- أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مصدراً هاماً للثقة الاجتماعية وانعدام الثقة وتلعب دوراً إيجابياً في تعليم الأفراد وتسهيل التواصل، ولكنها تزيد أيضًا بشكل كبير من مشاهدة أحداث محزنة وعنيفة وبالتالي زرع الهواجس والخوف عند التعامل مع الآخرين.

المقدمة

خصص هذا القسم لاستكشاف الجوانب المختلفة للثقة الاجتماعية، إذ يحلل مصادر ومستويات الثقة الاجتماعية استنادًا إلى البيانات الكمية والكيفية. وتبدو التجربة الشخصية عنصرًا محددًا للثقة الاجتماعية، على الرغم من التأثير المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي، فكلما كان الشخص من الأقرباء القريبين كلما ارتفع منسوب الثقة، إذ تعد الأسرة النووية المؤسسة الاجتماعية التي تحظى بأكبر قدر من الثقة وتنحو الثقة منحى تنازليا عندما تصبح العلاقة أقل شخصية لتبلغ أدنى مستويات الثقة إزاء الغرباء.

علاوة على ذلك، يلعب الدين دورًا مهمًا في تحديد الثقة. كما يُنظر إليه على أن له تأثيرا كبيرا على السلوك الفردي إذ إن انخفاض التدين المتصور مع مرور الوقت سبب رئيسي لتراجع الثقة في الآخرين. وإذا بدا أحيانًا أن السلوكيات الفردية تتعارض ورأي الأفراد بشأن الثقة، فقد كشف بحث المعهد بعض السمات المشتركة فيما يتعلق بالثقة الاجتماعية في المغرب.

الثقة الاجتماعية: أهميتها ومكوناتها

يختلف مفهوم الثقة الاجتماعية من شخص لآخر. ومع ذلك، كانت هناك عدة عناصر متفق عليها في تعريف الثقة، إذ غالبًا ما يتم ربطها بمفهومي الطمأنينة والاعتماد على الآخرين سواء على نحو معنوي أو مادي.

أجمع المشاركون في هذا المشروع البحثي على أن الثقة عنصر أساسي في المجتمع بغض النظر عن مستويات الثقة والنحو الذي يبرر به كل منهم أهمية الثقة الاجتماعية. كان هناك اتفاق عريض على حقيقة أن الثقة هي أساس العلاقات وأنها القاعدة التي تضمن تقدم المجتمع.

بشكل عام، للثقة الاجتماعية في المغرب ثلاث سمات رئيسية: النسبية والانتقائية والتدرج. تتعلق النسبية بفكرة أن ثقة المغاربة ليست مطلقة ولا «عمياء» (كما هو الحال في الثقة غير المشروطة)؛ بدلاً من ذلك، الثقة هي تصور متوازن عقلاني، يقوم على الحذر الشديد، ويحافظ على نوع من مسافة الأمان ويقظة دائمة لتلك العناصر غير المتوقعة التي قد تسبب نهاية علاقة الثقة. غالبًا ما يتم التعبير عن الثقة من خلال مبدأ «الثقة إلى أن يثبت العكس» مع التأكيد أيضًا على أهمية وجود

النوايا الحسنة والتوقعات الإيجابية («النية»باللهجة المغربية الدارجة) في بداية علاقة الثقة. من ناحية أخرى، تشير الانتقائية إلى أن الثقة تُمنح للحالات الفردية وليس العمومية؛ ويؤكد هذا العنصر أيضًا على الأهمية الكبرى للعلاقات الشخصية في تنمية الثقة الاجتماعية. وأخيرًا، يشير التدرج إلى حقيقة أن الثقة تُبنى من خلال لحظات متتالية ومن خلال تجربة حية. يتم منح مستويات متزايدة من الثقة على مدى الأوقات التي تمنح فيها الثقة ويثبت عدم خيانتها. لذلك، يعتمد تقدم الثقة على كل من الظروف الذاتية والموضوعية.

غير أنه لوحظ أن القضايا المتعلقة بالثقة قد أثارت بعض التناقض في مواقف المشاركين في البحث، وبدا هذا التناقض واضحا في حالات بعض المشاركين الذين عبروا عن أهمية الثقة الاجتماعية في بناء العلاقات والشعور بالأمان والقدرة على التعايش في المجتمع ولكن في نفس الوقت أعربوا عن عدم ثقتهم في الآخرين. كانت هناك أيضًا حالة لأحد المشاركين في البحث الذي أظهر غيابًا مطلقًا وعشوائيًا للثقة تجاه عائلته المقربة وتجاه المؤسسات الاجتماعية والسياسية. يعتقد هذا الشخص أن العلاقات الشخصية في الوقت الحاضر تستند بشكل محض على المصالح الذاتية. علاوة على ذلك، اعترف عدد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، والذين لا يثقون بشكل كامل أو جزئي بالآخرين، بانخراطهم في ممارسات سلبية؛ على سبيل المثال، اعترف بعضهم بأنه سبق لهم أن تهربوا من الضرائب، وكانت هناك حالة مشارك لا يثق في المؤسسات السياسية بسبب الفساد المتفشي، ولكنه في نفس الوقت اعترف بأنه قد استلم مالا للتصويت لصالح حزب معين. يمكننا أيضًا أن نذكر التناقض في وصف السياسيين بأنهم انتهازيون أو أناس أنانيون في حين عبر المستجوبون أنفسهم في أسئلة أخرى وأحيانًا بشكل غير مباشر أن ما يهمهم لا يتجاوز أنفسهم وأسرهم النووية.

الثقة والتغيير الاجتماعي

أفاد المشاركون في البحث بالإجماع أن الثقة في المجتمع المغربي قد انخفضت بمرور الوقت. ولم يشر أي منهم إلى أن مستوى الثقة مستقر أو مطرد، كما لم يبدي أي منهم موقفًا محايدًا. وفيما لا يمكن التحقق ما إذا كان مستوى الثقة الاجتماعية قد ازداد أو انخفض بمرور الوقت، فإن هذا التصور جدير بالملاحظة لأنه يظهر المزاج العام في المجتمع إزاء تطور الثقة الاجتماعية.

ويشرح المشاركون أسباب تراجع الثقة الاجتماعية بمرور الوقت من حيث التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي مر بها المجتمع المغربي منذ التسعينات. ساهمت التحولات الاقتصادية في ترسيخ «الفردانية» حيث أصبح الناس أكثر اهتمامًا بمصالحهم الفردية. كما ساهمت التحولات الاقتصادية في زيادة التفاوت الطبقي مما أثر بدوره على نظام القيم بظواهر مثل الفقر والجريمة والمخدرات وهو ما دفع الناس إلى أن يصبحوا أكثر حذراً في بيئاتهم. كما قال أحد المشاركين:

> لقد تغير المجتمع منذ الثمانينيات (ولدت في السبعينيات). أتذكر أننا كنا نرتدي نفس الملابس. لم يكن هناك فرق بين الأغنياء والفقراء. لقد كنا ننتمي إلى الطبقة الوسطى لكننا لم نعد ننتمي إليها الآن. أما الأثرياء منا فهم في تقدم مستمر.[8]

تحن الأجيال الأكبر سنا إلى عادات الماضي. فقد قال أحد المشاركين: «لقد تغير الزمن»[9]. يشير المستجوبون هنا إلى التغيير في طبيعة السلطة الذي طبع النظام الثقافي والسياسي التقليدي الذي ساد في الماضي. وهكذا، مال المستجيبون الأكبر سنا إلى رفض النظام الثقافي الحالي إلى حد أن انتقاد تراجع السلطة في بعض الأحيان تم على حساب الحريات الفردية. وبالنسبة للكثير من الناس، فإن النظام القائم على الحريات الفردية «فوضوي» ويؤثر على تعليم الجيل الحالي.

في الواقع، هناك ارتباط بين التحولات الثقافية في المجتمع وتراجع الثقة. ولعل أحد أهم مظاهر هذه التحولات يتمثل في الانخفاض في نمط التدين، حيث قارن الأفراد الأكبر سناً في العينة الوضع الحالي بالوضع الذي نشأوا فيه (أو الذي عاشت فيه أسرهم). على سبيل المثال، يُنظر إلى التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية على أنه أحد أبرز هذه التحولات الثقافية، فضلاً عن ضعف العلاقات مع الجيران، واستحالة ترك «أبواب المنازل مفتوحة» كما كان الحال في الماضي لما كان الإحساس بالأمن في الأحياء أكبر.

في حين أن هناك علاقة بين الزمان والثقة، فإن العلاقة بين المكان والثقة أكثر تعقيدًا. تظهر بيانات الاستطلاع اختلافات قليلة بين المناطق الحضرية والقروية فيما يتعلق بالثقة، ولكن البحث الكيفي يظهر نتائج مختلفة. في الواقع، يظهر البحث الكيفي اختلافًا في التصورات بين الثقة في المناطق القروية والثقة في المناطق الحضرية، وكذلك بين المدن الكبيرة والمدن الأصغر. وبعبارة أخرى، كلما صغرت المساحة الجغرافية، زادت الثقة الاجتماعية والسياسية. ويرجع ذلك إلى العامل الديموغرافي

8 مقابلة مع هـ، مقاول صغير بالدار البيضاء، أكتوبر 2019.
9 مقتبس من مجموعة نقاش بؤرية، أكتوبر 2019.

الـذي يـبرز عندمـا يكـون عـدد السـكان أقـل في المناطـق القرويـة والمـدن الأصغـر وحـتى في الأحيـاء الشـعبية داخـل المـدن الكـبرى، ما يولـد اتصـالًا علائقيًـا بـين النـاس، ويسـلط الضـوء عـلى ارتباطهـم بالمعايـير المحليـة والتقاليـد المجتمعيـة.

ثمـة ملاحظـة أخـرى تتعلـق بالنطـاق الجغـرافي، وهي المتمثـلة في درجـة الشـعور بالأمـان، إذ تجلـت المفارقـة حـتى في المـدن الكـبرى مثـل مراكـش والـدار البيضـاء، حيـث أعـرب المشـاركون المقيمـون بمراكـش عـن شـعورهم الكبـير بالأمـن بسـبب وجـود رجـال الشرطـة في شـوارع المدينـة، عـلى النقيـض مـن المسـتجوبين في الـدار البيضـاء الـذين عـبروا عـن شـعور بالخـوف بوصفهـم المدينـة بـ»الغابـة».

في نفـس السـياق، وحـتى يشـعر الشـخص بأنـه عضـو في المجتمـع، يجـب أن يتفاعـل مـع الآخـرين بشـكل إيجـابي. ولهـذا السـبب، فـإن الشـعور بالأمـان في الأماكـن العموميـة في الحـي وكذلـك في المنـزل هـو انعـكاس لمسـتوى الثقـة الاجتماعيـة؛ غـير أن 57.2 في المائـة لا يشـعرون بالأمـان في الحـي الـذي يعيشـون فيـه. يتناسـب هـذا المعـدل مـع مقـدار الانخفـاض المذكـور في تقـرير دولي سـابق، باسـتثناء أن هـذا الأخـير قـد ركـز عـلى فـترة «الليـل» بينما كان تقريرنا أعم[10]. وتـدعم بيـانات الاسـتطلاع الـيت جمعهـا المعهـد العلاقـة المتلازمـة بـني الإحسـاس بالأمـن في الحـي والثقـة:

10 Pamela Abbott and Roger Sapsford, *The Arab Transformations Project. After the Arab Uprisings: Political, Social and Economic Attitudes in the MENA Region in 2014*, (مشروع التغيير العربي. بعد الانتفاضات العربية: المواقف السياسية والاجتماعية، والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في 2014), 2016, <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.31133.31209>.

الرسم البياني 1 الثقة في الجيران اعتمادا على الشعور بالأمان في الحي

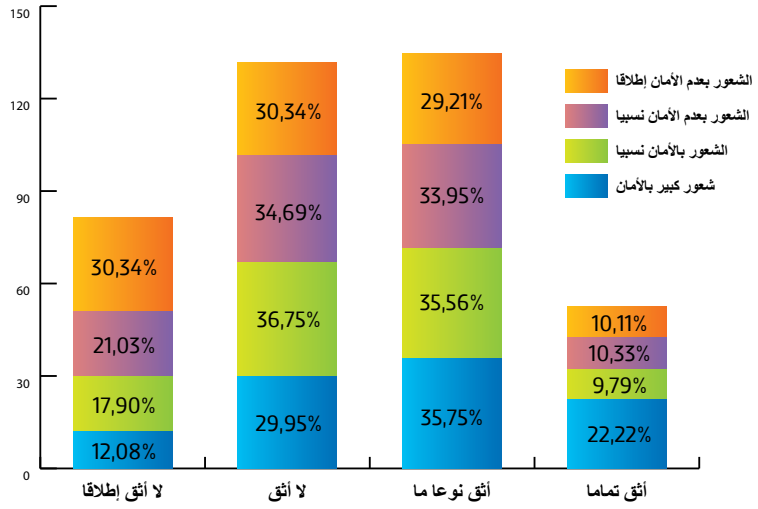

الرسم البياني 2: الثقة في معظم الناس اعتمادًا على الشعور بالأمان في الحي

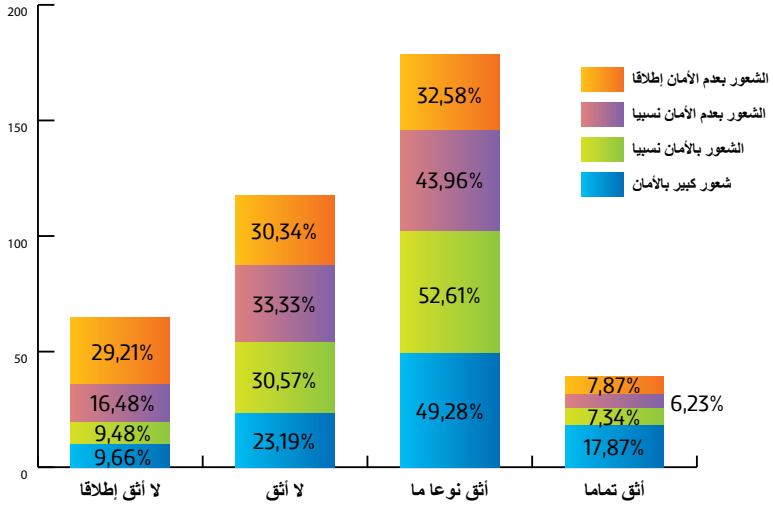

يبدو جليا أن الشعور بالأمان في جوار الفرد له تأثير كبير ليس فقط على الثقة في الجيران، ولكن أيضًا (وربما بشكل خاص) على الثقة في جل الناس.

وربما من أهم العوامل التي جعلت المشاركين يشعرون بعدم الأمان في الدار البيضاء حقيقة أن المدينة تحكمها القدرة التنافسية. وقد أثر ذلك على درجة التفاوتات الطبقية وبالتالي على الأمن،

فقد تم ربط أهمية الثقة مرارًا وتكرارًا بالنفعية والمادية، حيث من المرجح أن يعتقد المستجوبون أن المعاملات التجارية والسعي وراء الربح والمكاسب الاقتصادية قد أثرا أيضًا على العلاقات الشخصية للناس على مناح عدة.

مصادر الثقة الاجتماعية

أشار المشاركون في المقابلات والمشاركون في مجموعات النقاش البؤرية بشكل عام إلى ستة مصادر أساسية لمفهوم الثقة الاجتماعية، وهي: التجارب الشخصية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتربية الأسرة، والمحيط، والدين، والثقافة والتقاليد. وتيسيرا للتحليل، تم تجميعها في أربعة مجالات رئيسية:

التجارب الشخصية

تعد العلاقات المباشرة والتفاعلات اليومية أحد المحركات الرئيسية للثقة الاجتماعية. ففي جل الأحيان، يكون العامل الحاسم في منح الثقة أو سحبها بناء على التجارب الشخصية وتجارب المقربين. وبالفعل، تعد التجارب الشخصية عاملاً محددا للثقة، لأن التجارب الإيجابية أو السلبية تؤدي عادة إلى منح الثقة أو انعدامها. وقد تمثل هذه التجارب عاملا يستتبع تحولًا في منح الثقة، إذ قد تعيد التجربة الإيجابية الثقة بعد أن كانت منعدمة، كما الأرجح أن تؤدي تجربة سلبية بدورها إلى فقدان الثقة.

في جميع الحالات، أفاد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات بأن أسباب ثقتهم و/ أو عدمها كانت بسبب التجارب الشخصية. فقد يكون هذا بسبب سلسلة من التجارب الإيجابية (أو السلبية) التي أسفرت عن تكوين تصور مفاده أن الناس جديرون بالثقة أم لا، لأنه قد يؤثر على حكمهم العام على الثقة (أو عدمها) إزاء شخص أو شيء ما، كما عبر عن ذلك أحد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات عندما سُئل عن سبب ثقته بمحيطه :

> «أنا أثق بهم بسبب حسن معاملتهم لي»[11]

11 مقابلة مع ل، الرباط، أكتوبر 2019.

قد تنطوي تجربة سلبية أو إيجابية خاصة على تغيير جذري في الموقف تجاه شخص ما أو شيء ما. فعلى سبيل المثال، أفاد أحد الذين تمت مقابلتهم أن عدم الثقة قد يشمل حتى المقربين بعد تجربة سلبية معهم. والحال، يبدو من الواضح أنه إذا كان لزاما توفر سلسلة من التجارب الإيجابية لبناء الثقة، فإن تجربة سلبية واحدة تكفي لفقدان الثقة.

«ثمة بعض الأشخاص الذين تثق بهم تمامًا، ثم يخونونك. في تجربتي، كتاجر سابق، كنت أعرف شخصا يمتهن التجارة كذلك، كان يتاجر مع أشخاص من الدار البيضاء ومراكش حيث كان يرسل لهم النقود مقابل البضائع. نجح ذلك لبعض الوقت، لكن الرجل الآخر أدار ظهره عنه بعد أن جمع ما يكفيه من المال. لقد وثق التاجر به ولكن الآخر خانه»[12]

التنشئة الاجتماعية

تعد التنشئة الاجتماعية أحد أكثر العوامل الأساسية التي تسببت في اختلافات في مستويات الثقة الاجتماعية بين الأفراد. وهذا يشمل التنشئة العائلية، والمحيط، وبشكل عام العناصر المتعلقة بالتعليم. فعلى سبيل المثال، أفاد المستجوبون الذين نشأوا في بيئة عائلية جيدة تتسم بعلاقات إيجابية وتضامن مع الجيران أن لديهم مستويات عالية من الثقة. فقد قالت إحدى المستجوبات إنها نشأت منذ طفولتها على الثقة، وكدليل على ذلك قالت إنهم في منزل والديها لم يسبق لهم إغلاق أماكن وضع أمتعتهم:

«عندما كنت أعيش مع والدتي لم نقم أبدًا بإغلاق أغراضنا وهذا على النقيض من أصهاري الذين يغلقون كل شيء خوفًا من السرقة. أقفل المنزل من الخارج ولكن لا أقفله من الداخل أبدًا[13]».

كما أفاد بعض المستجوبين أنهم يضعون ثقة كبيرة بأطفالهم وعزوا هذه الثقة في الواقع إلى ثقتهم بأنفسهم وبكيفية تنشئتهم لأبنائهم، مما يؤكد أهمية السمة التعليمية. ومع ذلك، فإن الأشخاص الذين أعربوا عن مستويات عالية من الثقة تحسروا على أنهم اضطروا إلى تغيير موقفهم بشأن الثقة الاجتماعية في مراحل لاحقة من حياتهم.

12 مقابلة مع م، مراكش، أكتوبر 2019.
13 مقابلة مع ا، الدار البيضاء، أكتوبر 2019.

تعتبر التجارب الاجتماعية الفردية الإيجابية والمحيط الملائم والسمات الأخرى لتعليم الأفراد أمرا أساسيا لبناء علاقات الثقة. فضلا عن ذلك، تمت الإشارة إلى أن الجهل ونقص الوعي وتقهقر قطاع التعليم قوضت بعض أسباب الثقة الشخصية من خلال تأثيرها على القيم الاجتماعية.

الدين والقيم الاجتماعية

الدين هو مصدر أساسي للثقة الاجتماعية في المغرب، حيث يُفهم تدين المرء على أنه دليل رئيسي على الأخلاق من ناحية، ومن ناحية أخرى غالباً ما تكون الروابط الدينية هي الأساس الذي يقوم عليه النسيج العلائقي، فعندما سُئل الأفراد عن الأشخاص الأكثر جدارة بالثقة أجاب جميع المشاركين تقريبًا «بشكل عفوي» على أنهم يثقون بالله وبأنفسهم قبل أي شخص أو أي مجموعة أو كيان.

كان ثمة إجماع على العلاقة المهمة بين الدين والثقة. بادئ ذي بدء، تم تفسير تراجع الثقة من طرف المشاركين في البحث على أنه نتيجة لتراجع درجة التدين والذي يعد بمثابة دليل للسلوك. علاوة على ذلك، أشار بعض المشاركين إلى أن استغلال الدين لتحقيق مكاسب شخصية يساهم أيضًا في تدهور مستويات الثقة في المجتمع.

ويبقى أبرز ما طبع المقابلات كأحد العناصر الحاسمة والمتكررة التي تنطوي على تراجع الثقة في المجتمع هو «أن الناس لم يعودوا يخشون الله» في إشارة إلى غياب النزاهة والقيم الأخلاقية. ويوضح ذلك أهمية الدين في المجتمع المغربي ليس بالضرورة كممارسة عقائدية ولكن بشكل خاص كعنصر ثقافي يحكم السلوك الاجتماعي. ومن هنا تنبع صفة «مخافة الله» التي تشير في الثقافة المغربية المحافظة إلى أشخاص موثوق بهم يقومون بوظائفهم بكفاءة ولا يغشون لأنهم «يخافون الله». وبما أن ثمة علاقة بين القيم الدينية والأخلاقية فهناك علاقة بين هاتين الأخيرتين والثقة الاجتماعية. وقد عزا العديد من المستجوبين السبب الرئيسي لتراجع الثقة إلى عدم احترام القيم الدينية، وبالتالي افتقاد المبادئ التي تتحكم في السلوك الإنساني. إن ثمة فجوة ملحوظة بين ما يقوله المشاركون في البحث الكيفي وبين ما توصلت إليه بعض الدراسات الحديثة حول تراجع التدين في المجتمع المغربي، فاستنادا إلى ما أوردته النسخة الأخيرة من البارومتر العربي، فإن التدين في صفوف الشباب تراجع في السنوات الأخيرة، حيث أن 24 في المائة فقط من المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18-29 يصفون أنفسهم بالمتدينين

في حين أن ذلك يصل إلى 85 في المائة من المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 50 و59 سنةً وإلى 68 في المائة بين الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة[14].

لقد أفاد المشاركون في هذا البحث أنهم كثيرا ما كانوا شهودا على استخدام الدين لتحقيق مآرب شخصية وقد وصف ذلك بكونه «نفاق». فعلى سبيل المثال، أفادت مجموعة النقاش البؤرية المؤلفة من رجال الأعمال أنه بات من الـ«موضة» أن يطلق التجار لحاهم كشكل من أشكال إظهار التدين، وذلك بغية إضفاء المصداقية على معاملتهم حيث يوجد تصور بأن المغاربة يميلون إلى الثقة في المتدينين و/ أو من «يخشون الله»، كما قال أحد المشاركين صراحةً:

> «لقد اعتدنا على حقيقة أن الدين يقوم على الثقة. فعندما تقابل شخصًا ما وقد أطلق لحيته، فإنك تثق به تلقائيًا. إنه يستخدم الدين لتحقيق مآربه[15]»

على نفس المنوال، أفاد بعض المشاركين في نفس مجموعة النقاش البؤرية أن هناك نوع مم النساء اللاتي احترفن اللصوصية اللواتي غالبًا ما تلجأن إلى نقاب لتغطية وجوههن من أجل إخفاء البضائع المسروقة. ويسهم هذا الاستغلال للمشاعر الدينية في تحقيق مآرب شخصية و/أو تسهيل سلوك غير مشروع في تشكيل صورة نمطية سلبية عن المتدينين.

وسائل التواصل الاجتماعي

علاوة على ذلك، تبرز وسائل التواصل الاجتماعي لأنها تكتسب دورًا جديدًا كمصدر للثقة الاجتماعية. فقد أعرب المشاركون عن أنهم لا يعتمدون فقط على التجارب الشخصية لتحديد الثقة الاجتماعية ولكن أيضًا على التجارب التي يشاركها الآخرون وخاصةً على وسائل التواصل الاجتماعي. على وجه التحديد، لوحظ أن وسائل التواصل الاجتماعي تعزز تسليط الضوء على السلوكات المذمومة وبالتالي تؤثر سلبًا على الثقة الاجتماعية. فمثلا، فسحت وسائل التواصل الاجتماعي المجال لمضاعفة الوعي بالجرائم والاحتيال والفساد السياسي فضلا عن الخروقات اليومية الأخرى الشيء الذي أدى في النهاية إلى تزايد الخوف والحذر وتراجع الثقة الاجتماعية بشكل عام. وقد اعتبر المشاركون أن هذه

14 Arab Barometer V, Country Report Morocco, published : June 27th, 2019. (الباروميتر العربي 5، التقرير القطري عن المغرب صادر في 27 يونيو 2019). ص.13. https://www.arab-barometer.org/wp-content/uploads/ABV_Morocco_Report_Public-Opinion_Arab-Barometer_2019.pdf

15 أحد المشاركين في مجموعة النقاش البؤرية الخاصة برجال الأعمال، الدار البيضاء، أكتوبر 2019.

الأحداث كانت دائمًا تمثل جزءًا من الأحداث الحالية، إلا إنه لم تكن ثمة سبل كافية لاكتشافها. وبهذا المعنى تمثل وسائل التواصل الاجتماعي سيفًا ذو حدين؛ حيث تلعب دورًا إيجابيًا في تعليم الأفراد وتسهيل التواصل بين الناس ولكنها أيضًا وسيلة تكرس المخاوف والحذر كقاعدة للتعامل مع الآخرين.

مستويات الثقة الاجتماعية

يستكشف هذا القسم مستويات الثقة؛ حيث تنحو الثقة الاجتماعية منحى تنازليا كلما تم توسيع الدائرة الضيقة (الأسرة النووية) لتشمل الوحدات الاجتماعية الأخرى مثل أفراد العائلة الممتدة ثم الأصدقاء والزملاء والجيران وهكذا دواليك إلى أن تختفي تقريبا الثقة الاجتماعية مع الغرباء. في هذا القسم، سوف نقوم بتفكيك هذه الوحدات المختلفة لفهم المسألة الرئيسية في ثقة المغاربة - أو انعدامها.

العائلة

تمتلك الأسرة، الأسرة النووية على وجه الخصوص، أعلى نسبة من الثقة المجتمعية. وعلى وجه التحديد، قال 96 في المائة ممن شملهم استطلاع المعهد أنهم يثقون في أسرهم- مع نسبة مذهلة تصل إلى 86 في المائة من الذين يثقون ثقةً كاملةً في أسرهم. بشكل عام، أفاد المستجوبون أن لديهم مستويات ثقة متشابهة كثيرا في جميع أفراد الأسرة النووية (الأم والأب والأشقاء والأبناء) مع بعض الاستثناءات المتعلقة بتدن طفيف لمستوى الثقة تجاه شريك الحياة. إن العائلة الممتدة (التي تشمل أبناء العم وأبناء الخال والأعمام والعمات والأخوال والخالات) تحظى بقدر أقل شيئا ما من الثقة مقارنةً مع الأسرة النووية، لكنها لا تزال تسجل مستوى عالٍ جدًا من الثقة وذلك استنادا إلى إفادات المستجوبين، إذ لا تتجاوز نسبة الذين يثقون بالعائلة الممتدة ثقةً كاملةً. من أصل 78 في المائة من المستجوبين الذين يثقون في الأسرة الممتدة، 41 في المائة فقط يثقون في هذه الأخيرة بشكل مطلق مما يعني أن الثقة في الأسرة الممتدة ليست مطلقة بالقدر الذي هي عليه في الأسرة الصغيرة.

يعزى انخفاض مستويات الثقة للأسرة الممتدة في الغالب إلى التجارب السابقة للمستجوبين الذين خذلهم أحد أقاربهم. ومع ذلك، فحتى داخل الأسرة النووية لا تمنح الثقة بالتساوي. فمثلا، لم يتردد المستجوبون في التعبير عن ثقتهم بأمهاتهم في حين تم تجاهل آبائهم أو الإشارة إليهم في مرحلة لاحقة

من المقابلة. أعرب بعض المستجوبين الآخرين عن عدم ثقتهم في أطفالهم بسبب اقترافهم لسلوك سيئ في سن معينة أو حتى عدم الثقة في أشقائهم مبررين تدني ثقتهم خشية المعاملة غير المتكافئة أو الخوف من سرقة ميراثهم بعد وفاة الوالدين.

في الغالب، تميزت الثقة في الأمهات والآباء بأنها مطلقة. عندما سُئل المستجوبون عن أسباب ذلك، أجابوا بأن ذلك ليس فطريا كما هو متوقع، بل إنه يقوم على أساس عقلاني مفاده أن الوالدين يشكلان ملاذا من صدمات الحياة. وبالفعل، كان المستجوبون في كثير من الأحيان يتلقون الدعم من والديهم سواء من الناحية المالية أو المعنوية عندما كانوا يمرون بأوقات صعبة تخلى فيها الآخرون عنهم أو خذلوهم. مرة أخرى يتجلى الدور المحوري للتجارب الشخصية في بناء الثقة.

إن مستويات الثقة في الشريك تتسم كذلك بالارتفاع بشكل ملحوظ لكنها ليست مطلقة على غرار تلك التي يحظى بها الوالدان. وتظهر البيانات التي تم جمعها في استطلاعنا، ولعل ذلك لا يدعو إلى الاستغراب، أن الثقة في الأسرة تنخفض بشكل كبير بين المستجوبين المطلقين؛ إذ تنحصر نسبة الذين يثقون بالأسرة الصغيرة في 83 في المائة فقط مقارنةً بـ 97 في المائة من المستجوبين العزاب و98 في المائة من المستجوبين المتزوجين. ومن المثير للاهتمام أن مجموعة المستجوبين الذين يثقون بالعائلة الكبيرة أكثرهم من المطلقين حيث قال 84 في المائة أنهم إما يثقون جزئياً أو كلياً بالعائلة في حين قال 68 في المائة فقط من الأرامل أنهم يثقون بالعائلة.

الأصدقاء وزملاء العمل

يحظى الأصدقاء بقدر أقل من الثقة مقارنة بالعائلة الممتدة، لكنهم لا يزالون يحصلون على مستويات عالية من الثقة - حيث قال 75 في المائة من المشاركين في الاستطلاع أنهم إما يثقون تمامًا أو إلى حد ما بأصدقائهم. كما أفاد من أجريت معهم المقابلات أن أصدقاء الطفولة هم أكثر جدارة بالثقة من الأصدقاء الآخرين مما يؤكد الافتراض القائل بأن روابط الثقة الأطول هي ذات قيمة أكبر من الصداقات الأخيرة أو الحديثة. وقد أوضحت دراستنا أنه يبدو أن هناك علاقة بين العمر والثقة في الأصدقاء، كما يوضح الرسم البياني أدناه:

الرسم البياني 3: الثقة في الأصدقاء حسب العمر

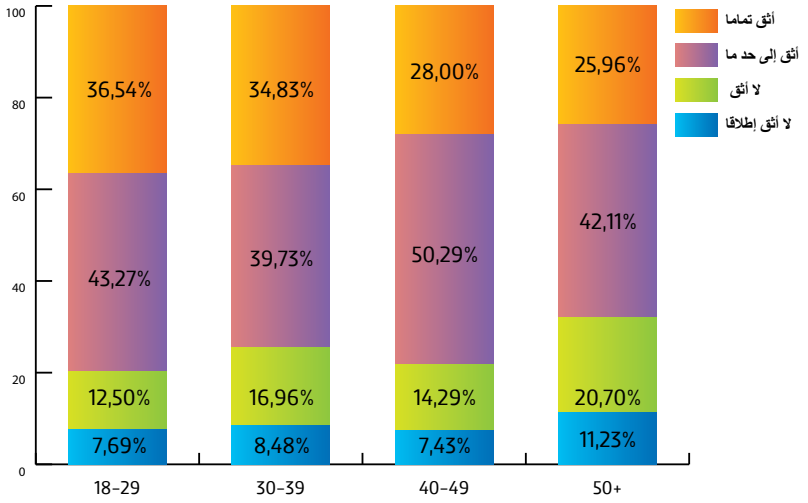

يبدو أن مستويات الثقة المطلقة تنخفض قليلاً مع تقدم العمر مما يدل على أنه بمرور الوقت تقل الثقة المطلقة في الأصدقاء حيث يصبح الناس أكثر حذرًا تجاه أصدقائهم. كما يبدو أن هناك اتجاهًا مشابهًا في الثقة بشكل عام باستثناء المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و49 والذي يظهر مستويات مماثلة من الثقة للشباب - على التوالي 78 في المائة و80 في المائة من المستطلعين يثقون بأصدقائهم.

بالمقابل بدا بعض المستجوبين أكثر انفتاحًا لفكرة وجود صديق إما من دين آخر أو لاجئ على النقيض من مصادقة ملحد أو مثلي جنسيا. قد يعكس الاختلاف المذهل البالغ 41 نقطة بين الانفتاح على مصادقة شخص من ديانة أخرى (72 في المائة من المجيبين) ومصادقة ملحد (31 في المائة من المجيبين) فهم الدين كمرشد أخلاقي لسلوك المرء في المجتمع. لذلك، بات أمر اعتناق شخص ما لديانة أخرى أقل إزعاجا من أن يكون ملحدا، إذ يُنظر إليه على أنه فاقد لبوصلة أخلاقية. علاوة على ذلك، أظهر المغاربة مستويات جد متدنية من تقبل المثليين جنسياً، حيث قال 79 في المائة من المجيبين أنهم لا يقبلون، أو لا يقبلون على الإطلاق، أن يكون لديهم صديق مثلي جنسيا. لم تلاحظ أي اختلافات ذات صلة في قبول صديق مثلي اعتمادًا على ما إذا كان المستجوبون من المناطق القروية (14 في المائة) أو من المناطق الحضرية (15 في المائة)، ولم تلاحظ سوى اختلافات

طفيفة حسب جنس المستجوبين، حيث قالت 18 في المائة من المستجوبات أنهن سيقبلن بصديق مثلي مقابل 12 في المائة من الذكور. كما أن الفئة الأصغر سنا من المستجوبين أكثر تسامحًا مع فكرة مصادقة مثلي مقارنة بالفئات الأخرى، حيث إن 21 في المائة من المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 يقبلون مصادقة شخص مثلي، مقابل 10 في المائة فقط من المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و49 و13 في المائة من المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و39 وكذا أولائك الذين تتجاوز أعمارهم 50 سنة.

وقد قدمت بيانات الاستطلاع التي جمعها المعهد مزيدا من العناصر حول الصداقة التي تحتاج مزيدًا من الاستكشاف:

الرسم البياني 4: هل تقبل أن يكون لك صديق إنْ ...؟

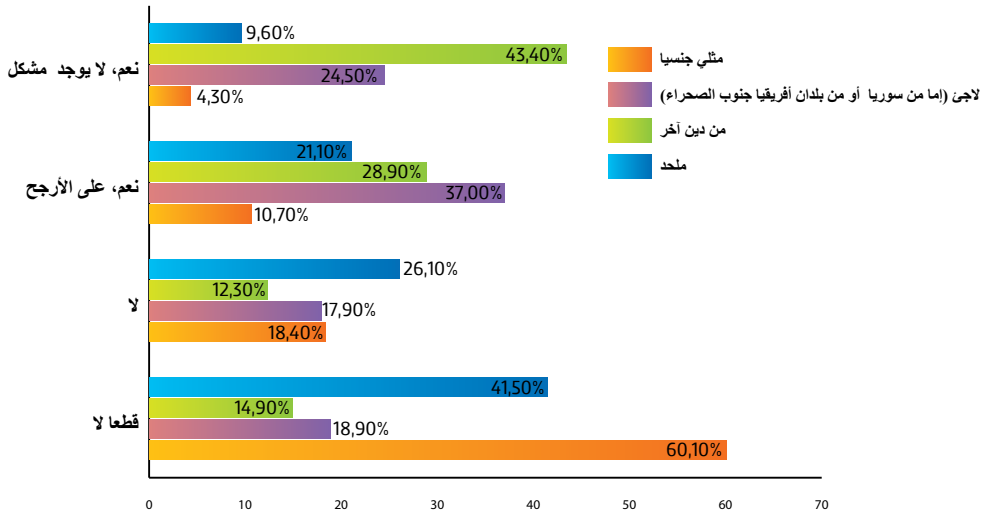

الجيران

يُنظر إلى الجيران في المجتمع المغربي التقليدي على أنهم امتداد للأسرة، إذ توفر النصوص الدينية مكانة خاصة للجيران وقد لعبوا أدوارًا مهمة في التنشئة الاجتماعية. وقد رأينا بالفعل أعلاه كيف يمكن اعتبار الثقة في الجيران كمقياس عام للثقة الاجتماعية. ومع ذلك، تظهر نتائج هذا البحث أن الجيران غير موثوق بهم عكس الاعتقاد السائد. في الواقع، أقل من نصف المجيبين على الاستطلاع (47 في المائة) أفادوا أنهم إما يثقون جزئيًا أو كليًا بجيرانهم.

اتفق المشاركون في البحث الكيفي على أن الثقة في الجيران لم تعد كما كانت من قبل. على سبيل المثال، لوحظ أنه لم يعد من الممكن السماح للأطفال بالبقاء مع أحد الجيران ليجالسوهم في غياب الوصي. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف الثقة في الجيران مرتبط في كثير من الأحيان بمفهوم «الحضية»، كما هو متداول باللهجة المغربية، مما يعني التدخل في حياة الآخرين. هذا يوحي إلى جنوح المجتمع المغربي أكثر فأكثر نحو مجتمع فرداني يعطي أهمية كبرى للحياة الخاصة حيث ينصب التركيز على الأسرة النووية وليس على الشبكات الأكبر من قبيل الجيران.

خلال المقابلات، كان هناك افتراض مشترك بأن الممارسات التي كانت سائدة من قبل كالتضامن والدعم المتبادل بين الجيران لا تزال موجودة في المدن الصغرى والأحياء الشعبية. وتضيف بيانات الاستطلاع التي يقوم بها المعهد عناصر مثيرة للاهتمام إلى هذا النقاش وتوفر صورة أكثر واقعية.

أولاً، اختلاف مستويات الثقة في الجيران لدى المستجوبين المقيمين في المناطق القروية أو الحضرية غير مهم، (فرق نقطة واحدة)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير جوهري للبعد الحضري في الثقة في الجيران.

الرسم البياني 5: الثقة في الجيران حسب منطقة المنشأ

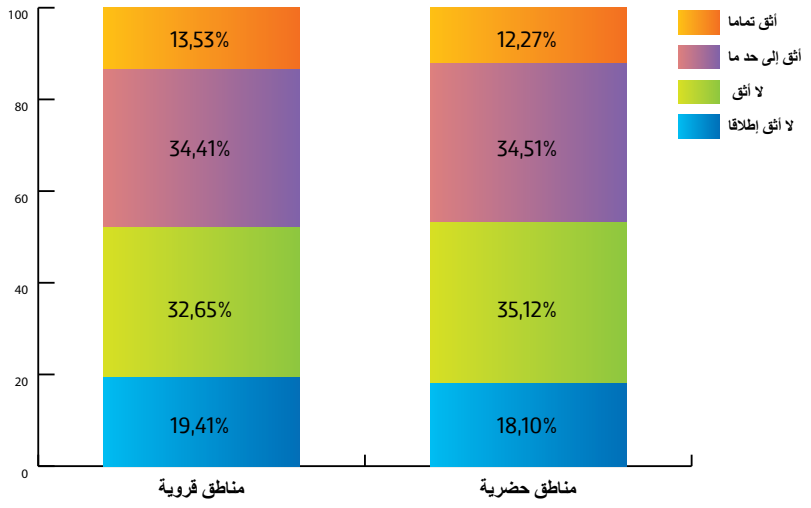

ثانيًا، فحقيقة أن الثقة في الجيران بالأحياء الشعبية أعلى بسبب استمرار الممارسات السابقة للتضامن والدعم المتبادل ليست سوى جزء من قصة تحتاج إلى تمحيص أكثر. وإليكم رسمين بيانيين

يتعلق أحدهما بتوزيع الثقة في الجيران والآخر بالشعور بالأمان في الجوار حسب متوسط دخل الأسرة:

الرسم البياني 6: الثقة بالجيران حسب متوسط دخل الأسرة الشهري

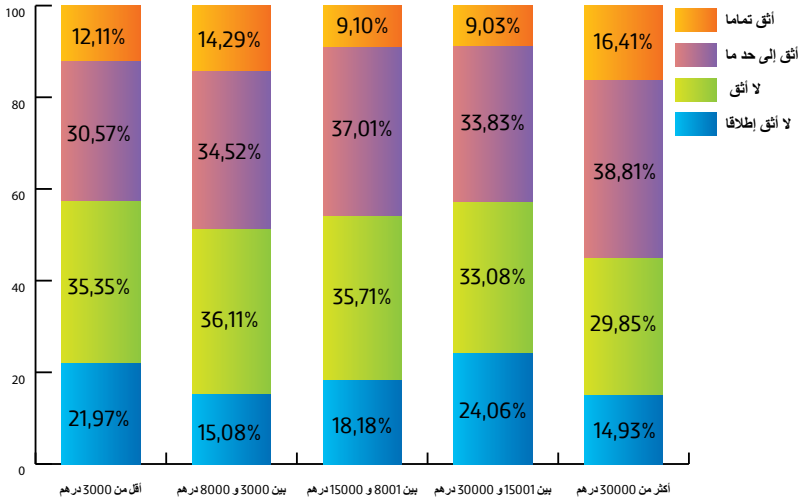

الرسم البياني 7: الشعور بالاطمئنان في الحي حسب متوسط دخل الأسرة الشهري

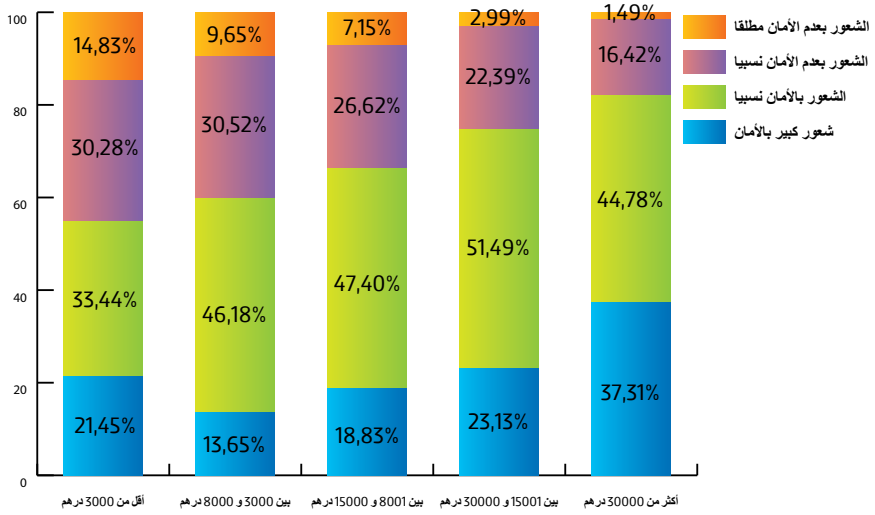

يعكس توزيع الثقة في الجيران حسب متوسط دخل الأسرة جزئيًا التوجه الذي تم تسليط الضوء عليه في المقابلات الكيفية - حيث أظهر المستجوبون الذين يبلغ متوسط دخل أسرهم ما بين 3000 و8000 درهما مستويات عالية نسبيًا من الثقة في جيرانهم، بينما أبان أولئك الذين لديهم متوسط دخل يتراوح ما بين 15001 و30000 درهما عن مستويات ثقة منخفضة نسبيًا. ومع ذلك، فإن النتيجة الأكثر إثارة للاهتمام هي أن أعلى مستوى من الثقة في الجيران يسجل لدى المستطلعين ذوي أعلى متوسط دخل، في حين تسجل أدنى مستويات الثقة من أولئك الذين يحصلون على أدنى دخل. ونرى انعكاسًا لهذا الاتجاه في الرسم البياني الذي يربط الوضع المالي للأسرة بالشعور بالأمان في الحي. هنا، تشعر الغالبية العظمى (82 في المائة) من المستطلعين ذوي الدخل الأعلى بالأمان في أحيائهم، في حين أن 55 في المائة فقط ممن يحصلون على أدنى دخل يشعرون بالأمان في أحيائهم. تقودنا هذه الاعتبارات إلى إدراك حقيقة أن الظروف المعيشية في الأحياء الشعبية لها تأثير كبير على الشعور بالأمان وبالتالي الثقة في الجيران، في حين أن الظروف المعيشية في الأحياء الأكثر ثراءً قد تفرز مستويات عالية من الأمان وبدورها مستويات ثقة أعلى. إن لم تغفل هذه التأملات الفرضية القائلة بأن التضامن أعلى في الأحياء الشعبية فإنها تبرز حقيقة أن التفاوتات في الدخل في المغرب لها أيضًا بُعد مكاني حيث تعيش الأحياء الشعبية والأكثر ثراءً - وكذا الجيران - حقائق اجتماعية مختلفة تمامًا.

إن حقيقة وجود فرق 8 نقاط في الشعور بالأمان في الأحياء بين الذكور (67 في المائة منهم يشعرون بأمان جزئي أو كلي) والإناث (59 في المائة منهن تشعرن بأمان جزئي أو كلي) يستدعي الانتباه إلى أسباب تفاوت مستويات الثقةهذه. ولعل ذلك مرده إلى زيادة تعرض النساء في المغرب لمشاكل مثل التحرش و/أو المعاكسة.

الثقة في الآخرين وفي الغرباء

تظهر نتائج الدراسة ء أن غالبية صغيرة من المستطلعين (54 في المائة) يعتقدون أن المغاربة إما يثقون ببعضهم البعض جزئياً أو كثيراً، وأن نسبة أعلى قليلاً من المستطلعين (57 في المائة) تثق في معظم الناس. ومع ذلك، قال المشاركون في البحث الكيفي إنهم لا يثقون في الآخرين على الإطلاق وأنهم لا يعتقدون أن المغاربة جديرون بالثقة أو أنهم يثقون ببعضهم البعض.

الرسم البياني 8: في رأيك، هل يثق المغاربة في بعضهم البعض؟

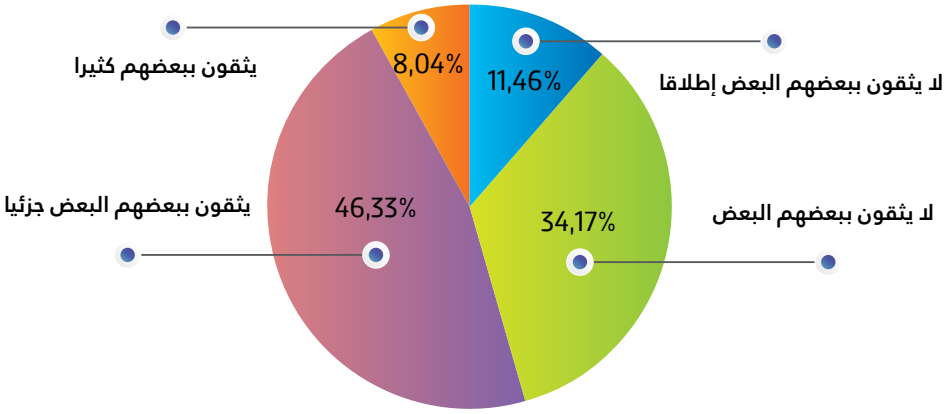

الرسم البياني 9: هل تثق في معظم الناس؟

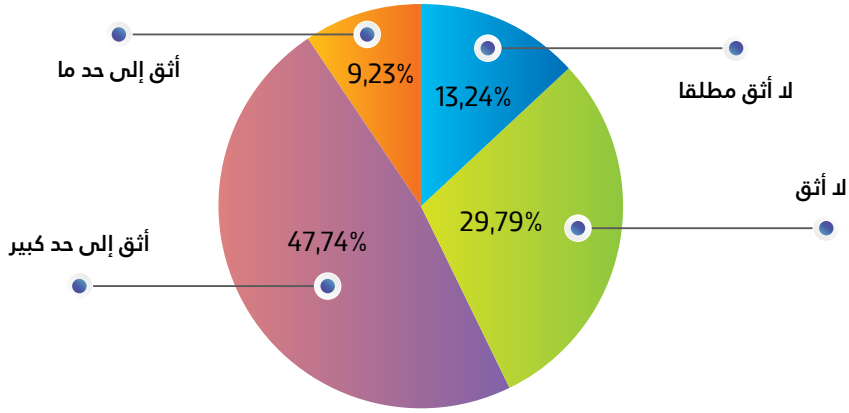

هذه المستويات المعتدلة تراجعا في الثقة في الغرباء بشكل أكبر خاصة عند الإشارة إلى الأجانب حيث قال 28 في المائة فقط من المجيبين على الاستطلاع أنهم يثقون (جزئيًا أو كليًا) بأشخاص من جنسيات أخرى و32 في المائة لا يثقون بالأجانب على الإطلاق.

في الواقع، عبر المشاركون عن وجهتي نظر متناقضتين فيما يتعلق بالثقة في الغرباء، في حين استندت كلتاهما إلى التجارب الشخصية والمحيط حيث شددت وجهة النظر الأولى على أهمية الثقة بشكل عام بما في ذلك الثقة في الغرباء بينما اتخذت الثانية الموقف النقيض.

من ناحية، اعتقد المشاركون في المقابلات الذين عبروا عن أهمية الثقة الاجتماعية أنها مهمة لتحقيق الرخاء الاجتماعي مؤكدين أنه في غياب الثقة الاجتماعية في الغرباء لن يتمكن الناس من مغادرة منازلهم وممارسة حياتهم اليومية. وقدم البعض مثالاً على العلاقة بين البقال في الحي («مول لحانوت») مع سكان الحي. بناءً على الثقة في الأسعار التي أعلنها البقال، واقتناء الاحتياجات مع الدفع لاحقًا، والثقة بتاريخ انتهاء الصلاحية وجودة المنتجات تلقائيًا، والثقة في باقي النقود الذي أرجعه البقال دون إعادة التحقق منه، وتعتبر هذه العلاقة انعكاسًا للثقة الاجتماعية. إنها ثقة متبادلة بين الطرفين، والتي ليس لها ضمانات عدا عن كونها عادة، مع التذكير بمفهوم اعتبار الثقة لحمة المجتمع كما تم التعبير عن ذلك في المقدمة.

من ناحية أخرى، كان المشاركون الآخرون في البحث يدعمون وجهة نظر معاكسة ترى أن الثقة تعتمد على دائرة العلاقة الضيقة المحيطة بالفرد وبالتالي فهي ليست ضرورية بأي حال عندما يتعلق الأمر بالغرباء. هؤلاء الأفراد بشكل خاص كان لديهم تصور سلبي لبقية المغاربة ووصفوهم بسمات نقدية وقدحية. علاوة على ذلك، فهم يعتبرون أن الثقة «المطلقة» بشكل عام ليست سوى سذاجة، وأن الغش ممارسة يومية ليست فقط مفيدة من الناحية المالية ولكن أيضًا في العلاقات الشخصية حيث وصفت بأنها آلية للبقاء.

بشكل عام، يُنظر إلى الثقة الاجتماعية على أنها «عملة نادرة»: بمعنى أنها إنها قليلة ويمكن بيعها وشراؤها كما يمكن أن تخضع للمزايدة ولديها رصيد يزيد وينقص وتشح إن استهلكت. أعرب الذين تمت مقابلتهم غير ما مرة عن أنهم لا يتصرفون بشكل تلقائي فيما يتعلق بمسألة الثقة. يتم بناء علاقات الثقة بحذر شديد، وهي تتجسد في التقدير المستمر - والتحقق لاحقا من درجة الثقة التي يمكن منحها. وقال أحد من أجريت معهم المقابلات:

> « إنني أثق ولكني أمنح ثقة بنسبة 70 في المائة وحيطة بنسبة 30 في المائة. علمتني الحياة والتجربة ألا أثق ثقةً كاملة لأنني قد أتعرض لضربة موجعة[16].

تمثل هذه التقييمات الذاتية والمستمرة، التي تُترجم في بعض الأحيان إلى نسب فعلية، الطريقة الرئيسية التي يقيم بها الأفراد الثقة في حياتهم اليومية.

16 مقابلة مع م، مراكش، أكتوبر 2019.

خاتمة

إن ما هيمن على مفهوم الثقة لدى المجيبين هو نوع من العقلانية الرامية إلى وضع سياق للمكاسب والخسائر التي تسفر عن أية معرفة سواء تعلق الأمر بعلاقة صداقة أو علاقة مع زملاء العمل أو البيئة الاجتماعية. وقد بات السعي إلى تأكيد الذات والنجاح في عصر السرعة عرضة لسلوكيات غير أخلاقية وغير قانونية. ويلاحظ في هذا الصدد أن الأمثلة التي قدمتها عينة البحث لم تكن مرتبطة بالمعاملات الاقتصادية أو الأموال على وجه الخصوص، بل بالأحرى بالممارسات اليومية، الغش في الامتحانات، على سبيل المثال، أو استغلال الأصدقاء لتلبية الاحتياجات الشخصية.

هناك ارتباط في المبادئ الأساسية للثقة الاجتماعية مفاده أن الأفراد الذين يتوخون الحذر من الآخرين ليسوا محط ثقة الآخرين أيضًا، والعكس صحيح. على الرغم من عدم إمكانية التحقق من هذه المعطيات في هذا البحث، إلا أن هناك عددًا من المؤشرات التي تشير تقريبًا إلى هذا التحليل. على سبيل المثال، أشار بعض من أجريت معهم مقابلات والذين لديهم ثقة عالية حتى تجاه الغرباء إلى أن سبب منح هذه الثقة هو أنهم يتوقعون لقاء أناس صادقين مثلهم؛ وعلى العكس، أولئك الذين يختلفون معهم ولديهم ثقة متدنية، يظهرون الحذر ويفترضون أن الآخرين سيسيئون التصرف، ربما يبنون هذه الافتراضات على سلوكهم الشخصي.

الفصل الثاني: الثقة السياسية

أهم النتائج:

- إن ثقة المغاربة في المؤسسات غير المنتخبة (الإدارة العمومية، ونظام العدالة، وأيضًا الجيش والشرطة) مرتفع إلى حد كبير، لكن يبدو أن الأجهزة الأمنية تحظى بالنصيب الأوفر من الثقة، على الرغم من بعض الشكوك حول الحياد في تطبيق القانون.
- إن اختلال الخدمات العمومية (الرعاية الصحية والتعليم) هو في صميم انعدام الثقة في المؤسسات. وقد ضاعفت خوصصة هذه القطاعات من مشاعر التفرقة بين الطبقات الاجتماعية وأسفرت عن تراجع الثقة بين الطبقات الاجتماعية الدنيا.
- لا تحرز الحكومة والأحزاب السياسية أدنى مستويات الثقة فحسب، بل إن انتشار الفساد وضعف أداء القطاعات الرئيسية (الصحة والتعليم) وانعدام الإرادة السياسية يخلقان حلقة مفرغة من انعدام الثقة.
- إن إدراك الفساد المتفشي، وخاصة داخل الأحزاب السياسية، إلى جانب عدم الرضا عن جهود الحكومة للحد منه، له تأثير سلبي كبير على نوايا التصويت في الانتخابات المقبلة.
- أشكال المشاركة السياسية متنوعة ومتباينة تباينا واضحا حسب العمر والجنس والمنشأ. ومع ذلك، ترتبط الأشكال الجديدة للمشاركة السياسية بشكل أكبر بالأجيال الشابة.

المقدمة

الثقة السياسية، كما هو مذكور في القسم التمهيدي، تختلف بشكل أساسي عن الثقة الاجتماعية. ميزتها الرئيسية تكمن في أن الثقة السياسية غير مشخصنة. إنها لا تعكس علاقة مباشرة بين الأفراد بل تعكس مستوى الثقة تجاه المؤسسات. وقد تم الاعتراف بالثقة السياسية كمؤشر أساسي للمشروعية السياسية . وتستند هذه الثقة على ثلاث ركائز: معرفة أدوار المؤتمن، ومعرفة دوافعه (التي تنبع منها الثقة) والعقوبات التي تجعل المؤتمن مسؤولاً. وبالتالي، لا بد من التمييز بين المؤسسات المنتخبة وغير المنتخبة. من المؤكد أن الفئتين تمثلان بشكل كبير أهم المؤسسات المشكلة لكيان الدولة لكن الأولى فقط هي من تخضع للمساءلة من خلال المسار الانتخابي.

وقد أحصى مؤشر الثقة الذي أنجزه المعهد ثقة المغاربة في مجموعة متنوعة من المؤسسات السياسية. ويهدف هذا القسم إلى مناقشة النتائج الرئيسية المتعلقة بكيفية وسبب وثوق المغاربة أوعدمه في المؤسسات. سيستهل هذا الفصل بفحص الثقة في المؤسسات غير المنتخبة، مثل مقدمي الخدمات الخاصة والعمومية، والإدارة، وكذلك المؤسسات ذات الصلة بالأجهزة الأمنية. ثم ينتقل إلى تحليل الثقة بالوسطاء (مثل منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية)، وأخيراً سيناقش الثقة في المؤسسات المنتخبة. إن دراسة كيفية توزيع الثقة بين المؤسسات وكذلك فهم العوامل التي تؤدي إلى الثقة وانعدمها ستكون بمثابة الأساس لتقديم التوصيات الرئيسية حول كيفية تعزيز تماسك المجتمع المغربي.

الثقة في المؤسسات غير المنتخبة

تتجلى إحدى النتائج الرئيسية للبحث الذي أجريناه في أن المستجوبين شعروا أن الثقة في المؤسسات غير المنتخبة «ضرورية» وأمر لا خيار لهم فيه. والحال أن المؤسسات غير المنتخبة لا تخضع للمساءلة بشكل مباشر من خلال العمليات الانتخابية وبالتالي لا يمكن للمؤتمِنين ببساطة سحب دعمهم لمؤسسة أو أخرى - كما يحدث من خلال العمليات الانتخابية. إذا كان من الممكن في بعض الأحيان معاقبة تراجع الثقة بطريقة بديلة فإن أمر مساءلة المؤتمَن يكون أكثر تعقيدا في حالات أخرى. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن يؤدي فقدان الثقة بمؤسسات الرعاية الصحية العمومية

إلى التحول إلى القطاع الخاص أو العكس، ولكن لا يمكن أن يحدث التغيير ذاته في مؤسسات غير منتخبة أخرى من شاكلة الأجهزة الأمنية.

فضلا عن ذلك، كان الأشخاص الذين لديهم دخل أعلى أكثر ثقة بالمؤسسات غير المنتخبة من الأشخاص الذين لديهم دخل أدنى. قد يكون هذا مرتبطًا بحقيقة أن دخلهم يسمح لهم بالحصول على خدمات أفضل (سواء كان ذلك في التعليم أو الرعاية الصحية أو القضاء) وبالتالي يكون لديهم علاقة أفضل مع المؤسسات غير المنتخبة.

خلال فترة البحث، أشار المشاركون في البحث إلى مجموعة واسعة من المؤسسات غير المنتخبة التي يمكن تقسيمها إلى أربعة مجالات رئيسية: الإدارات العمومية، ونظام العدالة، ومقدمي الخدمات العمومية، والأجهزة الأمنية.

الإدارات العمومية

في هذا القسم، نناقش الثقة التي أظهرها المستجوبون إزاء الإدارات العمومية. وقد رأى من أجريت معهم المقابلات أن هذه المؤسسات لها دور مهم فهي قريبة من المواطنين وتوفر لهم أهم الخدمات.

تفاوتت مستويات الثقة في الإدارات العمومية اعتمادًا على تجربة الأشخاص ونوع المؤسسة والأداء المتصور للمؤسسة. كما قال أحد الذين تمت مقابلتهم:

> «في الإدارة، عندما يعاملني الموظفون بشكل جيد، أثق بهم»[17]

هناك عدة عوامل تؤثر على تصور المواطنين للإدارة العمومية، يتمثل أحدها في مدى أداء وفعالية الإدارة. في الواقع، شعر معظم المجيبين أن الأداء السلبي للإدارات العمومية يرجع إلى ضعف الموارد البشرية في الإدارات ونقص التنظيم والشفافية في الإجراءات. على نفس المنوال، تم انتقاد الإدارات المحلية لعدم وجود نظام اصطفاف مناسب ولا يتم احترام الصف. علاوة على ذلك، فإن غالبية المستطلعين لم يبدوا ثقة كاملة في الإدارات المحلية حيث يُنظر إلى «المقدم» (ممثل السلطة المحلية) على وجه الخصوص على أنه أداة أمنية تسيطر عليها الدولة والذي يتعين عليه الإبلاغ عن شؤون الناس وأماكن وجودهم، أكثر من خدمة المواطن.

17 مقابلة مع ر، وكيل مبيعات، مراكش، أكتوبر 2019.

ومع ذلك، فإن أحد أكثر العناصر التي تؤثر على مستوى الثقة في الإدارة العمومية هو تصورات انعدام الشفافية في الإدارات والتي يُنظر إليها عمومًا على أنها فاسدة. وقد تم وصف شعار التعامل مع الإدارات العمومية بأنه «الفساد هو الحل[18]». ويرتبط هذا بالتأكيد بالتجربة الشخصية مع الإدارات العمومية، وهو ما أورده العديد من المشاركين في البحث. إن الاعتماد على العلاقات الشخصية يزيد من إمكانية ظهور ممارسات الفساد وتكريسها كوضع قائم داخل الإدارات.

«في الإدارات، يجب أن تعطي لكي تتلقى»[19]

لم يذكر أي من المشاركين في البحث أدوات التشكي على الرغم من إنشاء ديوان المظالم (المعروف أيضًا باسم «le mediateur» باللغة الفرنسية وبـ»وسيط المملكة - ديوان المظالم» باللغة العربية) في عام 2001، والذي يعمل كآلية لتمكين المواطنين من التعبير عن شكاواهم من انتهاكات الإدارة العمومية والقدرة على مقاضاة إدارة لعدم تقديم خدمة عامة. حتى لو لم يكن لدى جميع المواطنين الموارد اللازمة للجوء إلى هذه الآليات، فقد أعطى هذا انطباعًا بأن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لم يكونوا على علم بالترسانة القانونية المتاحة لهم لمواجهة الإدارة بأي شكل من الأشكال.

نظام العدالة

يناقش هذا القسم الثقة التي يضعها المغاربة في المؤسسات القضائية. إن سيادة القانون عنصر أساسي في أي مجتمع ديمقراطي حيث يعتبر جميع المواطنين سواسية ويجب معاملتهم على هذا النحو أمام القانون. يتألف التصور الملموس للثقة في نظام العدالة من الثقة في المحاكم والقضاة والمحامين والإجراءات القضائية بشكل عام.

والواقع أن الثقة في نظام العدالة تُرى من منظور مختلف عن المؤسسات الأخرى. ففي هذه الحالة، شعر معظم من أجريت معهم المقابلات أن الثقة في هذه المؤسسة لم تكن خيارًا وأنهم كانوا ملزمين بقواعدها ووجودها وتطبيقاتها.

«إذا لم نؤمن بالعدالة، فهذه كارثة. إنه من الواجب علينا الاعتقاد والثقة في القضاء»[20]

18 مقابلة مع ز، مراكش، أكتوبر 2019.
19 مقابلة مع ا، طالب في شعبة الحقوق، أكتوبر، 2019
20 مقابلة مع ا، أكتوبر، الرباط

وقد قال أحد المجيبين إن انعدام الثقة في القضاء «كارثة»، فالثقة في هذه المؤسسة واجب وليس خياراً كما أنها تضع أساس القواعد في المجتمع. وبعبارة أخرى، كان لدى المواطنين الانطباع بأنه «ليس لديهم خيار» سوى الثقة في القضاء.

إن مستويات الثقة في النظام القضائي بشكل عام متوسطة إلى منخفضة نسبياً، إذ إن متوسط الثقة في القضاء يبلغ 42 في المائة. وقد أفاد المستجوبون الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا أن مستويات ثقتهم في نظام العدالة متدنية، حيث أعرب 40 في المائة فقط من المستطلعين عن ثقتهم به بينما أظهر المستجوبون الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و49 مستوى أعلى من الثقة تبلغ 50 في المائة من الثقة لدى الفئة المتراوحة أعمارها بين 30 و39 و51 في المائة لدى الفئة العمرية 40-49 سنة.

ومع ذلك، فإن مسألة استقلالية القضاء هي أحد الموضوعات الرئيسية التي أبرزها المشاركون في المقابلات. من الناحية النظرية، فإن النظام القضائي في المغرب مستقل وينص الدستور على ضمان هذه الاستقلالية، إلا أنه لدى المستجوبين آراء مختلفة. على سبيل المثال، أشار أحدهم إلى صعوبة الثقة في القضاء بالنظر إلى قوة وزارة الداخلية التي قد تؤثر على استقلالية القضاء. وبالرغم من صعوبة إثبات مثل هذه التدخلات إلا أنه تصور يخالج المواطنين.

علاوة على ذلك، تمت إثارة قضايا الحياد والشفافية. وذكر أحد المشاركين أن القضاء ليس عادلاً وأنه لا توجد مساواة فيما يتعلق بمعاملة نظام العدالة. وفي الجوهر، يبقى للمحسوبية والفساد تأثير كبير على نتائج ملف محال على نظام العدالة. وقد ذكر غالبية المستجوبين الذين قالوا إنهم لا يثقون بالسلطة القضائية أن القضاة ليسوا نزيهين. وقد تم بالفعل تسليط الضوء على أهمية الروابط والمعارف غير الرسمية في استطلاع آخر أفاد بأن 82 في المائة من المستطلعين يعتقدون أن المواطنين الذين لديهم صلات(واسطة) في المحاكم هم أكثر من يرجح حصولهم على حكم لصالحهم[21].

بشكل عام، شعر المشاركون في البحث بأنهم مضطرون للثقة في القضاء وإن كان يفتقر إلى آليات الشفافية والمساءلة. ومع ذلك، لم يظن أي منهم أنه يمكنهم فعل شيء حيال ذلك. إذا ربطنا الردود على التصور العام للفساد بالثقة في نظام العدالة، فيمكننا ملاحظة نفس الموقف من منظور آخر.

21 Matt Buehler, 'Do You Have "Connections" at the Courthouse? An Original Survey on Informal Influence and Judicial Rulings in Morocco', (هل لديك معارف بالمحكمة؟ استقصاء أصلي بشأن التأثير غير الرسمي والأحكام القضائية بالمغرب)، مجلة Political Research Quarterly, 69.4 (2016), 760–72, <https://doi.org/10.1177/1065912916662358>.

الرسم البياني 10: تصور الفساد والثقة في نظام العدالة

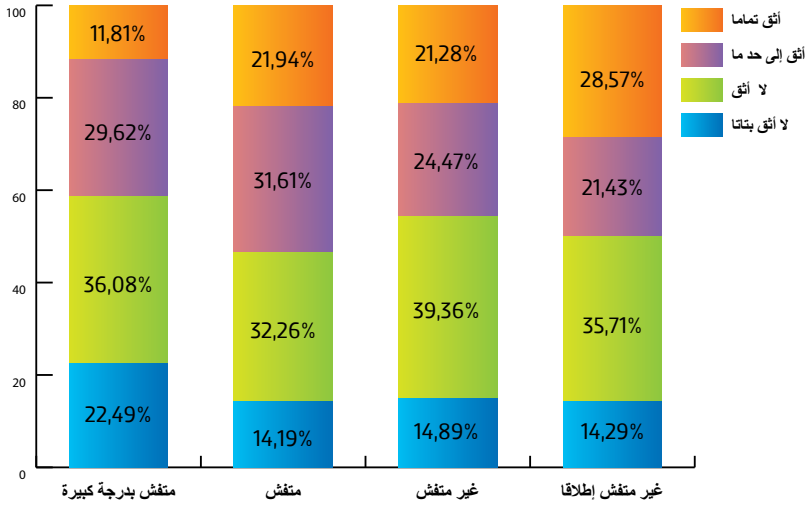

يوضح هذا الرسم البياني أن مستويات الثقة في نظام العدالة لا تزال ثابتة إلى حد ما، وتتراوح بين 41 في المائة و54 في المائة. حتى في الحالة التي يُنظر فيها إلى الفساد على أنه عنصر منتشر في المجتمع المغربي، فإن الثقة في نظام العدالة لا تزال عالية إلى حد ما، والأهم من ذلك، لا تختلف اختلافا كبيرا بين أولئك الذين يعتقدون أن الفساد متفش في المغرب وأولئك الذين لا يعتقدون أنه منتشر. وتعزز هذه الملاحظة ما تم تسجيله في المقابلات الكيفية وهو أن جزءا مهما من المغاربة لايزالون يشعرون بأنه يجب أن يثقوا بنظام العدالة مهما يكن.

وعلى الرغم من ذلك، كانت ثمة مطالب واضحة على أن يكون النظام القضائي مستقلاً، دون الإشارة بشكل محدد إلى كيفية تحقيق ذلك، ناهيك عن أن معظم المستجوبين أبدوا الانطباع بأن نظام العدالة يعمل لصالح الأغنياء والأقوياء، بدلاً من المحرومين. ولإعادة صياغة ما قاله الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، يسود الاعتقاد بأن الأشخاص الذين لديهم المال يتم تفضيلهم في ولوج العدالة، ويبدو أن هناك طبقة اجتماعية يمكنها الوصول إلى العدالة، في حين أن الآخرين لم يتمكنوا من ذلك. يوضح الرسم البياني التالي توزيع الثقة في نظام العدالة حسب الدخل:

الرسم البياني 11: الثقة في نظام العدالة حسب متوسط دخل الأسرة الشهري

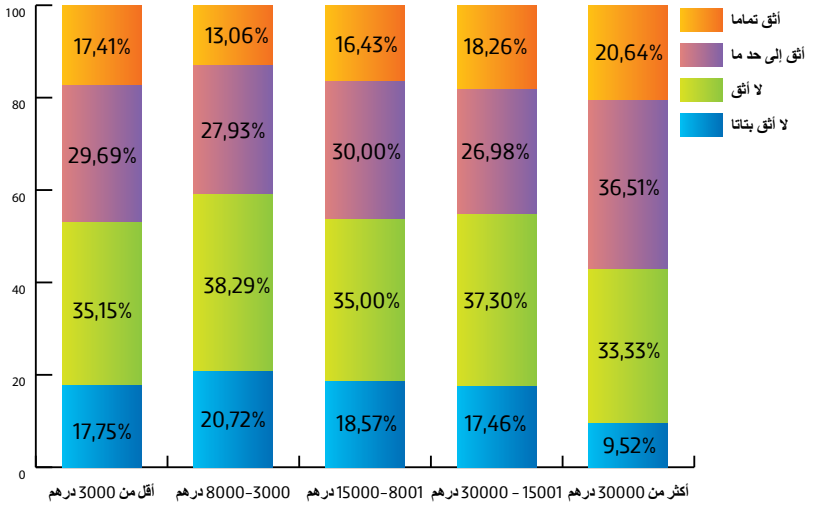

لا غرابة في أن تكون فئة المستطلعين الذين يثقون بالعدالة هي الفئة التي يزيد متوسط دخل الأسرة فيها عن 30000 درهم في الشهر - 57 في المائة منهم يبدون الثقة في نظام العدالة. ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الأسر تميل أكثر إلى اللجوء إلى القضاء في حياتهم أو أنها قادرة على تحمل أتعاب خدمات صفوة المحامين. أضف إلى ذلك، أنه من المرجح أن تكون هذه الشريحة من المجتمع المغربي قد بلغت مستويات تعليمية عليا، ولها بالتالي فهم أفضل لكل من عمل نظام العدالة وحقوقها ومسؤولياتها. وقد سجل أدنى مستوى من الثقة لدى المواطنين الذين يحصلون على دخل شهري يتراوح بين 3000 و8000 درهم، منهم 41 في المائة فقط يثقون في النظام القضائي. وتبقى الشريحة التي تخلق استثناءً جليا تحيد به عن هذه الملاحظات هي فئة المستطلعين الذين يحصلون على أدنى متوسط دخل شهري (أقل من 3000 درهم) والتي يثق 47 في المائة منها في القضاء.

> «إن تحقيق العدالة يعتمد على المال: المحامون لا يدافعون عن المواطن البسيط الأمي»[22]

تدعم هذه النتائج الملاحظات التي تم إجراؤها خلال المقابلات الكيفية الأخرى، وتصف حالة يدرك فيها جزء من السكان حقيقة أن الوصول إلى نظام العدالة وجودته يعتمد على وضع الشخص

22 مقابلة مع ب، نادلة في شركة تموين الحفلات، الدار البيضاء، أكتوبر 2019

وموارده وهناك جزء آخر يجبرون أنفسهم على الثقة في أحكام القضاء - لأنهم ليسوا في وضع يسمح لهم بالتشكيك في نزاهة النظام القضائي.

من منظور النوع الاجتماعي، هناك اختلاف طفيف بين مستوى ثقة النساء والرجال تجاه مؤسسات نظام العدالة. وبعبارة أكثر دقة، فإن نظام العدالة يحظى بثقة 48 في المائة من الإناث و43 في المائة من الذكور.

في الختام، إذا وضع العديد ممن أجريت معهم المقابلات نظام العدالة في مرتبة عالية مقارنةً مع نظيراتها من المؤسسات غير المنتخبة، فليس من الواضح ما إذا كانت هذه الثقة تعتمد على الطبيعة (المحايدة) المفترضة للمؤسسة ودورها الأساسي في المجتمع أو ما إذا كان مرد ذلك إلى تجاربهم المباشرة في نظام العدالة. علاوة على ذلك، يشعر الناس أنهم مضطرون للثقة في القضاء، بغض النظر عن درجة الفساد المتصورة، لأنهم يفتقرون إلى الوسائل اللازمة لاتخاذ إجراءات مباشرة لتغيير الوضع. إلا أن المستجوبين لا ينظرون إلى مؤسسات القضاء باعتبارها فاسدة ككل، ولكن إلى بعض رجال القضاء (كأفراد) باعتبارهم مرتشين، مما يعطي تمايزا بين المؤسسة والأفراد، بحيث ينظر للمؤسسة بنوع من التقدير والثقة في حين أن بعض التجارب الشخصية قد تؤثر على نظرة المواطنين لدور القضاء. غير أن أحد من أجريت معهم المقابلات أشار إلى أنه في حال الإحساس بالظلم، قد يتمكن الأشخاص الأكثر وعياً بحقوقهم وواجباتهم من تحدي المحكمة إما على نحو مباشر أي قضائيا أو بالمعنى الاجتماعي والسياسي الأوسع.

مقدمو الخدمات العمومية

في هذا القسم، سنناقش الثقة التي يضعها المغاربة في أنظمة التعليم والرعاية الصحية. لقد شمل التحليل كلا من القطاعين العام والخاص نظرا لتنامي دور القطاع الخاص في تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم. لذلك، سننظر أيضًا في الاختلافات بين نسب الثقة في القطاعين العام والخاص.

التعليم

تحظى المؤسسات التعليمية بمستوى ثقة أكبر بقليل من مؤسسات الرعاية الصحية. غير أن العديد من المجيبين قد عبروا عن حذرهم من جودة التعليم في حين شبه البعض المدارس بـ»المشروع

الفاشل». ولم يشعر غالبية المستجوبين بأن جودة التعليم تتماشى مع توقعاتهم سواء تعلق الأمر بولوج المؤسسات العمومية أم الخاصة. ومع ذلك، أظهر الاستطلاع أن هناك اختلافًا مذهلاً بين الثقة في أنظمة التعليم العمومي والخاص حيث حقق القطاع الخاص نتائج أفضل بكثير من النظام العمومي. وبالفعل، فإن مستوى الثقة في نظام التعليم الخاص لا يقل عن 83 في المائة، بينما تتأرجح الثقة في النظام العام بين 46 في المائة و53 في المائة .

الرسم البياني 12: الثقة في المدارس الخاصة حسب العمر

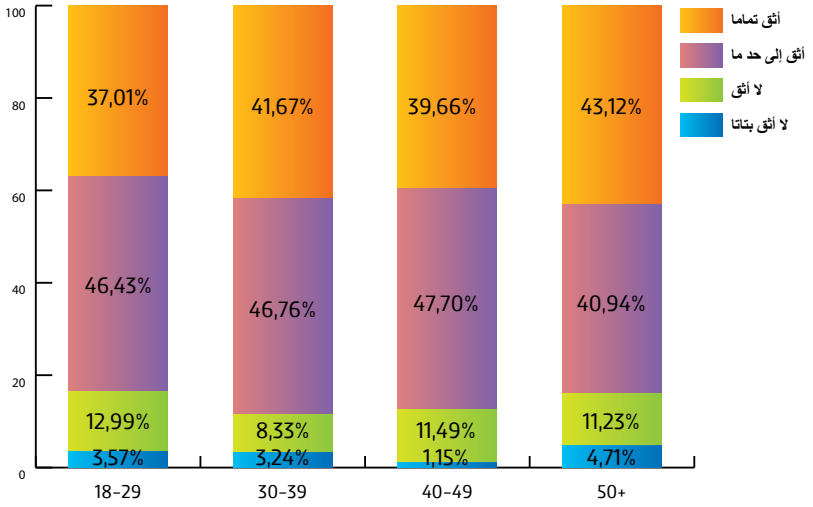

الرسم البياني 13: الثقة في المدارس العمومية حسب العمر

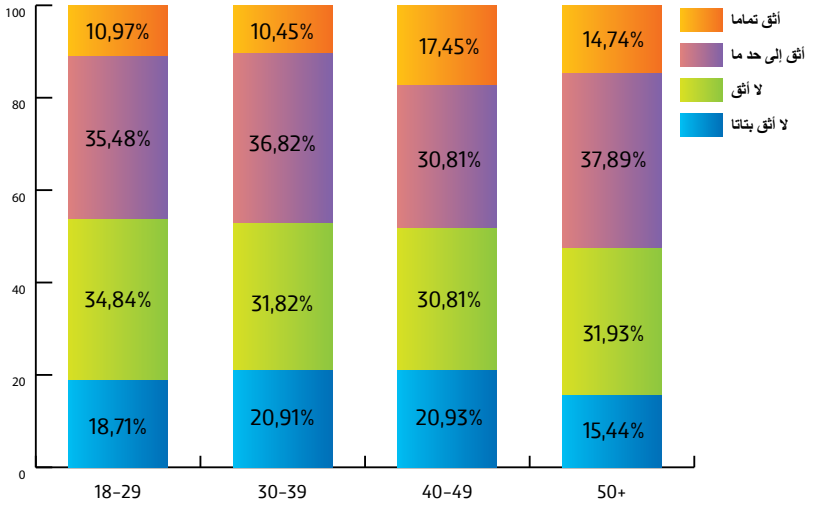

في كل من القطاعين الخاص والعام، فالأشخاص الذين لديهم ثقة أقل في نظام التعليم هم الأشخاص الذي تتراوح أعمارهم ما بين 18 و29، والذين تبلغ نسبة انعدام ثقتهم في القطاع الخاص 17 في المائة وفي القطاع العمومي 54 في المائة، وهي نسبة لافتة. وهكذا، يرسل الشباب المغربي رسالة قوية لهذه المؤسسات، خاصة بالنظر إلى تجربتهم المباشرة وحديثة العهد مع المؤسسات التعليمية. وفيما يخص الجامعات، يسود اعتقاد بأنها لا تعطي فرصا متكافئة. من ناحية، ذكر بعض المجيبين الممارسات التمييزية لبعض الأساتذة إزاء بعض الطلاب ومثل ذلك الطلاب ذوو الأصل أو اللقب الـ»فاسي» الذي يحظون بامتيازات أو معاملة خاصة[23]. ومن ناحية أخرى، شعر المستجوبون أنه من أجل المضي قدمًا وإحراز تقدم في الجامعة يجب على الطلاب الغش، ويُنظر إلى الامتناع عن الغش على أنه علامة على السذاجة.

وعلى نفس المنوال، فإن الثقة التي أظهرها الآباء في قطاع التعليم تعتمد على تجربتهم وكذا تجربة أطفالهم إذ يحتاج الآباء إلى تخصيص قدر كبير من الثقة لأولئك المسؤولين عن رعاية أطفالهم. كان هذا هو حال الأب الذي وثق في مدرسة ابنته لأنهم مسؤولون عنها. غير أن المستجوبين في المجموعة البؤرية ذكروا أن المدارس في بعض الأحيان لا تعمل لمصلحة الطفل الفضلى وأن التمدرس لم يعد يعلم القيم الصحيحة.

في بعض الأحيان، لا يكون لدى الآباء الكثير من الخيارات بشأن المدرسة التي يمكن أن يستأمنوها أطفالهم. وفي هذا الصدد، يضيف تحليل الاختلافات بين الثقة في قطاع التعليم العمومي والخاص وفق دخل الأسرة إلى النقاش نقاطًا مثيرة للاهتمام.

23 يشير مفهوم «الفاسي» (نسبة إلى مدينة فاس) في الثقافة المغربية إلى أصحاب الحظوة من المال والسلطة، باعتبار أن الفاسيين لديهم علاقات نفوذ تمكنهم من الحصول على امتيازات خاصة.

الرسم البياني 14: الثقة في المدارس الخاصة حسب متوسط دخل الأسرة الشهري

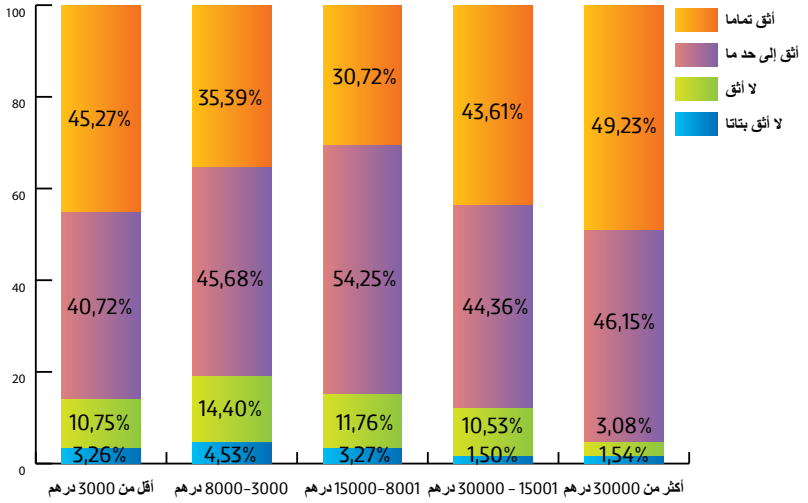

الرسم البياني 15 الثقة في المدارس العمومية حسب متوسط دخل الأسرة الشهري

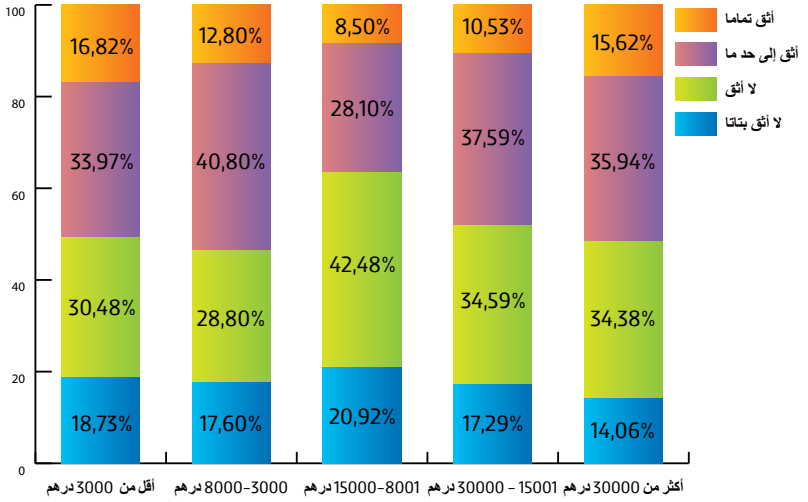

إن أول عنصر يلفت الانتباه، ربما بشكل غير مفاجئ، هو أن أعلى ثقة في القطاع الخاص تأتي من أولئك الذين لديهم دخل أعلى. فقد بلغت نسبة مستوى ثقة المستجوبين ذوي الدخل الأعلى (فوق 30000 درهم شهريا) في مؤسسات التعليم الخاص 95 في المائة. تليها الفئة الموالية من حيث متوسط الدخل (بين 15001 و30000 درهم شهريا) بمستوى من الثقة في مؤسسات التعليم الخاص تصل إلى

88 في المائة. وقد لوحظ كذلك في موضع آخر أن الجامعات الخاصة في المغرب غالبًا ما تهدف إلى أن تكون بيئة حصرية للنخب[24]. ومع ذلك، فإن المستطلعين من ذوي الدخل الأدنى (أقل من 3000 درهم شهريا) أعطوا إشارة مفاجئة حيث قال 45 في المائة من المستطلعين أنهم يثقون في التعليم الخاص. قد لا يعتمد هذا بالضرورة على الولوج الفعلي لهذه الشريحة إلى المدارس الخاصة (والتي قد تكون صعبة للغاية نظرًا لدخلها) بل إن ذلك يعكس طموحها في الولوج إلى نظام أفضل من النظام العمومي.

يسجل أدنى مستوى من الثقة في مؤسسات التعليم الخاص لدى المجيبين بدخل يتراوح بين 3001 و8000 درهم إذ أن 19 في المائة منهم لا يثقون في المدارس الخاصة. كما قال أحد الذين تمت مقابلتهم:

> «عندما تنضاف الجوانب المالية، تتراجع الثقة، لأن [المدرسة] بالنسبة لبعض المدارس الخاص تصبح تجارة يتاجَر بها[25]»

قد يعزى ذلك إلى حقيقة أنه مع هذا الدخل، يمكن للعائلات متوسطة الدخل ولوج المدارس الخاصة، ولكن ليس المدارس عالية الجودة. وبالتالي، فإن جودة التعليم بالكاد تتوافق مع توقعاتهم والميزانية الكبيرة التي يخصصونها لها. هذا العنصر مهم لأنه يظهر أن قطاع التعليم الخاص ليس كتلة واحدة بل إنه يتباين كثيرًا من حيث جودة التعليم والتكاليف التي يجب على المرء دفعها.

في المقابل، فإن الفئة التي تثق في التعليم العمومي تتمثل في أولائك الذين يحصلون على دخل أسرة يتراوح بين 3001 و8000 درهم شهريا، حيث يقول 54 في المائة من المستطلعين أنهم يثقون في التعليم العمومي. ولعل اختيار التعليم العمومي يرجع إلى عجز الأباء بهذا المستوى من الموارد المادية على ولوج أفضل مستويات التعليم الخاص وبالتالي عليهم أن يثقوا في التعليم العمومي أكثر. فضلا عن ذلك، قال 37 في المائة فقط ممن شملهم الاستطلاع والذين يتراوح دخل أسرهم ما بين 8001 و15000 درهم شهريا إنهم يثقون في التعليم العمومي، لتكون هذه النسبة أدنى مستوى الثقة في المؤسسات التعليمية. قد يرجع هذا المستوى المتدني من الثقة في مؤسسات التعليم العمومي إلى

24 Elizabeth Buckner, 'The Growth of Private Higher Education in North Africa: A Comparative Analysis of Morocco and Tunisia', (ازدهار التعليم العالي الخاص في شمال إفريقيا: تحليل مقارن لتونس والمغرب)، مجلة Studies in Higher Education, 43.7 (2018), 1295–1306,<https://doi.org/10.1080/03075079.2016.1250075>.

25 مقابلة مع ا، الرباط، أكتوبر 2019

حقيقة أن هذه الشريحة من السكان لديها إمكانية الولوج لتعليم خاص عالي الجودة وأن اختيار القيام بذلك غالبًا ما ينطوي على جهد كبير.

من منظور النوع الاجتماعي، لم يلاحظ أي اختلافات جوهرية بين ثقة المستجوبين في المؤسسات العمومية أو الخاصة. تثق نسبة 85 في المائة من النساء و86 في المائة من الرجال في المدارس الخاصة، بينما نسبة 55 في المائة من النساء و42 في المائة من الرجال تثق في المدارس العمومية.

وهكذا، يعتبر التعليم عبئا ثقيلا على الأسر، إذ إن المؤسسات التعليمية لا تهدف فقط إلى توفير التعليم المناسب، ولكنها تعتبر أيضًا المصدر الرئيسي للقيم والأخلاق. على الرغم من ذلك، فإن الخوصصة المطردة للنظام التعليمي شكل ضغطًا اقتصاديًا على الأسر الراغبة في الحصول على تعليم أفضل لأطفالها. في الوقت نفسه، لا تشعر الأسر بالرضا عن جودة التعليم بشكل عام إذ تنبع ردود فعل إيجابية فيما يتعلق بنظام التعليم بشكل رئيسي من الأمن النسبي ومسؤولية هذه المؤسسات تجاه الأطفال. ومع ذلك، فإن الشعور العام هو أن الناس لا يتحكمون في جودة التعليم ولا تكاليفه حتى في مؤسسات التعليم الخاصة.

في الختام، لا تزال أوجه التفاوت الكبيرة سمة رئيسية للقطاع التعليمي سواء بين القطاعين العام والخاص أو داخل القطاع الخاص.

الرسم البياني 16: مستوى التعليم حسب متوسط دخل الأسرة الشهري

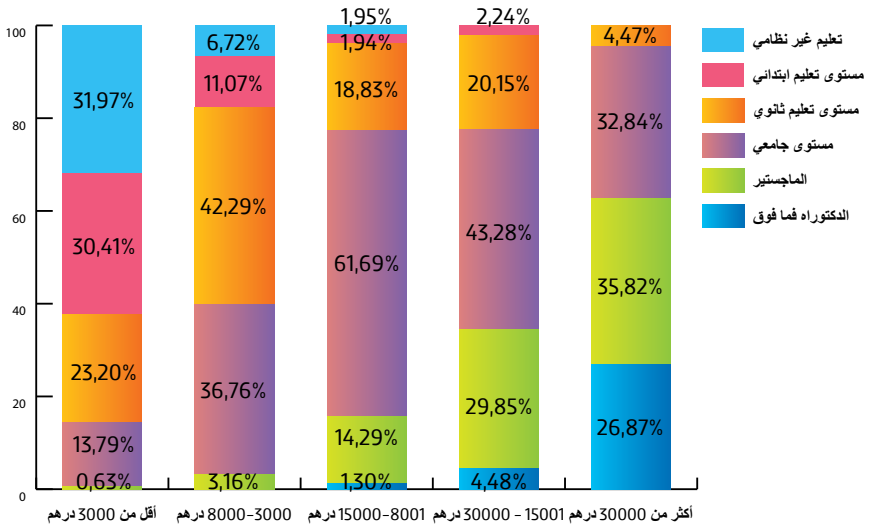

يوضح هذا الرسم البياني بجلاء أن التفاوت في الدخل له انعكاس واضح على مستويات التعليم في ظل النظام التعليمي الحالي، مما يخلق ويرسخ في الآن ذاته انقسامًا بين المواطنين الأثرياء المتعلمين والمواطنين غير المحظوظين وغير المتعلمين.

الرعاية الصحية

إن البون الذي لوحظ بين القطاعين العام والخاص في التعليم هو أكثر وضوحا في مؤسسات الرعاية الصحية. فمن بين القضايا الرئيسية التي تم تسليط الضوء عليها يبرز ولوج خدمات الرعاية الصحية، حيث ذكر العديد ممن أجريت معهم المقابلات أنه من الصعب الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة بدون موارد مالية كافية. عادة ما تكون مرافق الرعاية الصحية العمومية مجانية، أو على الأقل أرخص مقارنة بالقطاع الخاص. ومع ذلك، يشعر الناس أنهم لم يعودوا قادرين على الاعتماد على الخدمات المجانية حيث تفتقر المستشفيات العمومية إلى الموارد البشرية والمادية وتعتبر جودة الخدمات ضعيفة. فقد أفاد الذين أجريت معهم المقابلات أنه يوجد نقص في عدد الموظفين وأحيانًا لا يتم توفير الأدوية، وقد يُطلب من الناس الحصول على الأدوية والوسائل التي يحتاجها الأطباء للقيام بعمليات جراحية. ربما يفسر هذا المستوى المرتفع من انعدام الثقة في مؤسسات الرعاية الصحية بشكل عام وفي نظام الرعاية الصحية العمومية بشكل خاص.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الفجوة بين القطاعين العام والخاص أكثر شساعة من حالة المؤسسات التعليمية، إذ يسجل قطاع الرعاية الصحية الخاص من جهة أولى مستويات عالية من الثقة حيث يحظى بثقة 71 في المائة على الأقل من جميع المستجوبين. ومن ناحية أخرى، تسجل الثقة في مؤسسات الرعاية الصحية العمومية مستويات مهولة تتراوح بين 20 في المائة لدى المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29، و29 في المائة بين المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و39. من اللافت للنظر أن لا يثق 80 في المائة بمؤسسات الرعاية الصحية العمومية وأن لا يثق 49 في المائة منهم على الإطلاق.

الرسم البياني 17: الثقة في الرعاية الصحية الخاصة حسب العمر

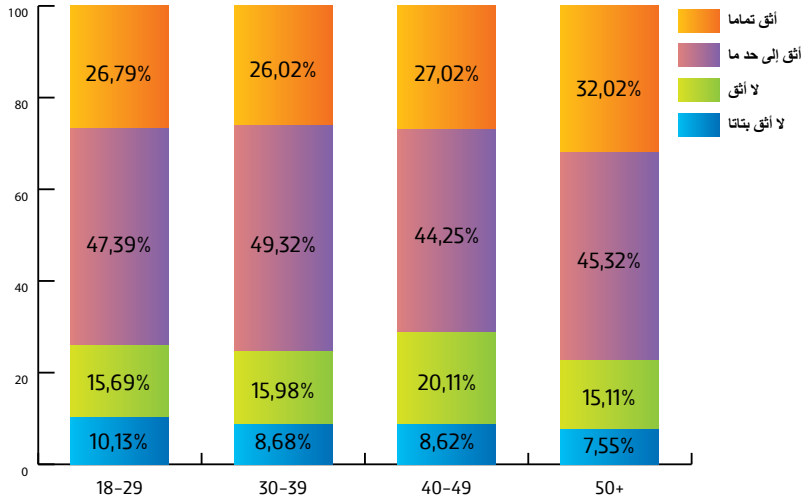

الرسم البياني 18: الثقة في الرعاية الصحية العمومية حسب العمر

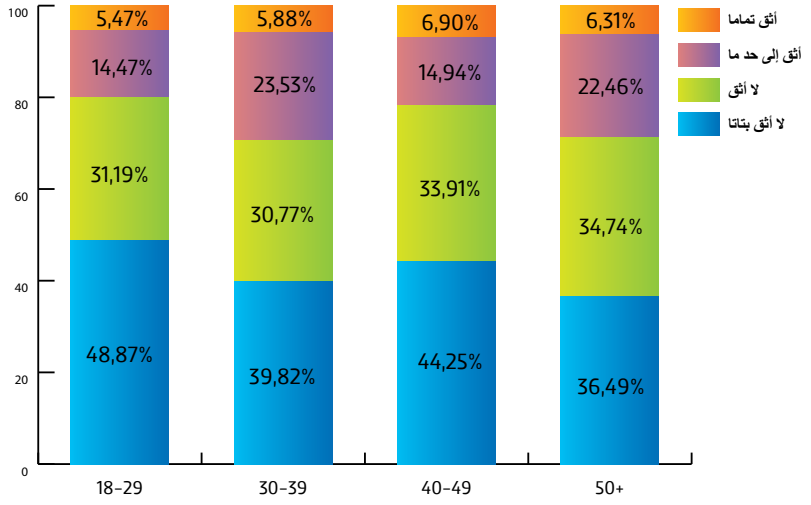

تعكس هذه النسب الصورة التي وصفها العديد ممن تمت مقابلتهم والذين يقولون إن اختيار الرعاية الصحية الخاصة على الرعاية الصحية العمومية غالبًا ما يرجع إلى حقيقة أن البنية التحتية الصحية العمومية المزدحمة لا تترك أي خيار.

«لدينا (قطاع) صحة سيئ في المغرب: إذا كان لديك المال فيمكنك الحصول على العلاج. أما المرافق الصحية العمومية فهي سيئة»[26].

كما تم الاستشهاد بالحالة المقلقة للبنية التحتية للصحة العمومية كسبب لمغادرة البلاد حيث يشكل توفر رعاية صحية مجانية وفعالة في بلدان أخرى حافزًا قويًا للهجرة.

من منظور النوع الاجتماعي، لم يلاحظ أي اختلافات جوهرية بين ثقة المستجوبين في قطاع الرعاية الصحية العام أو الخاص. يثق 75 في المائة من النساء والرجال في المؤسسات الخاصة (بفارق أقل من 0,5 في المائة حيث يثق الرجال في المؤسسات الخاصة أكثر من النساء)، بينما تثق 28 في المائة من النساء و21 في المائة من الرجال بالمؤسسات العمومية.

يُظهر توزيع الثقة في مؤسسات الرعاية الصحية حسب دخل الأسرة منحى مماثلاً لما لوحظ في قطاع التعليم، حيث يؤكد مجدداً أوجه التفاوت المهم الذي يميز مقدمي الخدمات في المغرب.

الرسم البياني 19: الثقة في الرعاية الصحية الخاصة حسب متوسط دخل الأسرة الشهري

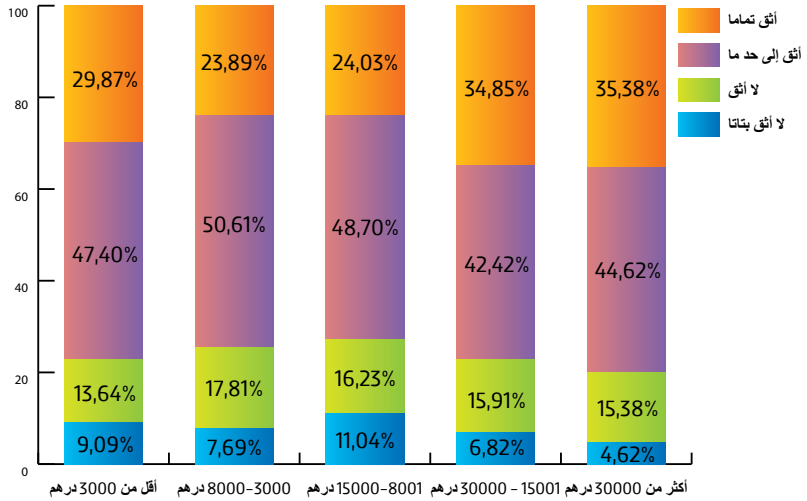

26 مقابلة مع ا، ربة بيت، مراكش، أكتوبر 2019.

الرسم البياني 20: الثقة في الرعاية الصحية العمومية حسب متوسط دخل الأسرة الشهري

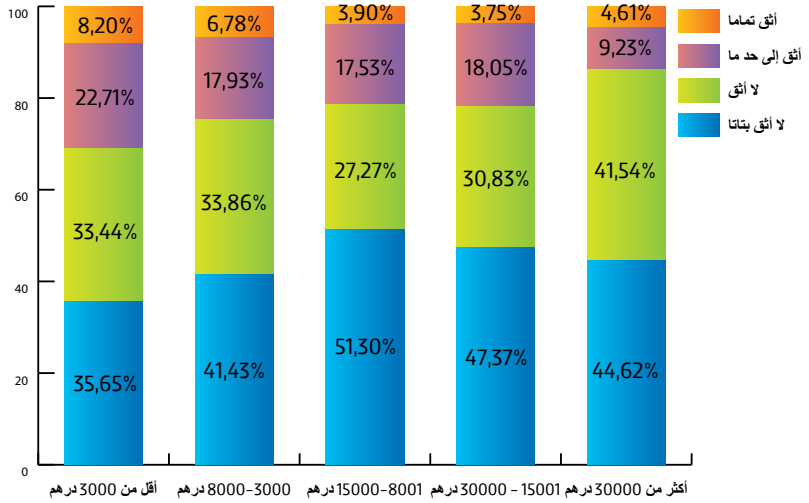

انطلاقا من نظام الرعاية الصحية العمومية، يمكننا أن نلاحظ أن المستطلعين الذين لديهم أعلى مستوى من الدخل (أكثر من 30000 درهم شهريًا) لا يثقون في مؤسسات الرعاية الصحية العمومية - بنسبة 86 في المائة من المستطلعين الذين لا يثقون بالصحة العمومية، وضمن هذه النسبة المئوية، فإن 45 في المائة لا يثقون بالرعاية الصحية العمومية على الإطلاق، وهي نسبة كبيرة ومذهلة. وقد سجل أعلى مستوى من الثقة في هذه المؤسسات في صفوف المستطلعين ذوي الدخل الأدنى (أقل من 3000 درهم في الشهر)، 31 في المائة منهم يثقون في البنى التحتية للصحة العمومية، ويفسر ذلك على الأرجح بعدم توفرهم على خيار آخر.

فيما يتعلق بالقطاع الخاص، نلاحظ مرة أخرى أن المستجوبين الذين يعتمدون أكثر على مؤسسات الرعاية الصحية الخاصة هم الأكثر ثراء، بنسبة ثقة تصل 80 في المائة من المستطلعين الذين يزيد دخلهم عن 30000 درهم شهريا وثقة 77 في المائة من المجيبين الذين يتراوح دخلهم بين 15001 و30000 درهم في الشهر. وقد أظهر المشاركون الذين سجلوا أدنى دخل (أقل من 3000 درهم شهريا) مستوى عال من الثقة بشكل مدهش في القطاع الخاص بنسبة ثقة تصل إلى 78 في المائة في مؤسسات الرعاية الصحية الخاصة. وتتبع هذه الثقة العالية نفس الديناميكية التي لوحظت في النظام التعليمي حيث تعكس مستويات ثقة عليا لدى المستجوبين الذين من غير المحتمل أن يكون لديهم الموارد لولوج

القطاع الخاص تطلعاتهم دون الاستخدام الفعلي لهذه الخدمات. في حالة الرعاية الصحية الخاصة، ربما تعكس ثقة مستخدمي الرعاية الصحية العمومية في القطاع الصحي الخاص آمالهم في رعاية صحية أفضل، فيسجل مستوى الثقة في نظام الرعاية الصحية الخاصة انخفاضا على الرغم من أنه ما يزال مرتفعا نسبيا لدى أولئك الذين لديهم دخل يتراوح بين 8000 و15000 درهم، حيث يثق فقط 73 في المائة منهم بالقطاع الخاص. ولعل هؤلاء الأشخاص قد لجأوا إلى الرعاية الصحية الخاصة، لكن الجودة الملموسة للخدمات مقارنةً بالموارد المالية التي كان عليهم تخصيصها لولوج هذه المؤسسات لم تكن لتلبي تطلعاتهم. وفعلا، قال بعض من تم إجراء مقابلات معهم إنهم يثقون في الرعاية الصحية الخاصة لكن بعض السلوكيات (مثل طلب الدفع قبل العلاج) جعلتهم يرتابون من هذه المؤسسات. إذ ليسوا متأكدين مما إذا كانت مؤسسات الرعاية الصحية الخاصة تقدم بالفعل خدمة ضرورية أو ما إذا كانت تنخرط في استراتيجيات رامية إلى الحصول على أقصى قدر من المكاسب أي إلى جني الأرباح منهم.

ترتبط الموارد التي يتم استثمارها في الرعاية الصحية الخاصة ارتباطًا مباشرًا بالثقة التي تُنسب إلى القطاع الصحي. فقد شعر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات بأمان أكثر عندما أنفقوا أكثر على علاجهم، ووثقوا أكثر في المؤسسة التي كانت أكثر تكلفة. على الرغم من وجود مؤسسات عمومية مجانية، فإن المشاركين في هذا البحث لا يعتبرون الرعاية الصحية حقًا بل ترفًا يجب على المرء أن يدفع لقاء الحصول عليه.

وعلى غرار خدمات الإدارة العمومية الأخرى، تعاني مؤسسات الرعاية الصحية أيضًا من ظاهرة الفساد حيث قالت مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أنهم عند الوصول إلى العلاج في الرعاية الصحية الخاصة إما أنهم عانوا من الفساد مباشرة أو كانوا شهودا عليه.

> «تلقي الخدمات الصحية يعتمد على معارف الناس وأموالهم»[27].

كما لاحظ من أجريت معهم المقابلات أن أولئك الذين يتوفرون على أدنى الموارد المالية هم الأكثر تعرضًا للفساد عند رغبتهم في ولوج خدمات الرعاية الصحية. إن انعدام الثقة في القطاع العمومي يحمل الأشخاص ذوي الدخل الأدنى والذين يضطرون في بعض الأحيان إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى مرافق الرعاية الصحية إلى استنتاج مفاده أنه من الأفضل دفع المال لشخص ما بدل الحرمان من تلقي العلاج الذي يحتاجونه.

27 مقابلة مع ب، نادل بمقاولة تموين الحفلات، الدار البيضاء، أكتوبر 2019

الرسم البياني 21: العلاقة بين تصور الفساد والثقة في الرعاية الصحية العمومية

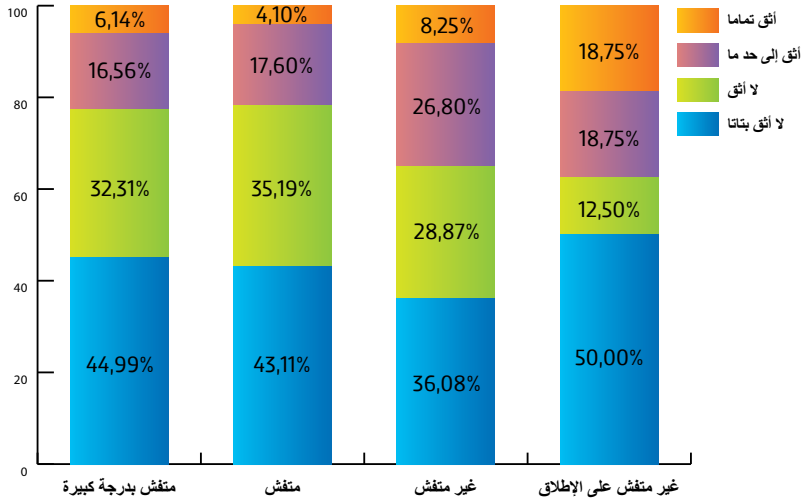

يوضح الرسم البياني الذي يربط تصور الفساد في المغرب والثقة في نظام الرعاية الصحية العمومية أن ما بين 77 في المائة و78 في المائة من المجيبين الذين لا يثقون بمؤسسات الرعاية الصحية العمومية يعتقدون أيضًا أن الفساد إما منتشر أو منتشر للغاية. وهو ما يدعم الملاحظة حول العلاقة بين تصور الفساد والثقة في أنظمة الرعاية الصحية - القطاع العام على وجه الخصوص. غالبًا ما يمثل الفساد الملاذ الأخير للمحرومين للتأكد من حصولهم على الحد الأدنى من المساعدة من قطاع الرعاية الصحية.

وكملاحظة أخيرة، غالبًا ما عزا من أجريت معهم المقابلات انعدام الثقة في البرلمان إلى الافتقاد إلى سياسات عمومية جيدة في مجال التعليم والرعاية الصحية إذ ثمة اعتقاد عام بأن الأداء السلبي لهذين القطاعين مرتبط بفشل النواب (والبرلمان بشكل عام) في التعامل مع قضايا التعليم والرعاية الصحية. لم يلقي أي من المستجوبين باللائمة على الجماعة المحلية لعدم اشتغال أو عدم فعالية مستشفى أو مدرسة لأن الجماعات معنية في الغالب بقضايا مثل إدارة الطرق والكهرباء والمرافق المحلية. وهو ما يساهم في إقامة رابط بين جودة التعليم والرعاية الصحية من جهة وأداء الائتلاف الحكومي من جهة أخرى.

الجهاز الامني

يناقش هذا القسم النتائج المتعلقة بالمؤسسات التابعة للجهاز الأمني، وهي الجيش والشرطة. سجلت هاتان المؤسستان أعلى مستويات من الثقة حيث حظي الجيش بأعلى مستوى من الثقة وتلته الشرطة.

يتمتع الجيش بمستوى عالٍ من الثقة يتراوح بين نسبة 87 في المائة من المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا ونسبة 92 في المائة من المستطلعين الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و49 عامًا. وعلى نفس المنوال، فإن مستوى الثقة العالية في قوات الشرطة يتوزع بين 77 في المائة من المستطلعين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة، و88 في المائة من المستطلعين الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و49 سنة.

ملاحظة مثيرة للاهتمام تتمثل في أن أياً من المجيبين لم يناقش تصوراتهم للجيش أو ذكر دور الجيش «إيجاباً أو سلباً». ولعل ذلك يُعزى إلى حقيقة أن العلاقات المدنية العسكرية في المغرب محددة جيدًا مع إبقاء القوات المسلحة بعيدة عن الأنشطة اليومية للمواطنين. هذا الغياب للقاءات اليومية يجعل المواطنين مترددين إزاء هذه المؤسسة وبالتالي يشعرون بعدم الرغبة من إبداء رأي واضح بشأنها.

على النقيض من ذلك، يختلف الوضع عندما يتعلق الأمر بالشرطة وهي مؤسسة لها تفاعلات مباشرة ويومية مع المواطنين. وزعم بعض المجيبين أنه يمكن الوثوق بالشرطة لأنهم عمومًا لا ينتمون إلى نخب البلاد إذ إن الانتماء إلى فئة شعبية و/أو محرومة مرتبط بقدرة الشرطة على تمثيل مصالح الناس. بالإضافة إلى ذلك، فهي معترف بها كمؤسسة مهمة وجديرة بالثقة بسبب دورها في حماية مصالح البلاد على مستوى الدولة. بيد أن بعض المجيبين ادعوا أنه من المحتمل أن تصد الشرطة شخصًا إذا لجأ إليها بسبب مشكل شخصي (مثل السرقة والجنح وما إلى ذلك).

كما يوفر التوزيع الجغرافي للثقة في مؤسسات الأجهزة الأمنية فهما ثاقبا مثيرا للاهتمام. فقد سجلت أدنى مستويات الثقة في المدن الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي حيث يثق 76 في المائة من المستطلعين بالشرطة و84 في المائة بالجيش. على النقيض من ذلك، تم تسجيل أعلى مستويات الثقة في شمال المملكة حيث يثق 87 في المائة من المستطلعين في الشرطة و94 في المائة في الجيش، وفي

الجنوب يثق 83 في المائة من المستطلعين في الشرطة و92 في المائة من أفراد نفس العينة بالجيش. ويوضح الرسمان التاليان هذا التوزيع:

الرسم البياني 22: الثقة في القوات المسلحة موزعة على مناطق المغرب

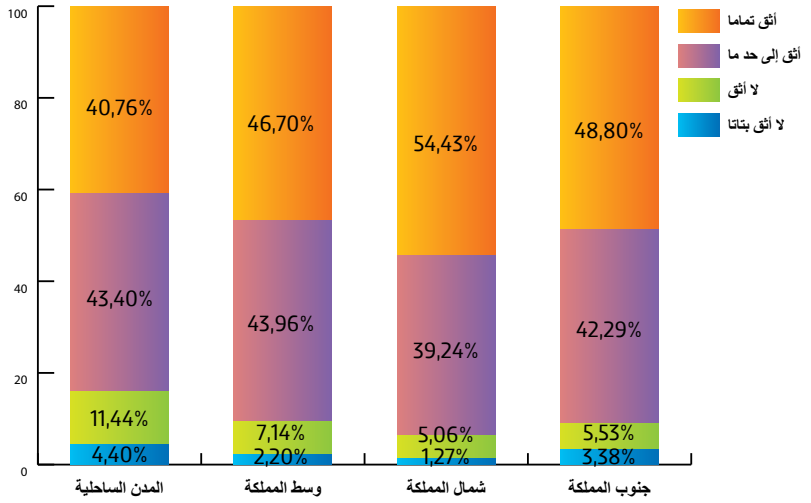

الرسم البياني 23: الثقة في قوات الشرطة مقسمة حسب المناطق المغربية

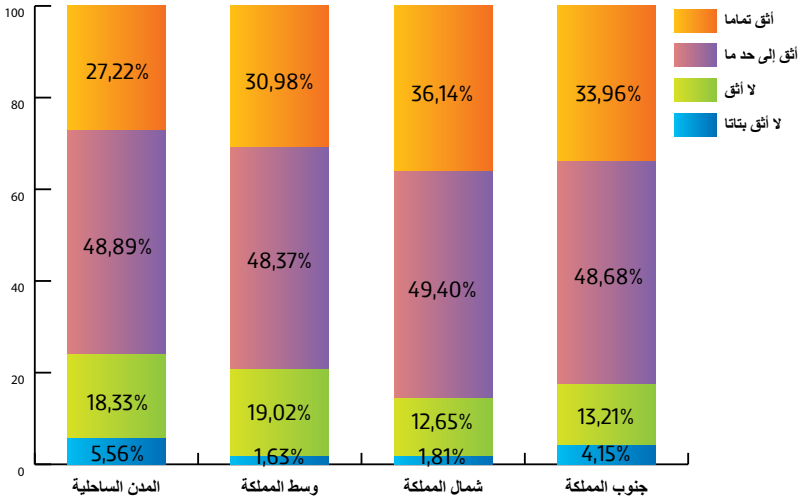

على سبيل المثال، كان لدى معظم المستطلعين في مراكش نظرة إيجابية تجاه الشرطة من حيث الأداء والكفاءة: فقد قالوا إن تواجد رجال الشرطة بشكل واضح خاصة في المواقع السياحية يبعث على

الطمأنينة، لاسيما عند تدخلهم السريع في حال وقوع مشكلة. كما أشاد الناس بالشرطة على نحو ينم عن الفخر بوجود قوة أمنية حاضرة في كل مكان وعلى أهبة الاستعداد عند الحاجة. وبخلاف ذلك، قال من أجريت معهم المقابلات في الدار البيضاء أنهم لا يشعرون أن قوات الشرطة قريبة من المواطنين وأن الشرطة في بعض الأحيان لا تستجيب لمكالمات الطوارئ.

من منظور النوع الاجتماعي، هناك فرق بسيط بين مستوى ثقة النساء والرجال تجاه مؤسسات الأجهزة الأمنية. على وجه الخصوص، يثق 90 في المائة من الإناث المستجيبات و88 في المائة من المستطلعين الذكور في الجيش، بينما يثق 83 في المائة من الإناث المستجوبات و78 في المائة من المستجوبين الذكور بقوات الشرطة.

وبالرغم من تسجيل قوات الشرطة لمستوى عالٍ جدًا من الثقة، فإن بعض من تمت مقابلتهم ذكروا بعضًا من الأسباب الرئيسية التي تقوض الثقة في الشرطة. وفي هذا الصدد، ذكر بعض المجيبين مسألة المحسوبية حيث أعربوا عن استيائهم من أن بعض الأشخاص قادرون على استغلال وضعهم الاجتماعي لتجنب الوقوع في مشكلة مع الشرطة.

> «إن الشرطة لا تطبق قوانينها على نحو كامل خاصة عندما يتعلق الأمر بأشخاص ذوو حضوة يمكنهم استخدام نفوذهم للتنصل من أزمة ما.[28]»

وذكر البعض الآخر أن الشرطة لا تعامل الناس دائمًا بإنصاف وأحيانًا يتصرفون بطريقة قمعية.

ومع ذلك، فإن الإشكال الرئيسي الذي أثر على ثقة المستجوبين في قوات الشرطة يتعلق بالفساد، فقد أدرك المجيبون أن قوات الشرطة قد تكون عرضة للتأثر بالمال وأن أولئك الذين لديهم ثقة مطلقة في الشرطة هم أصحاب النفوذ والسلطة والمال. وتدعم الرسوم البيانية التي تظهر توزيع الثقة في قوات الشرطة حسب الدخل هذه النقطة:

28 مقابلة مع م، عامل في معمل للخياطة، الدار البيضاء، أكتوبر 2019.

الرسم البياني 24: الثقة في الشرطة حسب متوسط دخل الأسرة الشهري

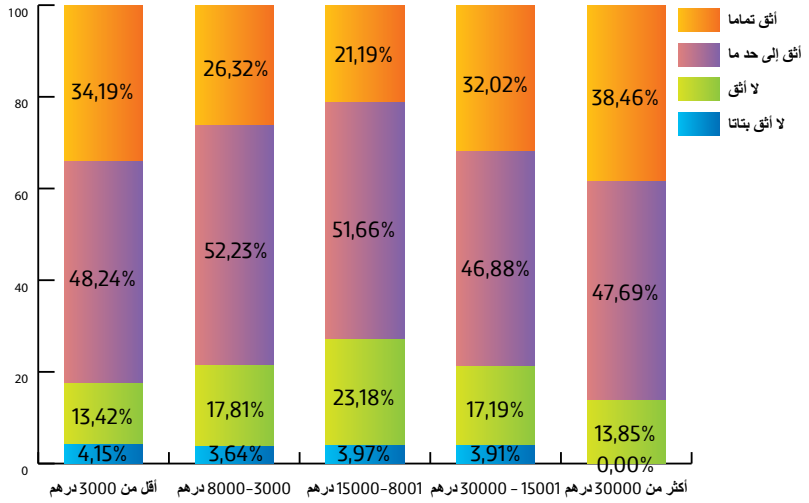

أبدى أصحاب أعلى دخل أعلى مستوى من الثقة في الشرطة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه ليس ثمة مستجيب واحد ممن يحصلون على دخل يفوق 30000 درهم شهريًا لا يثق تمامًا بالشرطة. علاوة على ذلك، فإن شريحة المستجوبين الذين يبلغ دخلهم الشهري ما بين 8001 و15000 درهم هي الفئة التي سجلت أقل ثقة في قوات الشرطة، بنسبة 73 في المائة فقط من المستطلعين الذين يثقون بالشرطة فربما كان الأشخاص ذوو دخل متوسط إلى مرتفع هم الأكثر تعرضًا للسلطة التقديرية التي تمارسها الشرطة في بعض الأحيان. وقد يكونون هم من يلاحظون بشكل متكرر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حالات فساد قوات الشرطة. على عكس ذلك، أظهرت شريحة المستطلعين الذين يقل دخلهم الشهري عن 3000 درهم ثقة عالية نسبياً بالشرطة بنسبة 82 في المائة ممن وثقوا بقوات الشرطة. وقد يكون هذا مرتبطاً بحقيقة أن هذه الفئة من المستجيبين تعاني من الفساد في بعض الأحيان لأن هؤلاء الأشخاص ليس لديهم الدخل الذي قد يؤثر على سلوك الشرطة. علاوة على ذلك، قد يكون هذا مرتبطاً بحقيقة أن الانضمام إلى قوات الشرطة (وكذلك إلى الجيش) غالبًا ما يُنظر إليه من لدن هذه الفئة من المجتمع المغربي على أنه مصعد اجتماعي. إن الانضمام إلى الشرطة (أو الجيش) سيؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي فضلا عن تحسين سمعة الأسرة ما يزيد من احترامها العام.

وخلاصة القول، يثق المواطنون في قوات الشرطة على أساس أن رجال الشرطة أنفسهم ليسوا مميزين أو أثرياء: فهم يمثلون شريحة شعبية من السكان ولديهم نفس المظالم وهم مثقلي الكاهل بعدم

القدرة على رفض الأوامر. بالإضافة إلى ذلك، لا يُنظر إلى قوات الشرطة ككل على أنها مؤسسة فاسدة بل يعتمد الفساد على رجال الشرطة (كأفراد) الذين يصادفهم المرء، مما يخلق صورة دقيقة وواضحة عن المؤسسة، حيث تتمكن قوات الشرطة من الحفاظ على مستويات عالية من الثقة على الرغم من التجارب الشخصية السلبية للناس مع أفراد هذه المؤسسة. هذا التقييم الخاص لقوات الشرطة واضح أيضًا عند النظر في العلاقة بين تصور انتشار الفساد والثقة التي أبداها المجيبون في قوات الشرطة.

الرسم البياني 25: تصور الفساد والثقة في قوات الشرطة

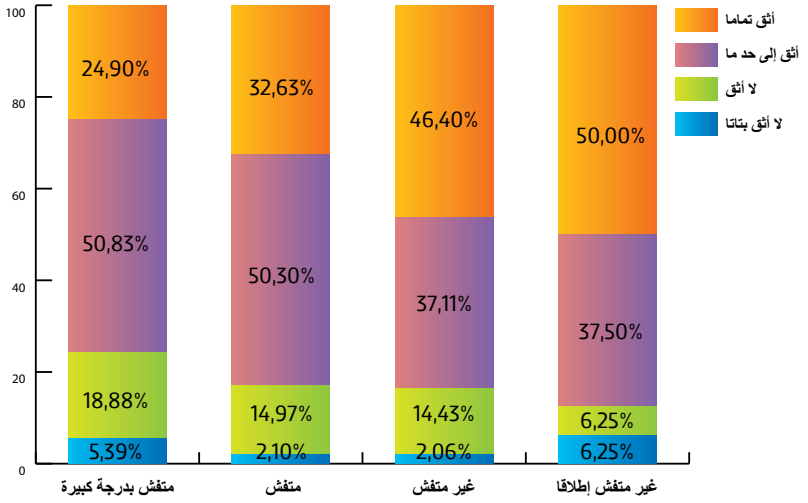

في الواقع، يبدو أن الثقة في قوات الشرطة تتأثر فقط جزئياً بتصور الفساد حيث تحقق نتائج جيدة للغاية بمعدلات ثقة تتراوح بين 76 في المائة و87 في المائة. ثمة ما يلفت الانتباه عند النظر إلى العمود الذي يظهر مستوى الثقة في الشرطة من قبل المستجوبين الذين يعتقدون أن الفساد جد متفش، حيث إن هذه الشريحة تسجل أدنى مستويات الثقة المطلقة تجاه الشرطة مسجلةً في الآن ذاته أعلى مستويات الثقة العامة في قوات الشرطة. ومن ثمة، ما يزال حتى أولئك الذين يعتقدون أن الفساد مستشر وبالتالي يبدون معدلات متدنية من الثقة الكاملة في الشرطة يحافظون على مستوى عام من الثقة في هذا الجهاز الأمني.

أخيرًا وليس آخرًا، ميز أحد من تمت مقابلتهم تمييزا واضحا بين عمل قوات الشرطة على المستوى الوطني وعملهم المتعلق بأمن المدن والمواطنين. إذا ادعى هذا الشخص أنه على مستوى ضمان الأمن للمواطنين، فإن رجال الشرطة أقل نشاطًا (وأكثر تورطا في القضايا الموضحة أعلاه، لاسيما الفساد)، فإنه

يُنظر إلى قوات الشرطة على أنها ذات مهنية عالية في عملها المتعلق بأمن الدولة؛ خاصة من خلال التدخلات ضد انتشار الإرهاب والتي تتمتع بتغطية كبيرةً في وسائل الإعلام الرئيسية. كما تقدم قوات الشرطة أداءً جيد وتعطي انطباعا بأنها تعمل بنشاط من أجل أمن المجتمع المغربي برمته. لذا، فإنه يُنظر إلى الشرطة على أنها واحدة من أفضل المؤسسات أداءً لأنها تتمتع بحضور قوي أمام العموم وتلاحق الإرهابيين بتفانٍ كما أنها الحلقة التي تحافظ على تماسك المجتمع بشكل او بآخر ولكن عندما يتعلق الأمر بالمواجهة اليومية مع الناس، فلا يُنظر دائمًا إلى أفراد الشرطة على نحو إيجابي.

الثقة في الوسطاء

في هذا القسم، سنناقش نتائج بحث المعهد بشأن الثقة في فئة محددة من المجتمع المغربي ألا وهي مؤسسات الوساطة. وكما شمل البحث الذي أجراه المعهد حول مؤشر الثقة منظمات المجتمع المدني والنقابات كجزء من هذا التحليل. لقد تطور دور كل من منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية باستمرار مع مرور السنين لكن أنشطتها كمؤسسات تعمل في المساحة الواقعة بين الدولة والمجتمع لا تزال ذات أهمية في المغرب. في الأقسام التالية سوف نلقي نظرة على المقدار والكيفية التي يثق بها المغاربة في هذه المؤسسات الوسيطة.

منظمات المجتمع المدني

قبل الشروع في تحليل الثقة بمنظمات المجتمع المدني، من المهم التذكير أن بيئة المجتمع المدني في المغرب تتكون من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. والحال أن تعريف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني له تأثير في تضمين و/ أو استبعاد سلسلة من الجهات الفاعلة مما يؤثر في نهاية المطاف على تصورنا لهذا الجزء من المجتمع. لذلك، في تقييم ثقة المغاربة بمنظمات المجتمع المدني، علينا أن نتذكر أن هذه المؤسسات متنوعة للغاية.

ملاحظة عامة تكمن في أن منظمات المجتمع المدني موثوق بها نسبيًا من قبل المجيبين على استطلاعنا بمتوسط نسبة 52.5 في المائة من الإجابات التي أحالت على الثقة في منظمات المجتمع المدني.

الرسم البياني 26: الثقة بمنظمات المجتمع المدني حسب الفئة العمرية

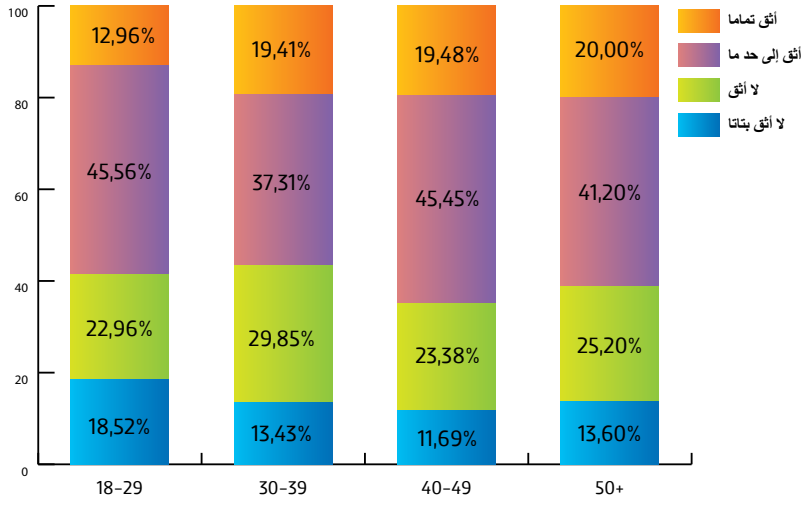

لقد أبدت الفئات العمرية المختلفة للمستجوبين مستويات ثقة متشابهة مع اختلافات طفيفة بين المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و49 عامًا حيث يثق 65 في المائة منهم بمنظمات المجتمع المدني، وبين المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و39 عامًا والذين يثق 57 في المائة منهم فقط بمنظمات المجتمع المدني. إن الفئة العمرية الأكثر تشكيكا في دور منظمات المجتمع المدني في المجتمع هي فئة الشباب حيث سجلت نسبة 13 في المائة فقط من الثقة المطلقة في منظمات المجتمع المدني. وبما أن المجموعة نفسها قد أبدت أيضًا أعلى مستوى من الثقة العامة في منظمات المجتمع المدني (46 في المائة من المستطلعين بين 18 و29 قالوا أنهم «يثقون بشكل أو بآخر» بمنظمات المجتمع المدني) يمكننا أن نفترض أن للشباب نظرة إيجابية عامة تجاه منظمات المجتمع المدني ولكنهم مدركون في الآن نفسه أن بيئة هذه المنظمات متنوعة ولا يمكن الوثوق بجميع منظمات المجتمع المدني على نفس قدم المساواة.

لقد حدد المشاركون في المقابلات الاتصال المباشر والشخصي بمنظمات المجتمع المدني باعتباره المتغير الرئيسي الذي يمكن أن يؤثر على الثقة وانعدامها في هذه المؤسسات. من ناحية، أفاد بعض من تمت مقابلتهم بأن ثقتهم في منظمات المجتمع المدني ترجع إلى عملهم لصالح السكان على المستوى المحلي، سواء كان ذلك بسبب أعمالهم الخيرية العمومية أو في بعض الحالات المحددة (كما هو الحال في الرعاية الصحية).

«منظمات المجتمع المدني جديرة بالثقة، وتعطيك المعلومات، وهي صادقة ومفيدة»[29]

وقال بعض المستجوبين إنهم قد يثقون بمنظمات المجتمع المدني إذا تعين عليهم التعامل معهم. من ناحية أخرى، أدت التجارب الشخصية السلبية إلى انعدام الثقة في هذه المؤسسات. فقد ذكر واحد ممن أجريت معهم المقابلات إن بعض المنظمات جادة وتهدف إلى إحداث تأثير في المجتمع، لكن الأغلبية لا تسعى لتحقيق هذا الهدف.

هناك أيضا فكرة شائعة لدى بعض المستجوبين مفادها أنه لا يمكن الوثوق بمنظمات المجتمع المدني لأنها لا تتبع دائمًا منطقًا غير ربحي. والواقع أن السبب المتكرر لعدم الثقة في هذه المؤسسات هو الطريقة التي تدير بها الشؤون المالية. عندما يُنظر إلى منظمات المجتمع المدني على أنها تعمل لتحقيق الربح المالي بدلاً من المنفعة الاجتماعية، يميل المواطنون إلى الوثوق بها بدرجة أقل. علاوة على ذلك، ذُكر أيضاً نقص واضح في الشفافية في إدارة الأموال من المانحين كسبب لعدم الثقة في منظمات المجتمع المدني.

ويتجسد عنصر آخر مثير للاهتمام في توزيع الثقة في منظمات المجتمع المدني حسب البعد الجغرافي. في الواقع، لا يوجد فرق تقريبًا في الطريقة التي عبر بها المستجوبون من المناطق القروية والحضرية على ثقتهم في منظمات المجتمع المدني.

29 مقابلة مع ر، وكيل مبيعات، مراكش، أكتوبر 2019

الرسم البياني 27: الثقة بمنظمات المجتمع المدني مقسمة إلى جماعات قروية وحضرية

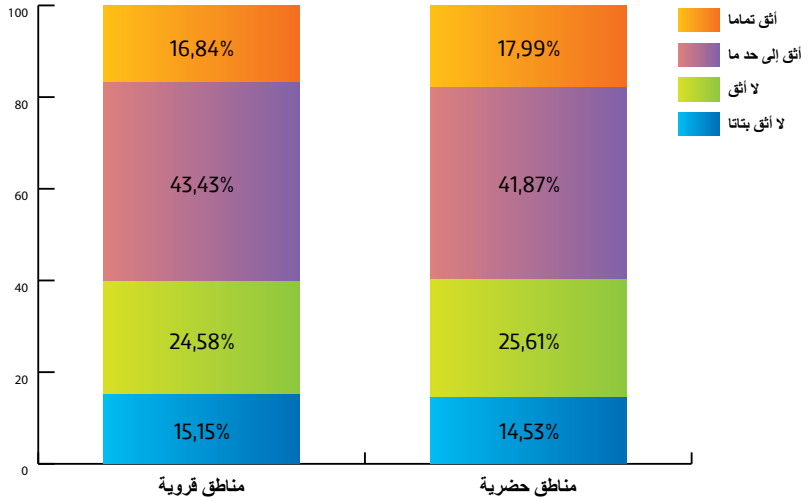

وكما هو موضح في الرسم البياني أعلاه، فإن كل من نسب المشاركين الذين يثقون بمنظمات المجتمع المدني والذين لا يثقون بها متشابهة. قد يتوقع المرء تباينًا نظرًا لأن تصنيف الجهات الفاعلة والعمل الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في المناطق القروية والحضرية يختلفان اختلافًا كبيرًا. ومع ذلك، فإن عدم تأثير هذه المتغيرات على الثقة في منظمات المجتمع المدني يدعم الاستنتاج القائل بأن مستويات الثقة في هذه المؤسسات تعتمد في المقام الأول على اللقاءات الفعلية بين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، وليس على نوع الفاعل أو عمله.

من منظور النوع الاجتماعي، فإن الفرق في مستويات الثقة الممنوحة إلى منظمات المجتمع المدني من قبل المستجوبين من الذكور والإناث ليس واسعا، غير أن فارق 12 نقطة بين ثقة الإناث والذكور في منظمات المجتمع المدني (66 في المائة للإناث و54 في المائة للذكور) يعد من بين أعلى المعدلات المسجلة في هذه الدراسة. قد يكون هذا راجع إلى العديد من منظمات المجتمع المدني التي تكرس عملها لتحسين سبل عيش النساء، وذلك من منظور التمكين الاقتصادي، ومضاعفة إمكانية ولوج الخدمات الصحية، و/أو مكافحة العنف والتمييز القائمين على النوع الاجتماعي.

النقابات العمالية

بينما يُنظر إلى منظمات المجتمع المدني على أنها جديرة بالثقة نسبيًا، يختلف الأمر بالنسبة للنقابات العمالية. وتتمثل إحدى الملاحظات الرئيسية في أن الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات عبروا عن عدم درايتهم بعمل النقابات. إنهم يعلمون أن هدف النقابات الرئيسي هو تمثيل حقوق العمال بشكل أو بآخر، إلا أن العديد من المستجوبين شعروا أنه تمت استعاضة عمل النقابات لصالح العمال باستحواذ ممثلي النقابات على المنافع الشخصية.

> «إنهم يهتمون فقط بمصالحهم»[30]

عندما تنعدم الثقة في النقابات، فإنها توصف من طرف المشاركين في البحث بأنها ناد مقترن بالمحسوبية يخدم مصالحها الخاصة أو مصالح الناس المنسوبين إليه، بدلاً من عامة السكان.

خلافا لذلك، ذكر أحد الذين تمت مقابلتهم أن النقابات ما زالت تلعب دورًا رئيسيًا في الدفاع عن حقوق العمال، وتنظيم أنشطة ملموسة مثل الاحتجاجات أو المقاطعة الاقتصادية التي وقعت سنة 2018. وقد تم ذكر ذلك كسبب يجعل النقابات أكثر جدارة بالثقة من منظمات المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، فكون النقابات مؤسسات منتخبة يعتبر عنصرًا إيجابيًا سانحا لبناء الثقة فيها. ويعكس التصويت للنقابات ثقة العمال بها كمؤسسة، كما أبرزها أحد الذين أجريت معهم المقابلات. وذكر آخرون أنهم يثقون بها مقارنة بالمؤسسات الأخرى، لأنهم ما زالوا يشعرون أنهم يمثلون العمال والشعب. بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، تم تصنيف النقابات ضمن المؤسسات الثلاثة أو الأربعة الأعلى وثوقا.

وحتى إذا كانت الثقة في النقابات منخفضة بالنسبة لجميع الأعمار، يمكننا مع ذلك ملاحظة بعض السمات المهمة، حيث أن المستجوبين الذين عبروا عن ثقةً أدنى في النقابات هم الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة، حيث يثق 28 في المائة فقط منهم في النقابات، ثم المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و39 سنة، حيث يثق 27 في المائة منهم فقط في هذه المؤسسات. ويمكن تفسير هذه المستويات المتدنية من الثقة بعدم معاصرة الأجيال الأصغر سنا الفترة التي كانت النقابات فيها لاعبًا رئيسيًا في الدفاع عن حقوق العمال. كما أن النقابات بالكاد تأقلمت مع التطورات الحالية في

30 مقابلة مع ي، مراكش، أكتوبر 2019.

سوق العمل والاقتصادات الجديدة (مثل المهن المؤقتة والتعاقدات المؤقتة)، وبالتالي لم تلعب هذه المؤسسات دورًا رئيسيًا في حماية هذه الأجيال من العمال. ولعل ذلك يتأكد من خلال ثقة الأجيال الأكبر سنا في النقابات أكثر، حيث يثق 34 في المائة من المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و49 و32 في المائة من المستطلعين الذين تزيد أعمارهم عن 50 عامًا في النقابات. فبالفعل شهدت هذه الأجيال الكفاحات الكبرى للدفاع عن حقوق العمال والتحسن الملموس في ظروف الطبقات العاملة. علاوة على ثقتهم في النقابات أكثر من الشباب، كانت الشرائح الأكبر سنا من السكان أكثر وعيًا بامتيازاتهم، وقد تنبع ثقتهم العالية نسبيًا من هذه التجارب.

من منظور النوع الاجتماعي، لا توجد فروق تقريبًا في الثقة بالنقابات، حيث يثق بها 31 في المائة من المستطلعات و29 في المائة من المستطلعين. ومع ذلك، لسنا في وضع يمكننا من استخلاص استنتاجات حول هذا الاختلاف.

بيد أن توزيع الثقة اعتمادًا على متوسط دخل الأسرة يوفر أيضًا صورة واضحة عن الوضع:

الرسم البياني 28: الثقة في النقابات حسب متوسط دخل الأسرة الشهري

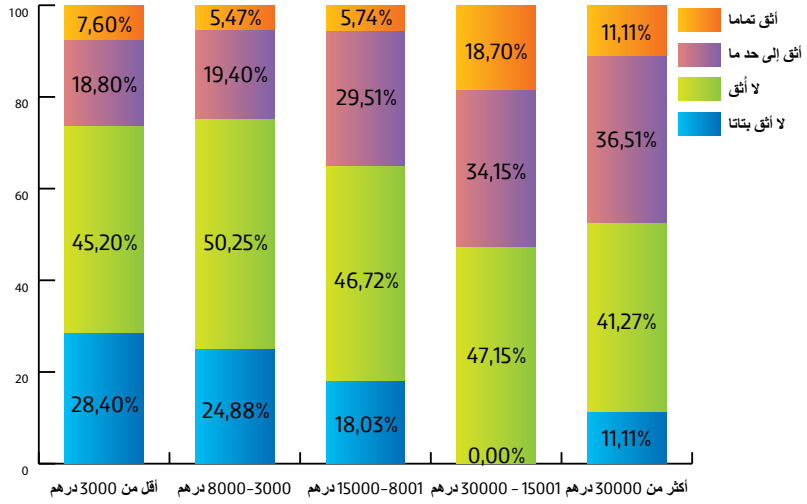

إن الفئتان اللتان تبديان أدنى مستويات من الثقة في النقابات هما الفئتان اللتان تحصلان على أدنى دخل، وتحديدا 26 في المائة فقط ممن لديهم دخل شهري أقل من 3000 درهم و25 في المائة فقط ممن لديهم دخل شهري بين 3000 و8000 درهم. تمثل هاتين الفئتين الشريحة الأكثر هشاشةً في

صفوف العمال، أي تلك التي من المفترض أن تتبوأ مركز عمل النقابات. ومن ثمة، فإبداؤها لأدنى مستويات الثقة في النقابات يرسل إشارة مهمة لهذه المؤسسات.

الثقة في المؤسسات المنتخبة

كما هو موضح في بداية هذا الفصل، يكمن الاختلاف الرئيسي بين المؤسسات المنتخبة وغير المنتخبة في الطريقة التي يمكن بها مساءلة هذه المؤسسات. والواقع أن انعدام الثقة في المؤسسات المنتخبة يمكن أن يعاقب مباشرة من خلال الانتخابات. إن التغييرات في اتجاهات التصويت، وربما الأهم من ذلك السخط والامتناع عن المشاركة في الانتخابات، هي في هذا الصدد إشارات مهمة يمكن للمواطنين إرسالها إلى مؤسساتهم المنتخبة لإظهار تدهور ثقتهم فيها.

وبشكل عام، يشعر المغاربة بقدر كبير من عدم الثقة في المؤسسات المنتخبة. وكما قال أحد المستجوبين:

> «البرلمان والحكومة والأحزاب السياسية، لا أحد يثق بهم»[31]

لقد سلط الاستطلاع الذي أنجزه المعهد الضوء على مسألتين رئيسيتين، تتجسد الأولى في وظيفة التمثيل حيث يُنظر إلى المؤسسات المنتخبة كما لو كانت تفتقر إلى القدرة على تمثيل مصالح المواطنين بشكل فعال. أما المسألة الثانية فتتعلق بالمعرفة، إن الإلمام المحدود بأدوار ووظائف المؤسسات المنتخبة وكذا بالسياق السياسي الذي تعمل فيه هذه المؤسسات يحد من توفير إطار ملموس للمواطنين لتقييم أداء المؤسسات المنتخبة وأوجه قصورها بفعالية.

وبشكل ملموس، ترجمت هذه القضايا إلى تراجع كبير في مستويات الثقة في المؤسسات المنتخبة، والتي سيتم مناقشتها في الصفحات الموالية. على وجه التحديد، قال 69 في المائة من المستطلعين أنهم لا يثقون بالأحزاب السياسية، و23 في المائة فقط يثقون في حكومتهم. سيتم استجلاء مظاهر الثقة على نحو معمق في هذه المؤسسات التي احتلت أدنى المراتب من حيث مؤشر الثقة في هذه الدراسة في الأقسام التالية.

31 مقابلة مع ز، مراكش، أكتوبر 2019.

الحكومة

تحظى الحكومة بأدنى مستويات الثقة مقارنة مع جميع مؤسسات المشمولة في الاستطلاع، إذ لا تثق الفئة الأصغر سنا من المستطلعين فيها بتاتا، حيث أبدى 23 في المائة فقط من المستطلعين الثقة في حكومتهم. وحتى لو لم يكن الفارق كبيرًا فإن الفئة العمرية البالغة ما بين 40 و49 عاما قد سجلت مستوى أعلى قليلاً من الثقة في الحكومة حيث أفاد 30 في المائة من المستطلعين بأنهم يثقون في هذه المؤسسة. أما من منظور النوع الاجتماعي، ثمة مرة أخرى اختلاف طفيف في ثقة الرجال والنساء بالحكومة، حيث أكد 28 في المائة من الإناث و22 في المائة من الذكور أنهم يثقون بالحكومة.

وعموما، ارتبط انعدام الثقة في الحكومة في الغالب بالنقص الملحوظ في التدابير المتخذة لحل أكثر القضايا إلحاحًا في البلاد. ويظهر ذلك جليا عند النظر في العلاقة بين الرضا بالاتجاه العام الذي يسير فيه البلد والثقة في الحكومة. ومن اللافت للاهتمام تسجيل مستوى عال من انعدام الثقة في الحكومة، والتي تشكل الجهاز التنفيذي الرئيسي، بين صفوف المستجوبين الذين أبدوا عدم الرضا (75 في المائة) أو عدم الرضا المطلق، والذي تبلغ نسبته 91 في المائة.

الرسم البياني 29: الثقة بالحكومة والرضا عن اتجاه البلد

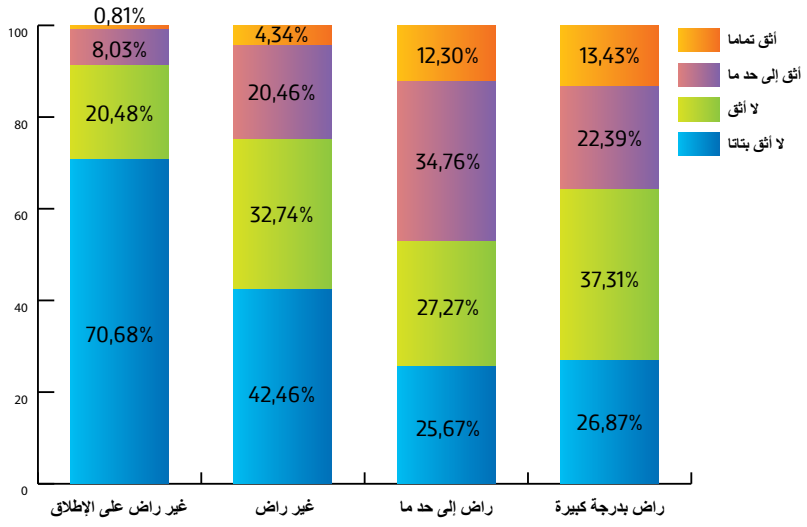

لا يبدو أن ثمة فرقًا كبيرًا بين الكيفية التي يثق بها سكان المناطق المختلفة الذين شملهم هذا الاستطلاع في الحكومة، بمتوسط 27 في المائة من المستطلعين الذين يثقون إما جزئياً أو كلياً بالحكومة

في الشمال والوسط والجنوب، وتبقى منطقة المحيط الأطلسي المنطقة الوحيدة المختلفة - حيث تصل مستويات الثقة في الحكومة إلى 21 في المائة فقط. ومع ذلك، أظهر المستجوبون المنحدرون من المناطق الريفية ثقة أقل بكثير في الحكومة (22 في المائة) مقارنة بالمستجوبين المنحدرين من المناطق الحضرية (32 في المائة). ويمكن أن يُعزى هذا الفارق البالغ 10 نقاط إلى حقيقة أن الإجراءات الحكومية في المناطق الريفية (تطوير البنى التحتية، ومكافحة التهميش وتنفيذ المشاريع الاقتصادية) تعتبر أقل فعالية، وبالتالي تعزز تصور الحكومة على أنها مؤسسة جديرة بالثقة.

وأخيرا، ترتبط الثقة في الحكومة ارتباطًا وثيقًا بالرضا عن جهود الحكومة لمكافحة الفساد.

الرسم البياني 30: الثقة في الحكومة من خلال الرضا عن الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

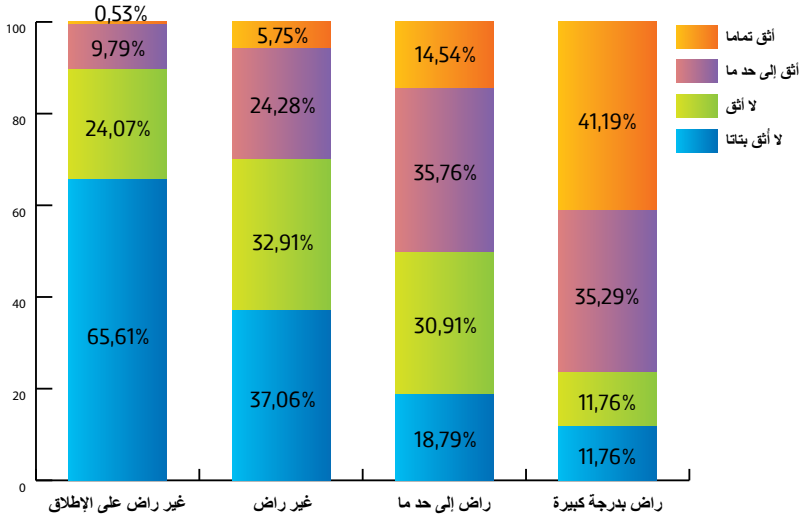

فقد بلغت مستويات الثقة في الحكومة 76 في المائة من المستطلعين الذين اعتقدوا أن جهود الحكومة لمحاربة الفساد مرضية إلى حد كبير، مسجلةً نسبة جد إيجابية في ما يخص الثقة المطلقة التي بلغت 41 في المائة. ولا غرابة في أنه من غير المرجح ارتفاع مستويات الثقة بين المستطلعين الذين يرون أن جهود الحكومة في مكافحة الفساد غير مرضية إلى حد كبير، حيث لا تبلغ الثقة في تلك الجهود 10 في المائة. وتوحي هذه النتيجة إلى أن تصورات المواطنين حول الجهد الملموس لمكافحة الفساد قد يكون له تأثير كبير على الثقة في الحكومة.

وأخيرًا، يمكننا استخلاص بعض الملاحظات الإضافية من العلاقة بين الثقة في الحكومة ونوايا التصويت المعلنة في الانتخابات المقبلة.

«لقد فقد الناس الثقة بالحكومة وستثبت الانتخابات المقبلة ذلك»[32].

حتى لو لم يكن تشكيل الحكومة نتيجة مباشرة للانتخابات، يُنظر إلى التصويت على أنه آلية لمحاسبة الحكومة، بما أن الحكومة تنبثق من الحزب السياسي، أو تحالف الأحزاب، القادر على ضمان الأغلبية في غرفتي البرلمان.

الرسم البياني 31: نوايا التصويت في الانتخابات المقبلة والثقة في الحكومة

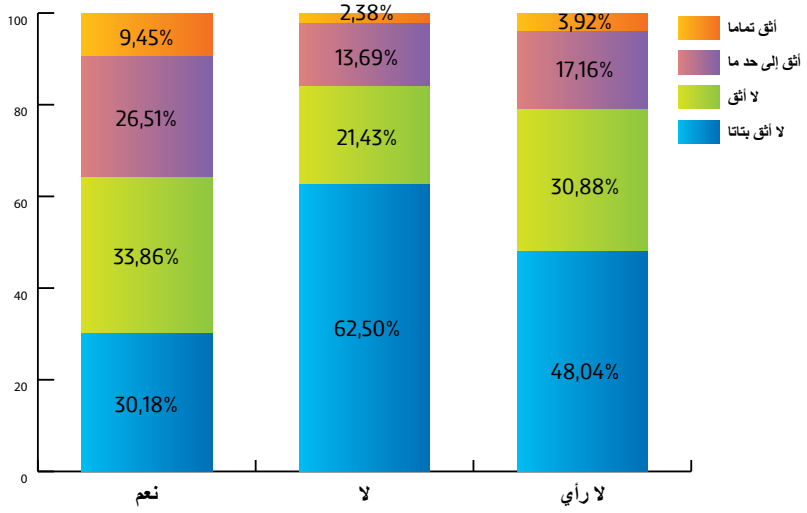

تظهر العلاقة بين الثقة في الحكومة ونوايا التصويت أن انعدام الثقة في الحكومة مرتبط بعزوف واسع عن المشاركة الانتخابية. لذلك، يبدو من الواضح أن تحسين الثقة في الحكومة سيكون له تأثير كبير على إقبال الناخبين.

ونظراً للعلاقة الوثيقة بين الحكومة والأحزاب السياسية، يمكن استقراء اعتبارات الثقة في هذه المؤسسة من خلال تحليل الثقة في الأحزاب السياسية.

32 مقابلة مع ا, نادل في شركة تموين، الدار البيضاء، أكتوبر 2019.

الأحزاب السياسية

تعد الثقة في الأحزاب السياسية من بين أدنى مستويات الثقة التي شملها استطلاع مؤشر الثقة بمتوسط 22 في المائة. ويكمن التصور العام في كون الأحزاب السياسية مهتمة بشكل رئيسي بتراكم السلطة والموارد المالية والامتيازات بدلاً من تمثيل السكان. على سبيل المثال، شعر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أن الأحزاب السياسية تنزع إلى ترشيح أشخاص يمكنهم المساهمة مالياً في الحملات السياسية بدلاً من المرشحين الذين يتمتعون بمستويات تعليم أفضل. إن من شأن الانطباع المتجلي في عدم اختيار المرشحين بناءً على أدائهم وقدراتهم ونزاهتهم تكريس تصور الأداء الضعيف للأحزاب السياسية.

يعبر الشباب خاصةً عن مستوى متدن من انعدام الثقة في الأحزاب السياسية، إذ إن 81 في المائة من المستطلعين لا يثقون بالأحزاب السياسية، كما أن من دواعي القلق انعدام الثقة التام لدى 42 في المائة منهم. فيما لا تبلغ نسبة الشباب الذين لديهم ثقة كاملة بالأحزاب السياسية إلا نسبة 1 في المائة. على النقيض من ذلك، تبدي الفئة العمرية ما بين 40 و49 عاما وأولئك الذين تناهز أعمارهم 50 سنةً أعلى مستويات الثقة مقارنة مع باقي الفئات العمرية الأخرى. وقد بلغت هذه النسبة 30 في المائة كحد أقصى من المستجوبين الذين قالوا إنهم إما يثقون إلى حد ما أو بالكامل بالأحزاب السياسية. وربما يمكننا أن نعزو المستوى الأعلى من الثقة بين هذه الشريحة إلى الفترة التي كانت فيها الأحزاب السياسية في المغرب في مكانة أعلى، وذات مصداقية وتأثير كبيرين. وتدعم مستويات الثقة المتدنية بانخفاض الفئة العمرية فكرة أن تصور الأحزاب السياسية قد تقهقر تدريجيًا. والواقع أن السكان فوق سن الخمسين هم الفئة الوحيدة التي قال 6 في المائة منها إنهم يثقون تمامًا في الأحزاب السياسية، ما يثبت أهمية وملاءمة الأحزاب السياسية لهذه المجموعة العمرية.

يتشابه توزيع الثقة في الأحزاب السياسية حسب الجنس مرة أخرى إلى حد كبير، حيث تثق النساء في الأحزاب السياسية أكثر بقليل من الرجال. أبدت المجيبات ثقة في الأحزاب السياسية تصل نسبتها 27 في المائة، في حين أفاد 22 في المائة فقط من المجيبين بأنهم يثقون في هذه المؤسسة.

الرسم البياني 32: متابعة السياسة والثقة في الأحزاب السياسية

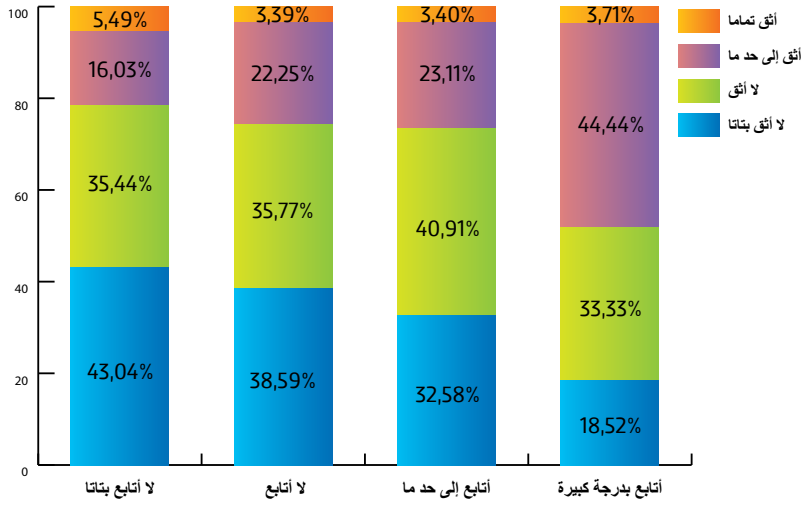

يبدو أن هناك علاقة بين مدى متابعة المواطنين للسياسة والثقة التي يولونها للأحزاب السياسية. لا ترتبط مستويات الثقة الأعلى بالضرورة بمتابعة سياسية نادرة، لكنها تبدو مرتبطة بإلمام شامل بالحياة السياسية للبلاد. وبالفعل، فإن 48 في المائة من المستجوبين الذين يتابعون السياسة يثقون بالأحزاب السياسية. إذا لم يكن من المستغرب أن المستجوبين الذين إما لا يتبعون السياسة أو لا يتبعونها على الإطلاق قد أظهروا مستويات أدنى من الثقة (بين 22 في المائة و26 في المائة)، يثير معطى ثقة 27 في المائة «فقط» من المستجوبين المتتبعين للسياسة نوعا ما في الأحزاب السياسية أسئلة أخرى. قد تكون هذه النتيجة مرتبطة بحقيقة أن الاهتمام الوثيق بالسياسة ينطوي كذلك على مزيد من التعرض للصورة السلبية التي يتم وصف الأحزاب السياسية بها - والتي تغذيها العديد من قضايا السياسة الحزبية في المغرب. من خلال تضخيم كل من السمات والسلوكيات الإيجابية والسلبية لسياسات الحزب، فإن من شأن تعميق المعرفة والوعي بالسياسة من تعزيز الثقة وانعدامها في الأحزاب السياسية. في نهاية المطاف، سيعتمد التأثير على زيادة الوعي على أداء الأحزاب السياسية نفسها.

علاوة على ذلك، يعد الفساد والتزوير في الانتخابات عنصرين متكررين يؤديان إلى تشويه سمعة الأحزاب السياسية في أعين من أجريت معهم المقابلات. يُنظر إلى الفساد تقريبًا على أنه سمة مستشرية، وهو أيضًا سمة رئيسية للأحزاب السياسية الجديدة - منذ نشأتها، ربما فقط على أساس

كونها حزبًا سياسيًا. كما يُنظر إلى الأحزاب السياسية أيضًا على أنها تفاقم المحسوبية والزبونية، وأن البرلمان يتكون بشكل أساسي من نفس العائلات السياسية. من الواضح أن العلاقة بين تصور الفساد والثقة في الأحزاب السياسية التي توفرها معطيات الاستطلاع تؤكد ملاحظات من أجريت معهم المقابلات: فهي تظهر أنه يمكن العثور على أعلى مستوى من الثقة بين المستجوبين الذين لا يعتقدون أن الفساد يمثل مشكلة، في حين أن المستجوبين الذين أبدوا أدنى مستويات الثقة لديهم تصور معاكس فيما يتعلق بانتشار الفساد في المغرب.

الرسم البياني 33: تصور الفساد والثقة في الأحزاب السياسية

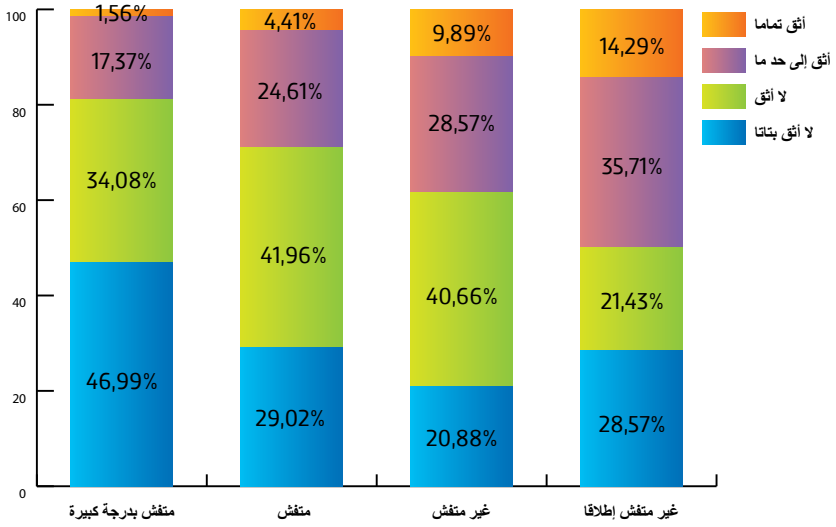

أما بالنسبة لمستويات الثقة في علاقتها بمتوسط دخل الأسرة، لاحظنا وجود علاقة واضحة بين مستوى الدخل والثقة المخصصة للأحزاب السياسية. وتأتي أعلى مستويات الثقة من أغنى المستطلعين، حيث بلغت 43 في المائة من ثقة المستطلعين الذين يحصلون على دخل شهري يزيد عن 30000 درهم. بشكل غير مفاجئ، فإن أقل مستويات الثقة تأتي من ذوي الدخل الأدنى، والتي تتراوح بين 22 في المائة (لذوي دخل شهري يتراوح بين 3000 و8000 درهم) و24 في المائة (لذوي الدخل الشهري الأقل من 3000 درهم). علاوة على ذلك، أظهرت المقابلات أن هناك تصوراً واسع الانتشار بأن الأحزاب السياسية تستغل المحرومين من أجل منافعها الانتخابية الخاصة، فنجاح الانتخابات يعزى إلى استقطاب أصوات الطبقات الدنيا من المجتمع.

هـذه الفئـة مـن السـكان في حاجـة ماسـة إلى المزيـد مـن المـوارد وإمكانيـة أفضـل للوصـول إلى الخدمـات العموميـة، ويبـقى الانطبـاع السـائد هـو أنهـا، إلى جانـب شـكاواها، يـتم اسـتغلالها مـن قبـل الأحـزاب السياسـية لكسـب الأصـوات. الجانـب الآخـر مـن هـذه المسـألة هـو أن الفئـات المحرومـة مـن المجتمـع لا تـدرك نتـائج تصويتهـا، ربمـا بسـبب نقـص التعليـم والـوعي، ومـا يترتـب عـلى ذلـك مـن عـدم الاهـتمام بالتداعيـات المتوسـطة وطويـلة المـدى لتصويتهـم.

وقـد أفـاد عـدد مـن الـذين تمـت مقابلتهـم أنهـم قـد وثقـوا في حـزب العـدالة والتنميـة في البدايـة، لكنهـم فقـدوا الثقـة بعـد ذلـك بسـبب عـدم إحـراز تقـدم عـلى المسـتوى الاقتصـادي في البـلاد. مـع زيادة خوصصـة قطـاعي التعليـم والرعايـة الصحيـة، وسـير الأمـور بشـكل عـام في البـلاد في منـحى خـاطئ، لـذا تراجعـت الثقـة في الحـزب.

> أنا من النوع الذي يشارك في الانتخابات، رغم أنني أكون اشتغل ووقتي ضيق، دائما ما أجد وقتا لأصوت. في آخر مرة (انتخابات 2016) سألت نساء في حي شعبي، وقلن لي بأنهن صوتن على حزب العدالة والتنمية، وعندما سألت لماذا؟ أجابتني إحداهن قائلة: جربنا جميع الأحزاب، وجاء الدور الآن على هذا الحزب لأنه لم يأخذ فرصته لنرى ما سيفعل. إنه الحزب الوحيد الذي كان لدينا ثقة فيه، ولكن في آخر المطاف وجدناه الأسوأ. اليوم انعدمت (الثقة)، والمرة القادمة سوف أنتخب ولكن لكيلا أصوت على العدالة والتنمية، سأصوت على أي حزب آخر، لم يعد لدي تفضيل»[33].

حتى أولئك الذين لم يشاركوا في العملية الانتخابية شعروا أنه عندما كان الحزب في المعارضة، كان يلقي خطبًا وحججًا مقنعة، ولكن بمجرد وصوله إلى السلطة، صار يسعى إلى المصلحة الذاتية لنوابه وحزبه، وبدأ في تجاهل الاحتياجات الفعلية للأشخاص الذين صوتوا له. بالنسبة لبعض المقابلات، كان مصدر عدم الثقة الرئيسي أنهم يعتقدون أن الدين قد استخدم لتحقيق مكاسب سياسية. وقد لوحظ أن الثقة بهؤلاء الناس كانت أعلى مما هي عليه الآن. هناك فكرة أن الوقت ساهم في تراجع الثقة في الحزب السياسي أو المعارضة أو النواب، لأن الوقت كشف عن الافتقار إلى المبادرة وتبني السياسات التي تضر بالبلد.

33 مقابلة مع ي، سيدة أعمال، الدار البيضاء، أكتوبر 2019.

المشاركة والثقة السياسية

تضمنت بيانات الاستطلاع أيضًا بعض المعلومات المتعلقة باتجاهات المشاركة السياسية للمستجوبين، والتي توفر رؤى ذات صلة بدراسة الثقة والعناصر العمومية الأخرى التي تساعد على فهم كيفية تشكل المشاركة السياسية في المغرب.

يمكننا أن نبدأ بملاحظة أن مستويات المشاركة السياسية منخفضة بشكل عام، فقد أسفرت المقاطعة الاقتصادية التي حدثت سنة 2018 عن أكثر أشكال المشاركة استخدامًا في استطلاعنا (58 في المائة من المستجوبين)، يليه التصويت في الانتخابات (38 في المائة من المستجوبين)، والمشاركة في الاحتجاج أو الاعتصام (36 في المائة من المستجوبين)، وفي المراتب الثلاثة الأخيرة نجد مقاطعة انتخابية (27 في المائة من المستجوبين)، النشاط عبر الإنترنت (17 في المائة من المستجوبين)، وأخيرًا توقيع عريضة (13 في المائة من المستجوبين).

الرسم البياني 34: أشكال المشاركة السياسية

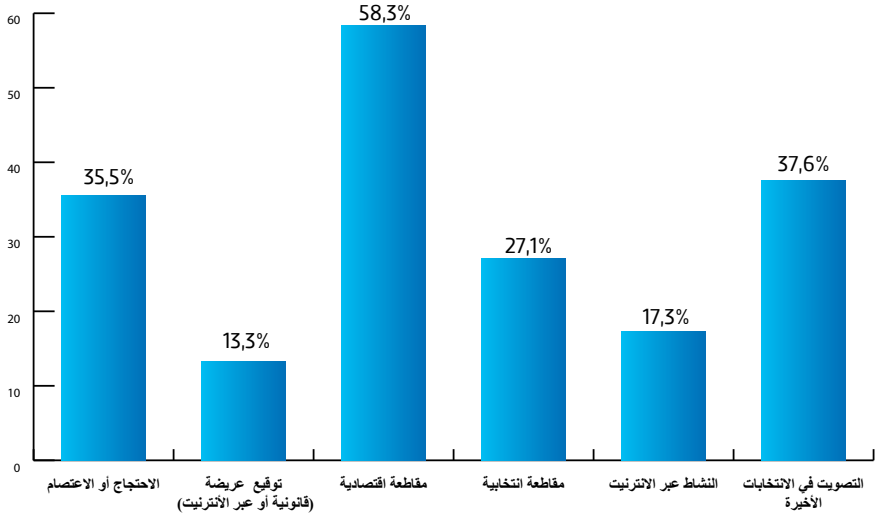

بالإضافة إلى ذلك، تتباين طرق المشاركة المتعددة للمستجوبين تباينا كبيرا حسب عمر المستجوبين.

الرسم البياني 35: طرق المشاركة حسب العمر

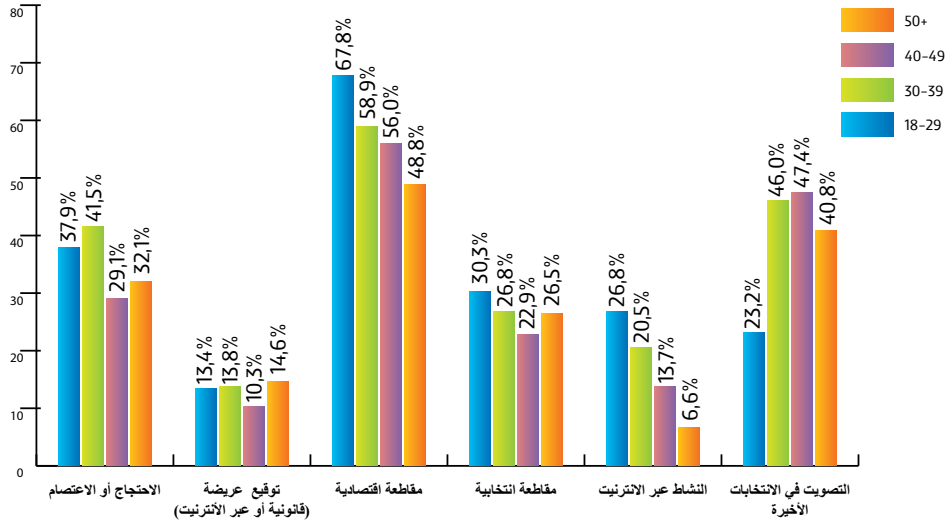

تميزت فئة الشباب إما باللجوء إلى أشكال المقاطعة (الانتخابية والاقتصادية) أو النشاط عبر الإنترنت للتعبير عن آرائهم السياسية. كما سجلوا أدنى معدل للمشاركة في الانتخابات، وأظهروا سخطًا كبيرًا على المشاركة فيما يسمى «السياسة الرسمية». ومع ذلك، يبدو من الواضح أن الشباب المغربي نشط سياسياً ويشارك في مختلف مجالات الانخراط السياسي. علاوة على ذلك، يمكننا أن نلاحظ أن المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 40-49 سنة يفضلون المشاركة في الانتخابات، بدلاً من أشكال المشاركة الأخرى. ومن الجدير بالذكر أنهم سجلوا أدنى مستوى في جميع أشكال المشاركة الأخرى تقريبًا باستثناء المقاطعة الاقتصادية والنشاط عبر الإنترنت. في الأخير، من غير المستغرب أن تكون الفئة العمرية الأقل نشاطًا هي الفئة التي كونها المستجوبون الذين تزيد أعمارهم عن 50 عامًا. ومع ذلك، فقد سجلت هذه المجموعة أعلى مستوى من المشاركة في العرائض. ونظرًا للمعدل المنخفض للغاية لمشاركة هذه الفئة العمرية في النشاط عبر الإنترنت، يمكننا كذلك أن نفترض أن المستجوبين الذين تزيد أعمارهم عن 50 عامًا هم الأكثر تفاعلًا مع العرائض القانونية.

لقد أظهرت بيانات المشاركة أيضًا اختلافات كبيرة من حيث الجنس واعتمادًا على ما إذا كان المستجوبون من جماعة قروية أم حضرية. وتبقى النتيجة العامة التي تستشفها بيانات الاستطلاع التي جمعها المعهد متلخصة في أن النساء يميلون إلى المشاركة بشكل أقل من الرجال.

الرسم البياني 36: الفرق بين الجنسين ممن أجابوا بنعم على السؤال: هل سبق وأن شاركت في أحد الأشكال التالية؟

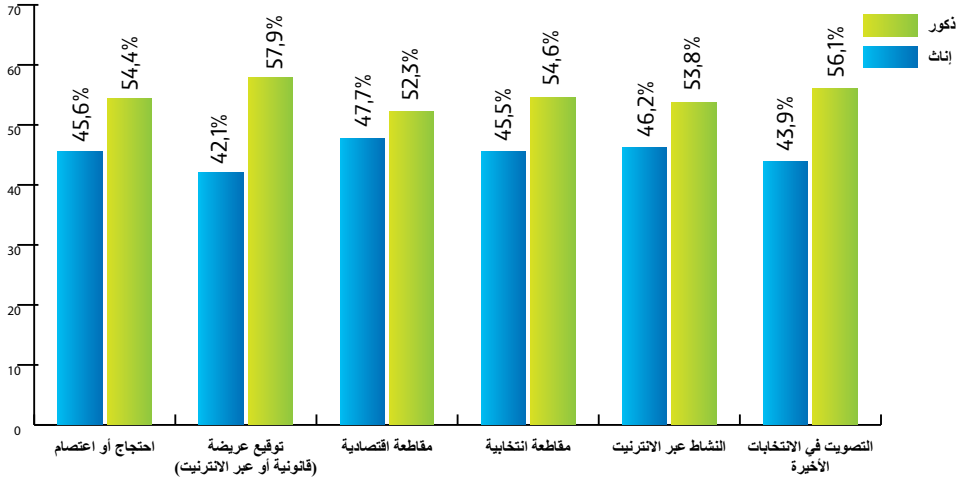

وبالرغم من ذلك، فإن الفرق في المشاركة بين المستجوبين من الذكور والإناث يرتبط أيضًا بأنماط المشاركة. على وجه التحديد، يمكننا أن نلاحظ أن أكبر الاختلافات في معدلات المشاركة بين المستجوبين تظهر في المشاركة في الانتخابات (فرق 12 نقطة) وفي التوقيع على عريضة (فرق 16 نقطة). إن انخراط النساء بشكل أقل في الآليات المؤسسية للمشاركة قد يكون مرتبطًا بالصعوبة المتزايدة التي تواجهها المرأة في المشاركة في اللعبة السياسية المؤسسية، ربما بسبب القضايا المجتمعية التي تجعل وصول المرأة إلى السياسة «محفوفا باستمرار بالعراقيل الإيديولوجية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية»[34].

لم يكن وجود نظام الحصص للنساء والشباب معروفًا إلا لدى 13 في المائة من المستجوبين، وتنتمي الغالبية العظمى من المستطلعين الذين يعرفون نظام الحصص من الجماعات الحضرية (95 في المائة مقابل 13 في المائة). كما تمت مناقشة نظام الحصص بشكل شامل في المقابلات وفي مجموعات النقاش البؤرية. وقد أبدى المشاركون دعمهم بشكل عام لهذا النظام - سواء كانوا على علم بذلك بالفعل أو تعرفوا على المفهوم أثناء المقابلة. وتقول سيدة أعمال من الدار البيضاء شاركت في البحث الميداني :

34 Moha Ennaji, 'Multiculturalism, Gender and Political Participation in Morocco', (التعددية الثقافية والنوع الاجتماعي والمشاركة السياسية بالمغرب)، Diogenes, 57.1 (2010), 46–57 (p. 50), <https://doi.org/10.1177/0392192110374247>.

«إذا لم تكن هناك آلية لفرض التغيير وإدماج النساء والشباب، فإن البرلمان سيكون حصريًا للرجال الأكبر سنًا»[35]

غير أن هذا الدعم لم يكن متجانسا، حيث أعرب بعض من تمت مقابلتهم عن ثقتهم في الشباب أكثر منه في النساء، زاعمين أن النساء قد يركزن فقط على قضايا حقوق المرأة، في حين اعتبروا أن لدى الشباب رؤية أكثر إبداعًا وشمولية للتغيير تسمح لهم بتجاوز السياسة الكلاسيكية. في المقابل، برر من أجريت معهم المقابلات تفضيلهم النساء على الشباب على أساس افتراض أن النساء يعملن أكثر من الرجال بشكل عام. في موازاة مع ذلك، تم انتقاد نظام الحصص (الكوتا) لسببين رئيسيين. من ناحية، ادعت مجموعة من المشاركين المنتقدين لنظام الكوتا أنه ينبغي أن تكون الكفاءة والنزاهة المعيارين اللذان يفسحان المجال لدخول قبة البرلمان، وأنه لا ينبغي تجاهلهما فقط بسبب عمر الشخص أو جنسه. من ناحية أخرى، ينظر إلى نظام الكوتا أحيانًا على أنه «مقيد»، بمعنى أنه يعتبر تقييدًا لتمثيل النساء والشباب في السياسة بدلاً من أداة لتعزيز تمثيلهم. في إحدى مجموعات النقاش البؤرية، تم انتقاد نظام الكوتا على أساس أن هذا النظام ينبغي أن يشكل آلية مؤقتة فقط لتحفيز دينامية إشراك النساء والشباب وأنه يجب تعطيله بمجرد تحقيق حضور هذه الفئات في البرلمان. في الختام، لا غرو في التذكير بأن حتى وإن ساعدت مشاركة المرأة في السياسة الرسمية بفضل نظام الكوتا على زيادة الوعي بأهمية إشراكها في الساحة السياسية، فإن «هذا التوزيع بين الجنسين للمهام والمساحات يعيد إنتاج التمثلات الكلاسيكية حول الجنسين والتي تدعي تفوق الرجال على التصرف باسم جميع المواطنين مع حرمان المرأة على القيام بذلك «[36].

وأخيرًا، فإن توزيع المشاركة بين الجماعات القروية والحضرية يرسم أيضًا صورة قاتمة عن واقع المغرب.

35 مقابلة مع ي، سيدة أعمال، الدار البيضاء، أكتوبر 2019.

36 Yasmine Berriane, 'The Micropolitics of Reform: Gender Quota, Grassroots Associations and the Renewal of Local Elites in Morocco', (تفاصيل سياسة الإصلاح: نظام المحاصصة على اساس النوع الاجتماعي والجمعيات ذات الامتداد المحلي وتجديد النخب المحلية بالمغرب)، مجلة The Journal of North African Studies, 20.3 (2015), 432–49 (p. 445), <https://doi.org/10.1080/13629387.2015.1017815>.

الرسم البياني 37: الفجوة بين المشاركة القروية والحضرية ممن أجابوا بنعم على السؤال: هل سبق وأن شاركت في أحد الأشكال التالية؟

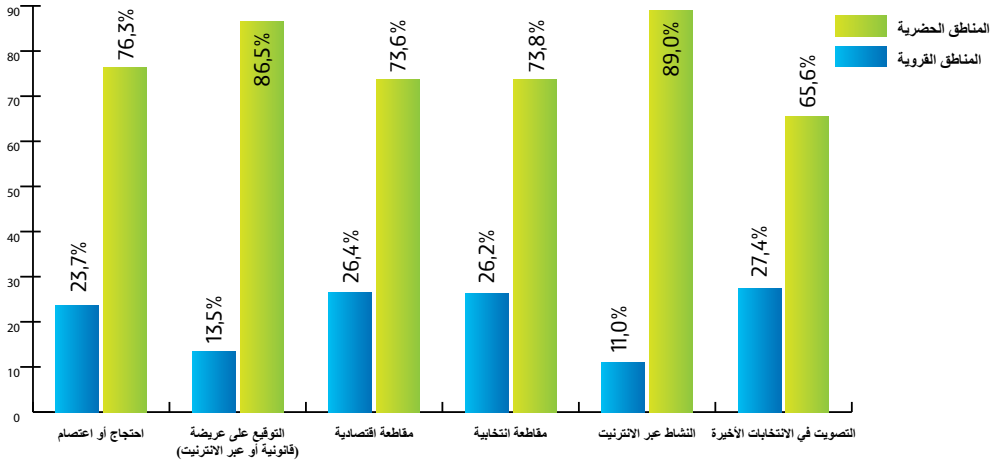

لقد لوحظت اختلافات هائلة بين أنماط ومستويات مشاركة المستجوبين اعتمادًا على ما إذا كانوا ينحدرون من جماعة قروية أم حضرية، إذ تم تسجيل الاختلافات الأكثر أهمية في النشاط عبر الإنترنت (بفارق 78 نقطة) والمشاركة في مبادرات تقديم العرائض (بفارق 73 نقطة). إذا كان المعطى الأول يعزى ربما إلى عدم الولوج إلى البنية التحتية ونقص الموارد اللازمة للانخراط في النشاط عبر الإنترنت، فقد يكون مرد عدم المشاركة في العرائض إما إلى محدودية اللجوء إلى العرائض في الجماعات القروية، أو إلى نقص التعريف بهذه الآلية. ومع ذلك، ينبغي معالجة الغياب الكبير للجماعات القروية على وجه السرعة وسد هذه الفجوة الكبيرة.

الفساد والثقة السياسية

من خلال تحليل المؤسسات السياسية المختلفة، رأينا أن الفساد غالبًا ما يمثل متغيرًا رئيسيًا في تحديد الثقة - أو انعدامها - في مؤسسة سياسية ما. إن الفساد مشكلة مستشرية في نظر المغاربة، إذ قال 88 في المائة من المجيبين أنه إما منتشر أو منتشر بشكل كبير في البلاد. وهذا يدفع بالحاجة إلى مناقشة بعض الاعتبارات الأخرى حول المعطيات المتعلقة بالفساد التي تم جمعها خلال هذا البحث.

الرسم البياني 38: تصور الفساد حسب العمر

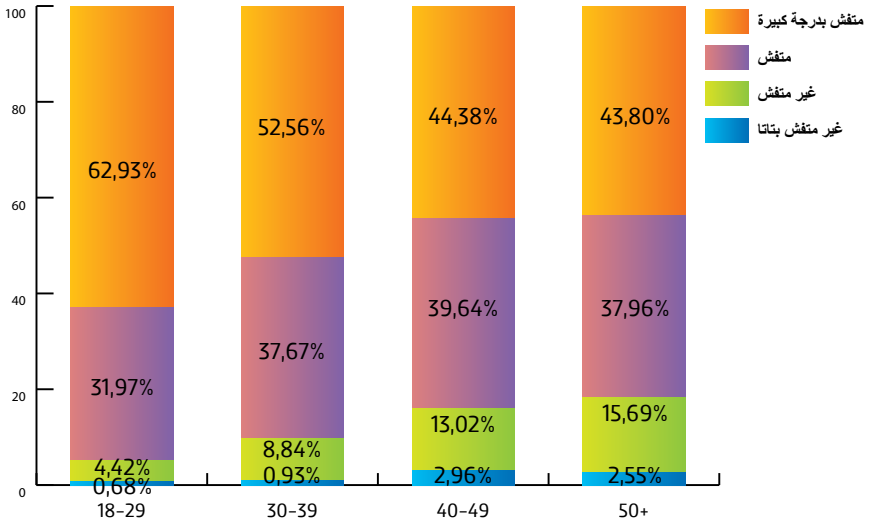

يختلف تصور الفساد في المغرب باختلاف العمر. أظهر بحثنا أن الشباب المغربي يعتقد أن هناك فساد كبير مقارنة بالفئات الأكبر سنا من المستجوبين - حيث وصلت النسبة إلى 95 في المائة، وهي نسبة مقلقة، بين المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا كما سجل نسبة أقل وإن كانت مقلقة كذلك تصل إلى 82 في المائة لدى المستطلعين الذين تناهز أعمارهم 50 سنةً، وإن كانت هذه الملاحظات مقلقة، فإنها تتماشى وبيانات استقصائية أخرى عن الفساد في المغرب. فعلى سبيل المثال، أفاد استطلاع الباروميتر العربي لعام 2019 عن المغرب أيضًا أن ثمة مستويات عالية من تصور الفساد وهوة ماثلة بين الأجيال[37].

بالإضافة إلى المستوى المرتفع لتصور الفساد، لا يعتقد المستجوبون أن الحكومة تتخذ خطوات جادة للقضاء عليه. على وجه التحديد، صرح 80 في المائة من المجيبين أنهم غير راضين عن الإجراءات الحكومية لمكافحة الفساد، ومن بين هؤلاء المجيبين، قال 45 في المائة أنهم غير راضين على الإطلاق. وتجدر الإشارة إلى أن شريحة المستجوبين الأكثر رضا عن جهود الحكومة لمعالجة الفساد هي تلك التي حرمت من التمدرس.

37 Arab Barometer, Arab Barometer V - Morocco Country Report, (الباروميتر العربي 5 –التقرير القطري عن المغرب)، 2019، تمت الإحالة على المصدر سابقا.

الرسم البياني 39: الرضا عن جهود الحكومة لمحاربة الفساد حسب المستوى التعليمي

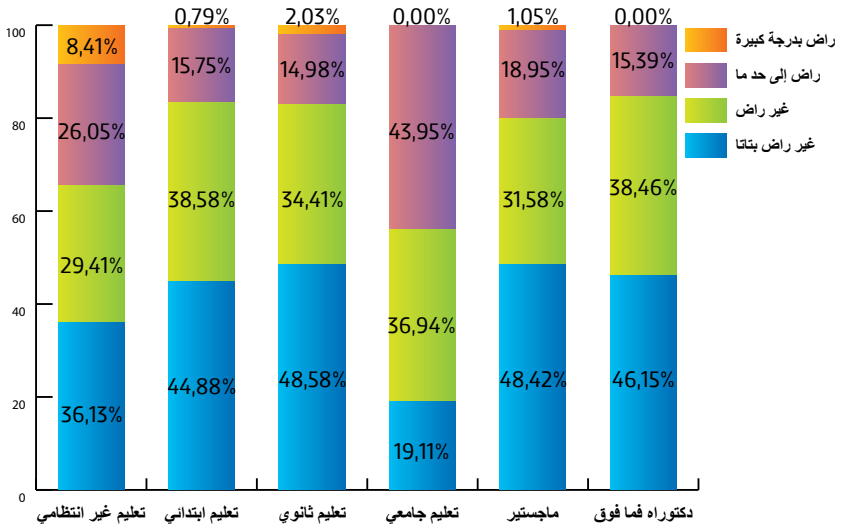

بما أن تصور المستجوبين للفساد تراوح بين 85 في المائة و92 في المائة، فإن هذه المعلومات لا تبدو بالضرورة مرتبطة بنقص الوعي بقضية الفساد. ومع ذلك، قد يشير فارق 15 نقطة عن جميع الفئات الأخرى إلى نقص في الوعي بما يمكن القيام به لمكافحة الفساد.

أخيرًا، سنلقي نظرة على الطريقة التي يؤثر بها الفساد على سلوك التصويت.

الرسم البياني 40: المشاركة في الانتخابات الأخيرة حسب تصور الفساد

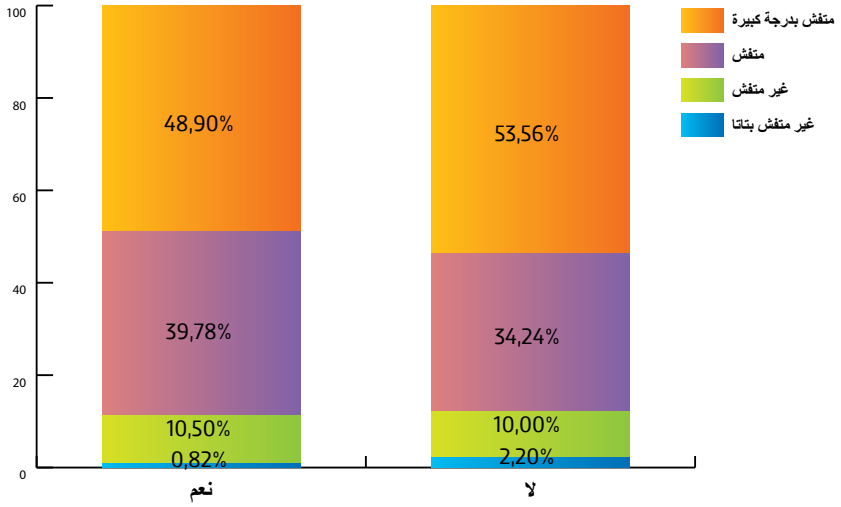

الرسم البياني 41: نية التصويت في الانتخابات المقبلة حسب تصور الفساد

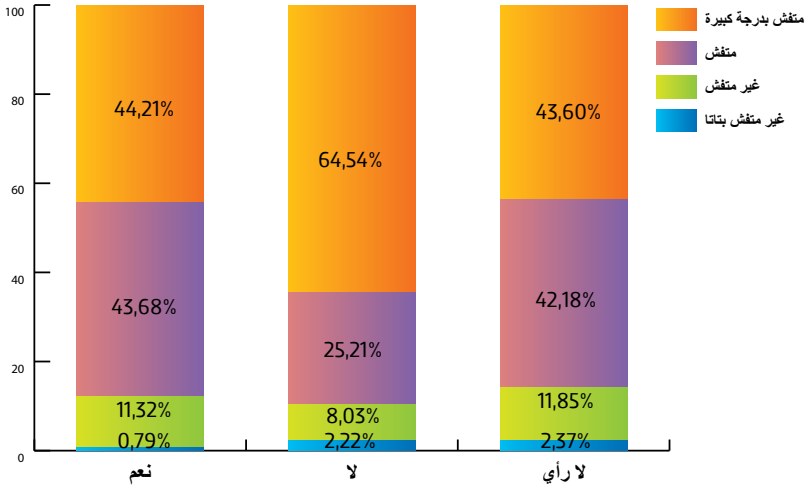

انطلاقا من البيانات التي قمنا بتجميعها، بات واضحا أن الفساد لا يؤثر فقط على طريقة تصويت الناس، ولكن له تأثير أكبر على نوايا التصويت المستقبلية. وكما هو متوقع أعلاه، فإن هذا يعني ضمناً أن الإجراءات الملموسة لمعالجة الفساد يمكن أن تزيد بشكل كبير من إقبال الناخبين.

خاتمة

إن الاعتبار الأكثر بداهةً في ارتباطه بموضوع الثقة السياسية يتجلى في أن المؤسسات غير المنتخبة تحظى بثقة أكثر من نظيراتها المنتخبة. وقد يكون هذا بسبب عناصر مختلفة، مثل معطى أن بعض المؤسسات غير المنتخبة تحظى بثقة المستجوبين لأنه يبدو أنه ليس لديهم خيار آخر، أو معطى أن بعض المؤسسات تمكنت من الحفاظ على صورة إيجابية عامة على الرغم من بعض السلوكيات السلبية لموظفيهم. وقد يكون من الممكن أيضًا أن تدخل المؤسسات المنتخبة في حلقة مفرغة حيث يؤدي تدهور الثقة إلى تفاقم ضعف فعاليتها، ما يؤدي بدوره إلى تدهور مستويات الثقة فيها.

ولكل مؤسسة على حدة، أوجزنا الاختلافات في كيفية منح الثقة من حيث الجنس. كانت الاختلافات الخاصة بكل مؤسسة محدودة، حيث تم توزيع الثقة بالتساوي بين الجنسين مع تسجيل فوارق نقاط قليلة فقط. ومع ذلك، قد يشير ارتفاع مستوى ثقة المستجيبات الثابت، رغم ضيق نطاقه، في المؤسسات السياسية إلى وجود اعتبارات مثيرة للاهتمام من شأنها إغناء تحليلات مستقبلية ذات الصلة. وعموما، فإن النساء أقل تمثيلا في هذه المؤسسات، كما أن المفارقة الواضحة في زيادة ثقتهن تستحق بالتأكيد المزيد من البحث. قد تكون المناقشات حول نظام الكوتا، وخاصة تلك المتعلقة بالقيود المؤسساتية لدور المرأة في السياسة المغربية، بمثابة الاتجاه الأول للبحث المستقبلي حول الموضوع.

إن ثمة عنصرا واضحا يتجلى في أن عدم المساواة في الدخل تؤثر على مستويات الثقة بشكل كبير. في جميع المؤسسات التي تمت دراستها تقريبا، أبدت أغنى فئات المجتمع المغربي مستويات أعلى من الثقة. يمكن تسجيل الاختلافات الوحيدة فيما يخص مقدمي الخدمات، حيث أظهر المستجوبون ذوو الدخل المرتفع عدم ثقة كبيرة في المؤسسات العمومية، لصالح الثقة الحصرية للقطاع الخاص. بالاعتماد على إمكانية الوصول إلى القطاع الخاص التي يسمح بها دخلهم، كما تدرك أغنى شرائح المجتمع المغربي تدني جودة مقدمي الخدمات العمومية وقد ثبت ذلك من خلال أدنى مستويات الثقة. ودائمًا في نفس السياق، أظهر المستجوبون أصحاب الدخل المتوسط في كثير من الأحيان مستوى أقل من الثقة ويعزى ذلك إلى حقيقة أن توقعاتهم لجودة الخدمات العمومية وبالتالي لجوئهم إلى القطاع الخاص، إلا أن انتظاراتهم خابت بسبب دخلهم الذي لا يسمح لهم بالولوج إلى أفضل الخدمات. على وجه التحديد، سجلت فئة المستجوبين الذين يبلغ متوسط دخل أسرهم ما بين 8001 و15000 درهم أقل مستويات الثقة في جميع المؤسسات السياسية التي شملها الاستطلاع. إن انعدام الثقة الكبير الذي

تظهره الطبقة الوسطى المغربية لمؤسساتها السياسية يدعو إلى مزيد من الاهتمام بالأسباب الكامنة وراء انعدام الثقة المسجل. وهذا يدل على أن التفاوتات في الدخل لها تأثير محدد للثقة ليس فقط بين القطاعين العام والخاص، ولكن داخل نفس القطاع أيضًا. فالحصول على التعليم والرعاية الصحية أصبح ينظر إليه على نطاق واسع باعتباره امتيازًا وليس حقًا.

ولسوء الحظ، يعتبر الفساد كلمة أساسية عند مناقشة المؤسسات السياسية. من المثير للقلق أن ممارسات الفساد، بأشكال مختلفة، قد سجلت من قبل المستجوبين في جميع المؤسسات التي شملها الاستطلاع. للفساد تأثير مباشر على الثقة، وهو يقوّض العلاقة بين المواطنين والمؤسسات. ومع ذلك، لطالما كانت هذه العلاقة أقوى فيما يتعلق بالمؤسسات المنتخبة وليس المؤسسات غير المنتخبة. ففيما يخص المؤسسات غير المنتخبة، وخاصة في قوات الشرطة ونظام العدالة، كان لسلوكيات الموظفين الفاسدة تأثير محدود على المؤسسة ككل - والتي غالبًا ما تُفهم فيها الثقة على أنها التزام وتقيد. أما في المؤسسات المنتخبة، يُنظر إلى الفساد على أنه عنصر مستشر يؤثر بلا شك على جودة جميع الفاعلين. على سبيل المثال، يُفهم السلوك الإيجابي للحزب (أو أي من أعضائه) على أنه استثناء وليس قاعدة، إذ بالكاد ينطوي على تحسين التصور العام للفساد داخل مؤسسة الأحزاب السياسية. ونظرًا للأهمية المعترف بها للإدارة العمومية في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، يعد الفساد في هذه المؤسسات قضية رئيسية يجب معالجتها من أجل زيادة الثقة بها.

في الفصل الموالي، سنكمل تحليل المؤسسات السياسية بشكل موضوعاتي ومعمق من خلال دراسة الثقة في المؤسسة البرلمانية.

الفصل الثالث: الثقة في البرلمان

لمحة عن النتائج:

- يُنظر إلى البرلمان على أنه مؤسسة قائمة على الريع. هذا التصور تغذيه كل من الامتيازات التي تعود بالنفع على النواب أثناء خدمتهم وكذا امتيازات تقاعدهم، ما يؤدي إلى تآكل الثقة في البرلمان بشكل ملحوظ.

- ترتبط الثقة في البرلمان بشكل إيجابي بمستوى معرفة المواطنين بصلاحياته، حتى لو أبدى بعض المستجوبين حذرهم بخصوص الثقة في البرلمان بسبب تدني مستويات بعض النواب التعليمية. هذا يعني أنه كلما عرف الناس دور البرلمان، زاد احتمال ثقتهم به.

- إن عدم فعالية قطاعي الرعاية الصحية والتعليم هو العنصر الأساسي الذي يغذي تصوير البرلمان باعتباره مؤسسة لا تعمل بشكل جيد.

- إن عدم وجود أدلة ملموسة للحكم على أداء النواب، بالإضافة إلى عدم وجود أدوات سريعة الاستجابة لمحاسبتهم، هي عوامل محورية تزيد المسافة بين المواطنين والبرلمان.

- تلعب أنشطة التواصل التي تقتصر على الحملات الانتخابية دورًا مهمًا في تدهور الثقة في النواب والبرلمان، في حين تنشر وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أساسي معلومات ضارة تزيد من عدم الثقة.

- يعترف النواب بانتشار التصورات السلبية حول البرلمان، لكنهم يفسرون ضعف هذا الأخير بعدم تعاون الحكومة، ونقص الموارد البشرية والمالية المناسبة المتاحة لهم، و»تداول» الأخبار السلبية على وسائل التواصل الاجتماعي.

المقدمة

يناقش هذا القسم من التقرير بشكل شامل السمات الخاصة بثقة المغاربة وانعدامها في مؤسسة أساسية لسير عمل الحياة الديمقراطية في البلاد، وهي البرلمان. يرجع خيار استهداف البرلمان على وجه الخصوص إلى اعتبارات متعددة تتعلق بالمؤسسة نفسها وبكيفية تموقعها في النظام السياسي في المغرب. من الناحية النظرية، يعد البرلمان مؤسسة تمثيلية أساسية في الدولة: يتم انتخاب أعضاء البرلمان من قبل المواطنين لتمثيلهم والتعبير عن مطالبهم على المستوى التشريعي. ترتبط مسألة اعتقاد الأفراد بأنهم ممثلون في البرلمان بشكل إيجابي مع ثقتهم في المؤسسات[38]، وبالتالي قد تكون مستويات الثقة المنخفضة مرتبطة بكون أن المواطنين لا يشعرون بأن لهم صوتًا في الحياة السياسية للبلاد.

عند النظر في حالة المغرب، كان البرلمان أحد المؤسسات الحاصلة على أقل مستويات الثقة - في هذا البحث سواء من خلال البحث الكيفي والكمي، إذ يُنظر إليه على أنه مؤسسة لا تعمل بشكل فعال، حيث لا يملك النواب أجندة واضحة ولا يمكن للمواطنين مساءلتهم. وحتى يتسنى لنا تقييم الأسباب المتعددة الكامنة وراء انخفاض مستويات الثقة هذه، سنعتمد على أربع متغيرات: الجدارة بالثقة والقدرة والأداء والتواصل. لقد أرشدت هذه المتغيرات التحليلية استكشافنا للبيانات التي تم جمعها أثناء البحث، حيث عبدت الطريق لدراسة منح الثقة البرلمان وسحبها منه.

علاوة على ذلك، برز موضوعان فرعيان انبثقا عن تحليلنا. يتمثل الأول في نقص التربية المدنية، وتحديداً نقص المعرفة بالدور الفعلي للبرلمان ونطاق عمله الذي تم تحديده على أنه سبب رئيسي لعدم الثقة في البرلمان. من جهة ثانية، فعلى الرغم من الطفرة القصيرة في الثقة في أوائل عام 2011، هناك شك متزايد تجاه البرلمان في السنوات الأخيرة. ويعزى ذلك إلى الوعود التي لم يتم الوفاء بها من قبل الطبقة السياسية، بما في ذلك حزب العدالة والتنمية الذي قاد الإئتلاف الحكومي منذ سنة 2011، حيث أعرب العديد من المواطنين عن شعورهم بالخذلان بسبب عدم الوفاء بالوعود التي قطعت خلال الحملات الانتخابية.

يُظهر الرسم البياني أدناه بعض أهم الانشغالات بشأن البرلمان المغربي، والتي تُرجمت إلى مستويات منخفضة للغاية من الثقة.

38 Kris Dunn, 'Voice, Representation and Trust in Parliament', مجلة (الصوت، والتمثيل والثقة في البرلمان)، Acta Politica, 50.2 (2015), 171–92 <https://doi.org/10.1057/ap.2014.15>.

الرسم البياني 42: الثقة في البرلمان حسب العمر

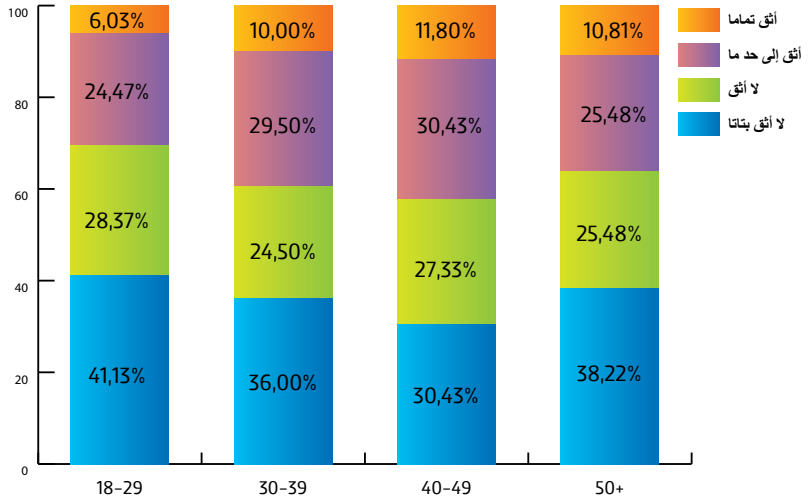

الرسم البياني 43: الثقة في البرلمان حسب الجنس

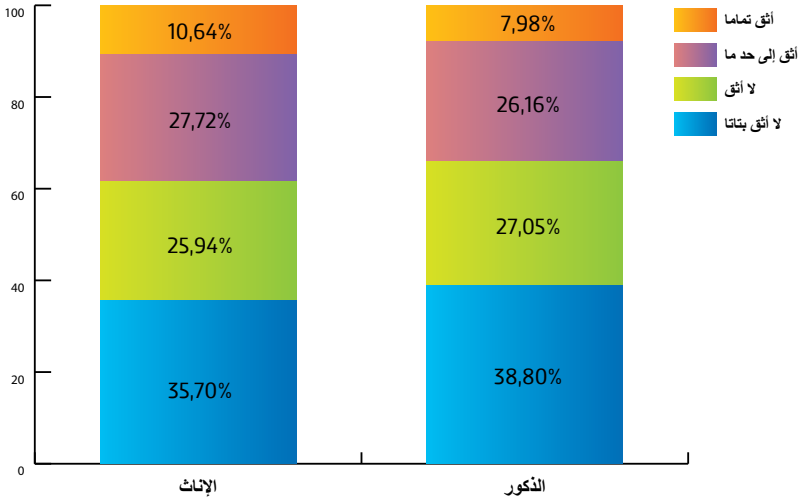

إن توزيع الثقة في البرلمان حسب الفئات العمرية المختلفة يوفر فهما ثاقبا مثيرا للاهتمام. والنتيجة الرئيسية هي أن ثلثي الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع لا يثقون في البرلمان، حيث إن 64 في المائة منهم إما لا يثقون بالبرلمان إلى حد ما أو لا يثقون به بتاتا. وإذا كان مستوى الثقة يتسم في المتوسط بالتدني الملحوظ، فهناك بعض الاختلافات في الثقة في البرلمان بين الأعمار. وعلى غرار الاعتبارات المتعلقة بالأحزاب السياسية، يبدو أن الشباب هم الفئة الأقل وثوقا بالبرلمان، حيث أن 31 في المائة

فقط من المستطلعين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 يثقون في البرلمان. تتفق هذه النتيجة مع النقص العام في الاهتمام والمشاركة في الانتخابات التي أظهرتها هذه الشريحة من المجتمع المغربي. وتميل الأجيال الأكبر سنا إلى المشاركة أكثر في الانتخابات، لكن مستويات ثقتهم في البرلمان تختلف أيضًا. يثق المستجوبون الذين تتراوح أعمارهم بين 30 49- عاما بالبرلمان بشكل أكبر، بنسبة تبلغ 40 في المائة لدى الفئة العمرية 30-39 عاما و42 في المائة لدى الفئة العمرية 40-49 عاما.

يلاحظ أيضًا أن النساء تثقن في البرلمان نسبيا أكثر من الرجال، حيث تثق فيه 38 في المائة من الإناث المستجوبات مقابل 34 في المائة من الذكور. وبما أن النساء أقل تمثيلاً في البرلمان مقارنة بالرجال، فقد يكون هذا بمثابة مفاجأة تستحق تعميق البحث بشأنها.

سنرى في الأجزاء الموالية بالتفصيل كيف ساهم كل مكون في هذه النتيجة السلبية، وسنستخلص بعض الدروس التي يمكن أن تفتح مسارات لإعادة بناء الثقة في البرلمان. سيتم تقديم نتائجنا باتباع المكونات الأربعة التي تحدد الثقة السياسية في المؤسسة: الجدارة بالثقة والقدرات والأداء والتواصل. كما سنستكشف كل مكون بشكل متعمق للوقوف عند بعض العوامل الحاسمة التي انبثقت من البحث الكيفي والكمي والتي لها تأثير حاسم على تحديد منسوب الثقة في البرلمان.

الجدارة بالثقة

في الفقرات التالية، سوف نستكشف بالتفصيل بعض القضايا الرئيسية التي تؤثر على ثقة المغاربة في النواب. وسنركز تحديدا على مسألة امتيازات النواب (التقاعد والرواتب)، وكذلك تصور نطاق وظيفة وسلطات البرلمان.

تستمد الجدارة بالثقة من معرفة دوافع المؤتمَن. في حالة البرلمان، يمثل ذلك الثقة التي وضعها المواطنون في النواب لأداء وظائفهم. فيما يتعلق بالجدارة بالثقة، أظهر المغاربة الذين شملهم الاستطلاع تحفظات عديدة بشأن البرلمان المغربي، إذ يشعر المستجوبون في الغالب أن النواب إما منشغلون بمصالحهم الذاتية أو مصالح حزبهم. إن عدم الجدارة بالثقة هو انعكاس لعدم الرغبة في الوثوق بالنواب، حيث إن للمستجوبين انطباع بأن معظمهم لا يتوفرون على برامج معدة خصيصا أو مرجع أيديولوجي معين يسعون إلى تنفيذه في دائرتهم. وهذا بدوره يقلل من احتمالات مساءلتهم عند أدائهم السلبي أو المنعدم، مما يؤدي في النهاية إلى تقويض الثقة.

يشعر معظم المواطنين الذين تمت مقابلتهم أن البرلمانيين يرشحون أنفسهم لنيل مقعد بالبرلمان بغية تحقيق منافع شخصية، وليس لتمثيل وخدمة مصالح الأشخاص الذين من المفترض أن يمثلوهم. وقد تم إيعاز سبب هذا التصور السلبي إلى إخلاف النواب المتكرر بالوعود التي قطعوها خلال الحملات الانتخابية، وكذلك تواجدهم فقط خلال الحملات الانتخابية وتواريهم عن الأنظار بعد الانتخابات، ما أدى بالمواطنين إلى الشعور بأن صوتهم مسموع فقط خلال الحملة الانتخابية، الشيء الذي يزيد من تدني مستويات الثقة التي يمنحها المواطنون لنوابهم. إن فقدان المصداقية يعززه سلوك النواب أثناء الجلسات البرلمانية، حيث يُنظر إليهم بأنهم غالبًا ما يتسمون بالإهمال، وفي بعض الحالات القصوى، يُشاهد بعضهم وهو نائم أثناء الجلسات. إن ذلك لا يؤثر على الثقة في ذلك البرلماني الواحد بعينه فحسب، ولكن أيضًا على مصداقية البرلمان كمؤسسة برمتها.

يتوقع المواطنون من النواب تحسين ظروف عيشهم والدفاع عن مصالحهم. لذا، فإن الشعور بغياب أي تغييرات من شأنها تحسين سبل عيش المواطنين يعزز فكرة أن النواب لا يفون بالوعود التي قطعوها خلال الحملات الانتخابية، والحال أن بعض النواب يساهمون في هذه الصورة، حيث إنهم يقدمون وعودًا خلال الحملة لا يمكن الوفاء بها، مما يجعل المواطنين يشككون بدورهم في النواب. ورأى المستجوبون أن النواب البرلمانيين يعتمدون على الشعارات والخطابات البلاغية دون أن يتمكنوا من تقديم أدلة لإثبات ادعاءاتهم أو التغييرات التي يفترض أنهم أدخلوها في الواقع. ويُنظر إلى هذا النوع من التواصل على وجه الخصوص على أنه يستهدف الناخبين الأقل تعليما بشكل مباشر، والذين قد يلجأون لمقايضة أصواتهم بمكافأة مالية. وبالفعل، غالبًا ما شعر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأن النواب لا يقدرون المواطنين، حيث يرون أن الناس هم مجرد ناخبين بدلاً من أناس ذوي احتياجات وتطلعات. علاوة على ذلك، يتفاقم انعدام الثقة بشعور المستجوبين بأن البرامج الانتخابية والأجندات السياسية للنواب غامضة، رديئة الصياغة، ومفرغة من أي مضمون.

في بعض الحالات، قد يكون عدم الثقة في البرلمان متجذرًا بشكل أعمق. ذكر أحد من تمت مقابلتهم أنه لا يمكن الوثوق بالنواب حتى وإن شاهد عملهم بأم عينه. إن عدم الثقة هذا عميق للغاية لدرجة أنه يبدو أنه لا يمكن تحسينه حتى بعد الأداء الإيجابي. في هذا السيناريو، المشاركة السياسية المحدودة، وانخفاض نسبة التصويت في الانتخابات على وجه الخصوص، هي سبب ونتيجة لعدم الثقة في البرلمان. إن انعدام الثقة بمن هو في السلطة يتغذى من الشعور بأن النواب لا يقومون بتغييرات ذات صلة بالناخب العادي. في نهاية المطاف، يساهم هذا في تأزيم الحلقة المفرغة حيث لا

يغير المواطنون الذين لم يصوتوا لأنهم لا يثقون في البرلمان رأيهم ، وسيزداد امتناعهم عن التصويت، بسبب الأداء الضعيف للبرلمان.

غير أنه وعندما تم منح الثقة للنواب، أفاد المستجوبون أنهم يثقون في فرد معين وليس في حزب بأكمله أو في المؤسسة نفسها. عندما يصوت المواطنون لحزب خلال الانتخابات، فقد يكون ذلك مرتبطا بالثقة التي يضعونها في المرشح بسبب قيمه وتفانيه، بدلاً من الثقة بالحزب ككل. وهذا يثبت الافتراض بأن الثقة (وانعدامها) في الأحزاب السياسية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستويات الثقة في البرلمان. علاوة على ذلك، قال بعض من أجريت معهم المقابلات إنهم يمكن أن يثقوا بالنواب لكن ليس بالبرلمان كمؤسسة، نظراً لتاريخها من عدم الكفاءة وضعف موقعها ضمن النظام السياسي في المغرب.

إن مصداقية النواب لا تتأثر فقط بسلوكهم قبل الانتخابات أو بأدائهم في البرلمان، ولكن أيضًا بالامتيازات التي يحصلون عليها أثناء ولايتهم وبعدها. شعر عدد من الذين تمت مقابلتهم أن رواتب النواب مرتفعة للغاية ولا تتماشى مع القدرة المالية للبلاد. في الواقع، يبلغ الراتب الشهري لعضو البرلمان حوالي 36000 درهم (حوالي 3300 يورو) إلى جانب امتيازات أخرى، مثل النفقات اليومية أو نفقات السفر كما يمكنهم استخدام القطار مجانًا. هناك من يبرر هذه الفوائد على أنها عوامل تقلل الثقة لأن المواطنين يرون أن هذه المكافأة مفرطة إلى حد كبير وأنه يجب القيام بدورهم كواجب مدني، وأن لا يتقاضوا مثل هذا المبلغ. ويعزز مفهوم الأجر المرتفع فكرة أن الأفراد يتنافسون على مقاعد في البرلمان في الغالب لأنهم يريدون ضمان راتب جيد. ومع ذلك، فإن الفوائد التي يجنيها النواب في نهاية ولايتهم هي التي تمثل الأسباب الرئيسية لانعدام الثقة. هناك تصور شائع مفاده أن الحصول على مقعد نائب برلماني مهنة قائمة على الريع، يسعى إليها الأفراد ليس لخدمة المجتمع، بل للتمتع بالامتيازات التي تأتي مع هذا المنصب - خاصة بعد انتهاء فترة ولايتهم.

وبالفعل، فإن موضوع تقاعد البرلمانيين يتكرر عند مناقشة مسألة الثقة في البرلمان، ويبدو أنه القضية الأكثر إلحاحًا لدى المستجوبين بعد تحسين أداء قطاع الرعاية الصحية والتعليم. وبالفعل، أظهر جميع من أجريت معهم المقابلات تقريبًا أن هذا التصور حول أن تقاعد النواب كان سببًا رئيسيًا لعدم ثقتهم في البرلمان. حتى وقت قريب، كان يحق للنواب الحصول على معاش تقاعدي بعد انتهاء فترة خدمتهم، استنادا إلى عدد سنوات خدمتهم في البرلمان. على سبيل المثال، يمكن للنائب البالغ من العمر 25 عامًا الحصول على معاش 5000 درهما مباشرة بعد انتهاء فترة لولايته وليس حتى

يبلغ 60 عامًا. تم تغيير هذا الوضع مؤخرًا بسبب الضغط الصادر من المواطنين الذين انتقدوا بشدة صندوق تقاعد البرلمانيين، ولكن أيضًا بسبب إفلاس صندوق التقاعد البرلماني حيث لم تعد الدولة قادرة على تحمله.

على الرغم من ذلك، يبدو أن نقص التواصل من جانب النواب قد خلق الكثير من المفاهيم الخاطئة بين المواطنين وأضر بصورة البرلمان. وإذا تواصل النواب بشكل أفضل واتخذوا إجراءات ملموسة لإنهاء التقاعد والمرتبات الريعية، فإن مستويات الثقة في البرلمان يمكن أن تتحسن بشكل كبير: أفاد المستجوبون بأن العمل على تغيير تصورهم للبرلمان كمؤسسة قائمة على الريع، وكذلك تعديل امتيازات النواب، أي الرواتب والمعاشات، سيزيد من ثقتهم في البرلمان بشكل كبير.

القدرات

ثمة صلة مباشرة بين القدرات والثقة، حيث يرتبط مستوى الثقة في البرلمان بالقدرة المدركة للنواب على تغطية أدوارهم والقيام بوظائفهم. أولاً وقبل كل شيء، فإن التربية المدنية حول البرلمان كمؤسسة ديمقراطية محدود للغاية بين المشاركين في دراستنا. في الواقع، من حيث القدرات أو الأدوار، كان معظم المستجوبين مرتبكين بشكل عام بشأن معرفة الدور الفعلي للبرلمان والنواب. وقد وقع هذا الخلط في كل من صلاحيات البرلمان في علاقته بسلطات البلديات، والأدوار المختلفة لغرفتي البرلمان. كان العنصر المهم الآخر يتجلى في عدم معرفة أدوار ووظائف اللجان البرلمانية - التي تلعب دورًا حاسمًا داخل البرلمان. أخيرًا، شعر المستجوبون أن انخفاض مستويات التعليم لبعض النواب قد أثر بشكل كبير على قدرتهم على المشاركة في وظائفهم.

ورغم ذلك، فحتى إذا شعر المشاركون بخيبة أمل كبيرة فيما يتعلق بقدرات البرلمان، فقد أظهروا أيضًا فهمًا كبيرا للعلاقة - التي يمكن أن نحيل عليها بمصطلح التعاقد الاجتماعي، أي العلاقة التي تربط البرلمان بالمواطنين. وسنقدم المزيد من التفاصيل في الأجزاء الموالية بشأن كيفية تأثير نقص الوعي بقدرات البرلمان والنواب على الثقة في المؤسسة بشكل عام.

أدوار وقدرات البرلمان

فيما يتعلق بدور وقدرات البرلمان ككل، قدم عدد من المشاركين البرلمان كمصدر شرعي لإيجاد حلول للقضايا العمومية. لقد شعروا أن البرلمان هو الجهاز الوحيد في الدولة القادر فعلاً على إحداث تغييرات وحلول إيجابية لمشاكل المواطنين - لأنه نتيجة مباشرة للانتخابات.

ومع ذلك، أفرز الاختلاف بين المؤسسات المتعددة داخل النظام السياسي المغربي ارتباكا. على سبيل المثال، كانت تركيبة البرلمان غير واضحة تمامًا بالنسبة لبعض المشاركين، الذين اعتقدوا أن رؤساء البلديات والوزارات يشكلون أيضًا جزءًا من البرلمان. ونفس الشيء بالنسبة لمجلسي البرلمان، حيث اعتقد بعض المجيبين أن مجلس النواب والبرلمان مؤسستان مختلفتان. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم فهم الأدوار المختلفة لغرفتي البرلمان، فقد اعتبر الناس أن كليهما هيئات استشارية، أو أن مجلس المستشارين يقترح القوانين ويقبل مجلس النواب تلك الاقتراحات أو يرفضها. من بين جميع الذين تمت مقابلتهم، قال اثنان فقط إن البرلمان مشرع، وقد أصابا في ذلك، بيد أن واحدا فقط أفاد أن البرلمان له سلطة على الحكومة والقدرة على مساءلتها.

علاوة على ذلك، يبدو أن هناك علاقة بين أداء البرلمان لدوره والثقة المخصصة له. من بين المشاركين في الاستطلاع، كان هناك فرق كبير (16 نقطة) في مستويات الثقة بين أولئك الذين يعرفون دور البرلمان والذين لا يعرفون، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه.

الرسم البياني 44: المعرفة بدور البرلمان والثقة فيه

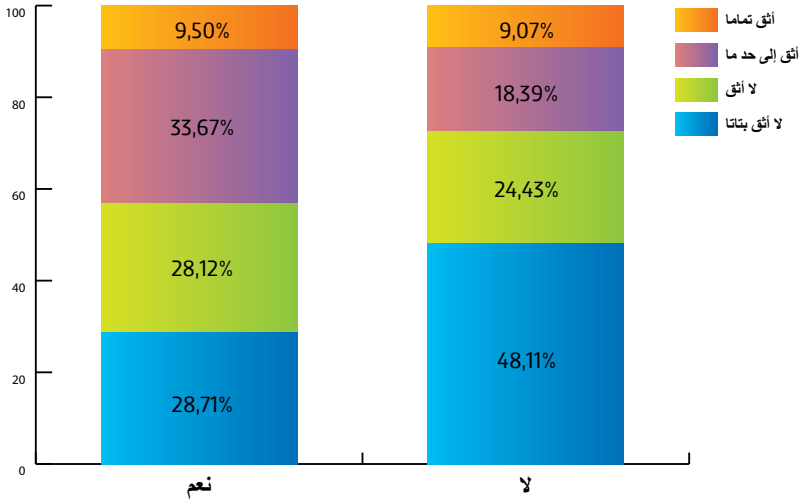

في الواقع، كانت المهمة الرئيسية للبرلمان موضوع سلسلة من سوء الفهم، إذ يعتقد بعض المجيبين أن الهدف الوحيد للبرلمان هو إصلاح الإسكان والتعليم وقطاع الرعاية الصحية، بينما يعتقد البعض الآخر أن الهدف من البرلمان هو «حماية» الأمة من الهجرة غير الشرعية. ومن المثير للاهتمام أن جزءًا آخر من المستطلعين يعتقدون أن دور البرلمان هو الدفاع عن المصلحة الوطنية للبلاد، بما في ذلك حماية الأقليات وجميع الفئات الاجتماعية، وخلق مستقبل أفضل على مستوى الدولة. خلقت هذه المفاهيم المتداخلة للبرلمان داخل الدولة الارتباك وأعاقت الفهم الصحيح لما إذا كان البرلمان يقوم بالفعل بوظائفه.

هناك اعتقاد خاطئ آخر يؤدي إلى تدهور الثقة في البرلمان هو فكرة أنه لا يمتلك الوسائل اللازمة لتطبيق السياسات وتطوير الحلول للقضايا الشعبية. ويرى المجيبون أنها مؤسسة ضعيفة في الأساس وبالتالي غير مجدية بسبب افتقاره الواضح لآليات الإنفاذ.

وكما بينا أعلاه، كانت معرفة الناس بالبرلمان تقتصر غالبًا على دور النواب كممثلين عن المواطنين، مهمتهم التعبير عن انشغالات هؤلاء والتحدث نيابة عنهم. وفي النقاشات، غالبًا ما أشار الناس إلى دور النواب على أنه «سلطة» للحديث عن قضايا الناس. ومع ذلك، غالبًا ما يتم الخلط بين أدوار النواب ورؤساء البلديات، بل ويتم فهمها في بعض الأحيان على أن لهما نفس الدور.

علاوة على ذلك، كان لدى من تمت مقابلتهم فهم واسع لدور النائب، الذي تجاوز الوظيفة التمثيلية معتبرينه وسيطا، فالنواب هم الذين يفترض بهم «إبلاغ الرسالة» (أي تقديم مطالب الأشخاص) إلى أعلى سلطة في الدولة. في هذا السيناريو، ينبع انعدام الثقة من حقيقة أن النواب لا يتمكنون من تقديم مطالب الأشخاص على نحو صحيح، وهذا إن تمكنوا أصلا من تقديمها. ففي بعض الأحيان، يُنظر إليهم على أنهم يتبعون «خطة استراتيجية» لا تتجاوز جدران البرلمان، بينما يبدو في بعض الأحيان الأخرى أن دورهم يقتصر على كونهم أعضاء في حزب يخدم مصالحهم فقط.

العقد الاجتماعي والإكراهات المؤسسية

عند سؤالهم عن دور البرلمان، أجاب معظم من تمت مقابلتهم بالإشارة إلى الدور التمثيلي للنواب، قائلين إن البرلمان هو المكان الذي تتم فيه مناقشة شواغل المواطنين ويتم العثور على حلول لقضاياهم. شعرت غالبية من أجريت معهم مقابلات أن البرلمان هو المؤسسة التمثيلية الحقيقية الوحيدة. ومع ذلك، في حالات قليلة جدًا أشاروا إلى الوظائف الفعلية التي يفترض أن يؤديها البرلمان (على سبيل المثال، التشريع، ومتابعة السياسات العمومية، وتطوير الدبلوماسية البرلمانية). أشارت البيانات المستقاة من البحث الكيفي، بشكل عام، إلى أن الناس على دراية بالعقد الاجتماعي للبرلمان ولكنهم أقل دراية بصلاحياته القانونية الفعلية. وبعبارة أخرى، أظهر المجيبون تصوراً ديمقراطياً للعلاقة الاجتماعية والقانونية التي تربطهم بالبرلمان، بينما كانوا أقل وعياً بالإجراءات الملموسة للمؤسسة.

إن إلزامية العقد الاجتماعي للمواطنين والبرلمان معروفة، إلا أن الكيفية التي يعمل بها ليست معروفة، ما قد يسهم في ترسيخ فكرة أن الفهم العام للبرلمان الذي لدى المغاربة لا ينبثق من معاينة عمل النواب في المغرب، بل إلى معرفة المغاربة أن البرلمان يؤدي مثل هذه المهام في بلدان أخرى. حتى إذا أكد المستجوبون في بعض الحالات أنهم يثقون في نائب معين لأنهم رأوا ممارستهم الملموسة لوظائفهم (على سبيل المثال، طرح القضايا التي تهمهم على شاشة التلفزيون أو في الجلسة العمومية)، فإن هذه الحالات تظل استثناءً.

وعموما، لدى المواطنين فكرة أفضل عن العقد الاجتماعي الذي يلزم البرلمان بتمثيلهم بدلاً من أداء واجباته ووظائفه وصلاحياته الفعلية. وبما أن المجيبين لم يتمكنوا من ملاحظة ما إذا كان البرلمان في وضع يمكنه من لعب دوره وتنفيذ مهامه بشكل صحيح، فإن الثقة به كمؤسسة قد زاد تآكلها.

في الواقع، أشار مختلف من أجريت معهم المقابلات إلى عدم امتلاك السلطة كعامل يسهم في انعدام الثقة في البرلمان. ويعود انعدام الثقة هذا إلى التصور القائل بأن القرارات تتخذ على أعلى مستويات الحكومة، وبالتالي فإن البرلمان مسلوب من أية سلطة حقيقية. من هذا المنظور، شعر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أنهم غير قادرين على الوثوق بمؤسسة تفتقر إلى الوسائل اللازمة لإحداث تغيير ملموس وفعال. .

التعليم

إن أحد الأسباب التي تساهم في عدم ثقة المواطنين في البرلمان هو انخفاض مستوى التعليم (الذي يبدو أحيانًا قريبًا من الأمية) لبعض النواب. يعتقد المواطنون أنه لا ينبغي أن يمثلهم أشخاص ليس لديهم تعليم ملائم، ويفتقرون إلى الخبرة، وبالتالي لا يصلحون لحكم البلد أو لمناقشة القضايا ذات الصلة بالمواطنة. يعتمد هذا التصور على حقيقة أن حوالي 25 في المائة من أعضاء البرلمان لا يمتلكون شهادة المستوى الثانوي و7 في المائة لم يكملوا التعليم الابتدائي[39].

مرة أخرى، يُترجم انعدام الثقة في بعض النواب بسبب انخفاض مستوياتهم التعليمية على نحو مباشر إلى تدني مستويات الثقة بالبرلمان كمؤسسة.

لا تعني هذه الاعتبارات أنه لا يوجد عضو في البرلمان لديه الأدوات لتمثيل المواطنين. بل إنهم يثبتون أن النواب المتعلمين والمتوفرين على الوسائل لتمثيل المواطنين من خلال العمل التشريعي إما أنهم يفتقرون إلى إمكانية تقديم سياسة أو توصيات أو أنهم لا يملكون القدرة على آداء عملهم بشكل فعال. وهذا يعني أن إبراز وتسليط الضوء على العمل البرلماني سيحسن الثقة في البرلمان بشكل ملحوظ.

لقد لاحظنا كيف أن الارتباك ونقص الوعي بالقدرات الشاملة لكل من النواب والبرلمان كمؤسسة، جنبًا إلى جنب مع انخفاض مستويات تعليم النواب، يؤثر بشكل ملحوظ على المواطنين في البرلمان. إن قرار المواطنين ما إذا كانوا سيثقون في البرلمان أم لا سينبع ليس فقط من قدرات البرلمان بل من

39 Mohammed Boudarham and Youssef El Harrak, 'Infographies. Ces Parlementaires Qui n'ont (Même) Pas Le Bac', (رسوم توضيحية: هؤلاء النواب غير الحاصلين حتى على الشهادة الثانوية)، جريدة Le360.Ma, 2019, <https://fr.le360.ma/politique/infographies-ces-parlementaires-qui-nont-meme-pas-le-bac-197017> [2020 تم تصفحه في 15 يونيو].

تقدير الأداء الفعلي للبرلمان وللأعضاء. لذا، سيتم استكشاف الديناميات المتعددة التي تربط بين الأداء والثقة في القسم التالي.

الأداء والفعالية

إن للجزء الخاص بالأداء والفعالية صلة بشكل خاص بدراسة المعهد للثقة في البرلمان، لأن انعدام الثقة الذي أبداه المغاربة إزاء البرلمان ينبع إلى حد كبير من تصور الأداء السلبي، أو حتى عدم الأداء، في البرلمان. بشكل عام، يمكننا أن نرى أن هناك علاقة سلبية بين مستويات الثقة في البرلمان والرضا عن توجه البلاد، كما يتضح من الرسم البياني أدناه:

الرسم البياني 45: الرضا عن توجه البلد والثقة في البرلمان

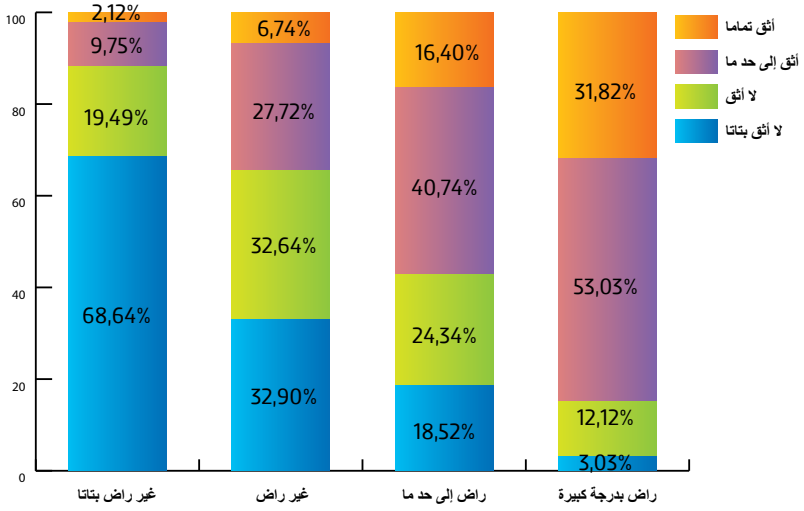

لقد ارتبط رد الفعل الأول للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات عندما سُئلوا عما إذا كان البرلمان موثوقًا به ي باستمرار بتصورهم لأداء قطاعي الرعاية الصحية والتعليم. لقد أوضح القسم المخصص أعلاه كيف أن هذين القطاعين حاسمان لتحديد ثقة المغاربة في المؤسسات السياسية. علاوة على ذلك، قالت الغالبية العظمى من المستجوبين أن تحسين قطاعي الرعاية الصحية والتعليم يجب أن يكونا أولوية للعمل السياسي في السنوات العشر القادمة. ويُنظر إلى الإخفاقات في تحسين القطاعين بشكل منهجي على أنها انعكاس لحقيقة أن مطالب الناس لا يتم تلبيتها من خلال العمل المنجز في

البرلمان. كان أداء هذين القطاعين بمثابة مقياس لأداء البرلمان، كما لو كانت المؤسسة المسؤولة الوحيدة عن اضمحلال أو تحسن قطاعي الرعاية الصحية والتعليم.

علاوة على هذين المؤشرين الرئيسيين، الرعاية الصحية والتعليم، تم الحكم على أداء البرلمان أيضًا بسبب الجودة العامة للاقتصاد، ونقص فرص العمل، وزيادة التفاوتات في الحصول على الخدمات العمومية.

الرسم البياني 46: الرضا عن الوضع الاقتصادي الحالي للبلد والثقة في البرلمان

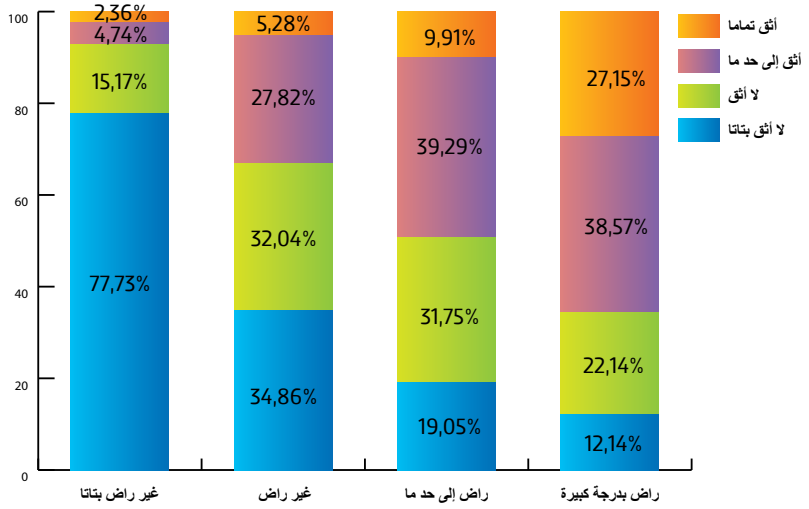

يدعم الرسم البياني أعلاه الافتراض بأن الرضا عن الوضع الاقتصادي الحالي يؤثر على الثقة في البرلمان. على وجه التحديد، بين المستجوبين غير الراضين عن الوضع على الإطلاق، 7 في المائة فقط يثقون في البرلمان. وعلى عكس ذلك، نجد من بين المستطلعين الذين لديهم تصور أكثر إيجابية للوضع الاقتصادي مستويات أعلى من الثقة، تصل إلى 66 في المائة من المستجوبين الراضين بشكل عام عن الوضع الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، أشار البارومتر العربي لعام 2019 إلى أن 30 في المائة من المغاربة فقط يتوقعون تحسن الوضع الاقتصادي في المستقبل، وهو ما يمثل مسارا عكسيا كبيرًا لاتجاهات الأمل في الاقتصاد في السنوات السابقة[40]. من المهم أيضًا أن نذكر أنه، ربما ليس من المستغرب، أن المستجوبين الذين لديهم أعلى دخل للأسرة كانوا راضين بشكل كبير عن الوضع الاقتصادي الحالي مقارنة بالمجيبين الذين لديهم أدنى دخل. يشير معطى أن 55 في المائة من المجيبين

40 البارومتر العربي، مرجع سبق ذكره.

الذين لديهم دخل أعلى من 30000 درهم راضون عن الوضع الاقتصادي الحالي، مقارنة بـ 38 في المائة فقط ممن لديهم دخل أقل من 3000 درهم، إلى العلاقة بين دخل الأسرة والثقة في البرلمان. ويقدم الرسم البياني الذي يوضح هذه العلاقة عناصر أخرى من أجل التأمل:

الرسم البياني 47: الثقة في البرلمان حسب متوسط دخل الأسرة الشهري

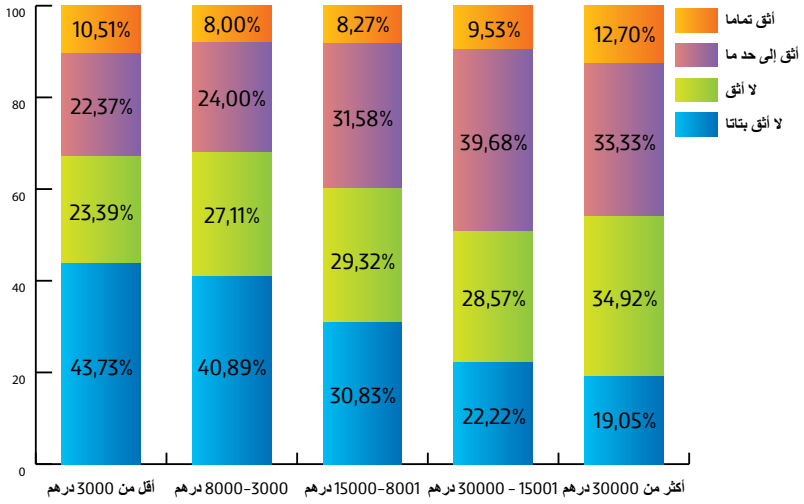

تظهر البيانات الكمية التي قمنا بتجميعها أن هناك فوارق مهمة بين مستويات الدخل المختلفة ومستويات الثقة في البرلمان. وبالتالي، فإن هذا يؤيد فكرة أن المستويات الفعلية للثقة في المغرب ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحالة المالية لكل أسرة، كما أظهرت ذلك دراسات أخرى مماثلة حول الثقة[41].

لم تتجاوز نسبة ثقة المجيبين الذين لديهم دخل شهري يصل إلى 8000 درهم في البرلمان ما بين 32 في المائة و33 في المائة، مقارنة بـ 49 في المائة من المجيبين الذين يحصلون على دخل شهري يتراوح بين 15001 و30000 درهم، و46 في المائة من المجيبين ذوي الدخل الشهري الذي يناهز 30000 درهم. حتى إذا تم استخدام الحالة العامة للاقتصاد كمؤشر لتحديد ما إذا كان سيتم الوثوق في البرلمان أم لا، فإن التفاوتات الكبيرة في الدخل لا تزال تؤثر بشكل ملموس على مستويات الثقة في البرلمان.

41 Tom van der Meer, 'In What We Trust? A Multi-Level Study into Trust in Parliament as an Evaluation of State Characteristics', (بماذا نثق؟ دراسة متعددة المستويات حول الثقة في البرلمان كتقييم لخصائص الدولة) International Review of Administrative Sciences, 76.3 (2010), 517–36 <https://doi.org/10.1177/0020852310372450>.

كما ورد في القسم السابق، فإن الثقة في البرلمان المغربي تتدهور بسبب افتقاره الواضح لإمكانية إحداث التغيير. فقد أوضحت غالبية من أجريت معهم المقابلات أنهم سيثقون في البرلمان إذا كان فعالا في القيام بواجباته، ولكن ليس هذا هو الحال. وصل خمسة منهم إلى حد التأكيد على أن البرلمان مؤسسة عديمة الفائدة بشكل عام. التصور العام هو أنه حتى في حالة تقديم الشكاوى، فإن الأمور لا تتغير من خلال عمل البرلمان. على سبيل المثال، حتى عندما يقدم النواب استفساراتهم إلى الوزراء المعنيين، شعر المستجوبون أن الوزارات لا تأخذ الاستفسارات البرلمانية بالجدية المطلوبة. ويرجع ذلك إلى كل من الفترة الزمنية القصيرة المخصصة لطرح الأسئلة البرلمانية، وانعدام الشفافية في متابعة سؤال طرحه أحد النواب. يثبت هذا المثال حقيقة أنه حتى إذا تمكن المواطنون من التعبير عن شكاواهم من خلال الأسئلة التي طرحها النواب، فإنهم لا يملكون الأدوات اللازمة لمتابعة الإجراءات والتدابير المتخذة، أو حتى معرفة الحلول السياسية الملموسة التي اتخذت (أو لم تتخذ) لمعالجة هذه القضية. علاوة على ذلك، كان افتقار المواطنين إلى معرفة أداء النواب يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحقيقة أن المعلومات لقياس أداء النواب نادرة للغاية وغالبًا ما تكون غير موجودة. هذا النوع من التعتيم، إلى جانب الأداء غير الكافي، يزيد من عدم الثقة في فعالية المؤسسة.

في الفقرات التالية، سوف نستكشف بالتفصيل بعض القضايا الرئيسية التي تؤثر على الأداء المتصور للبرلمان وعلاقتهم بزيادة أو نقصان الثقة في هذه المؤسسة. سننظر تحديدا في الخلط بين الأدوار (لكل من النواب والغرفتين)، ونقص الوسائل لتقييم أدائهم، وقضايا المساءلة.

خلط الأدوار

كما هو موضح في القسم الخاص بالقدرات، يقع المغاربة في الخلط بين أدوار المؤسسات المختلفة وأعضائها. علاوة على ذلك، تم تحديد فهم دور النواب كعامل رئيسي يؤثر على الطريقة التي يقيس بها المواطنون أداءهم. في بعض الأحيان، شعر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أنهم لا يستطيعون الحكم على أداء النائب لأنهم لا يعرفون ما يفترض أن يفعله النائب. يعتقد بعض من أجريت معهم المقابلات أن الوزراء كانوا جزءًا من البرلمان، حيث أنهم جزء من المناقشات المتلفزة ويجلسون في الغرفة خلال الجلسة العمومية. علاوة على ذلك، يعتقد غالبية من أجريت معهم المقابلات أنه كان من المفترض أن يتعامل النواب مع القضايا التي تعتبر بالفعل من اختصاصات البلديات (على سبيل المثال، إصلاح الطرق والكهرباء والتعامل مع الحشرات المضرة و/ أو الحيوانات).

أدى عدم اتخاذ إجراءات لحل مشاكل القرب إلى تدهور إدراك أداء النواب حيث شعر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنه عندما يتم حل المشاكل المحلية، فإن ذلك يرجع إلى عمل البلدية. بشكل عام، شعر معظم المواطنين أن البلدية (ورئيسها) أقرب إلى احتياجات الناس، وأكثر فعالية في أداء وظائفها. في المقابل، أعطيت الإدارات المحلية (المقاطعة والمقدم على وجه الخصوص) نفس الصفات، حيث أنها أقرب وأكثر انسجاما مع ما يحتاجه الناس أو يريدونه، وأكثر فعالية في خدمة المواطنين بشكل عام. لقد ساهمت الفكرة البسيطة بأن البلدية هي مبنى يمكن للناس ولوجه، من أجل التعبير عن شواغلهم، وحتى منحهم إمكانية الاجتماع والتحدث مع رئيس البلدية، بشكل كبير في الثقة بالبلديات.

النتيجة الرئيسية الأخرى لهذه الدراسة هي أن المستجوبين لم يكن لديهم فهم واضح لدور مجلس النواب، وكانوا غير مدركين تمامًا لدور مجلس المستشارين، إذ إن مجموعة النقاش البؤرية المكونة من المنتخبين في المجالس الجماعية هي الوحيدة التي كانت تمتلك بعض المعرفة بصلاحيات/ اختصاصات مجلس المستشارين. وإذا كان لدى المشاركين في البحث بعض المعلومات التي يمكن أن يبنى عليها حكمهم على أداء الغرفة الأولى، فإن الغرفة الثانية كانت لغزا كاملا لمعظم المستجوبين، الذين لم يكونوا على علم بدورها ولا بالطريقة التي تم بها انتخاب أعضاء مجلس المستشارين. يُنظر إلى كلا المجلسين على أنهما مؤسستين قائمتين على الريع، ولكن عدم إعطاء الغرفة الثانية نفس الاهتمام الإعلامي وعدم معرفة أعضائها وعمليتها الانتخابية وكذا غموض صلاحياتها (إذا كانت معروفة على الإطلاق)، يساهم في إنتاج صورة أسوأ لمجلس المستشارين. كما أنه، وبسبب الانطباع النابع من اسمه، اعتقد جزء كبير من الذين أجريت معهم المقابلات أن دور مجلس المستشارين محدودً في تقديم المشورة بشأن المشاريع القانونية، أو في بعض الحالات الأخرى، الموافقة عليها.

لم يكن المشاركون في المجموعة البؤرية مع ممثلي رجال الأعمال يعلمون أن مجلس المستشارين من المفترض أن يمثل مصالحهم: لم يكن أي منهم يعرف أنه يمثل الحرفيين أو الشركات الخاصة أو القطاعات الأخرى المنتخبة من خلال العمليات الانتخابية الداخلية للغرفة. إذا كان وظيفة ودور مجلس النواب معروفًا نسبيا، فقد كان هناك ارتباك تام بشأن دور مجلس المستشارين ومسؤوليته ووظيفته الملموسة. وإذا شعر جزء صغير من المشاركين في الدراسة أنه لا حاجة إطلاقا للبرلمان، فإن ثمة رأي واسع النطاق، حتى بين أولئك الذين دافعوا عن أهمية المؤسسة، بأنه من غير المجدي أن

تكون هناك «غرفة ثانية إضافية»، تساهم فقط في توفير المزيد من الوظائف القائمة على الريع داخل البرلمان.

عناصر الحكم على الأداء

لقد لوحظ بالفعل كيف يُعزى انعدام الثقة في البرلمان إلى حد كبير إلى التنافر بين الوعود التي قطعت أثناء الخطابات وتنفيذها الفعال. شعر المجيبون أنه حتى في حالة وجود نصوص وقوانين ووثائق مكتوبة أخرى، فإنها لا تطبق أثناء عمل البرلمان. حتى لو كان النواب يقترحون حلاً، فإنه بالكاد سيتم تنفيذه.

> «نحن نرى فقط أسئلة شفوية، ولا توجد نتائج فعلية.»[42]

إجمالاً، تؤدي جميع الجوانب المختلفة لعدم الرغبة و/أو عدم القدرة على ترجمة الكلام إلى أفعال لتحجيم قدرة المواطنين على تقييم أداء النواب.

بين المشاركين في البحث، كان هناك إدراك واسع النطاق بأن المواطنين ليسوا في وضع يسمح لهم بالحكم على أداء النواب فقط على أساس الأسئلة البرلمانية، فكل ما يقوون على فعله هو مراقبة المسرحيات البرلمانية دون امتلاك الوسائل لتقدير جوهر عملها. المواطنون ليسوا في وضع يسمح لهم برؤية ما صوت عليه النواب، وبالتالي لا يمكنهم فرض المساءلة في هذا الجزء بالذات من ولاية النواب. لدى المشاركين في هذه الدراسة الانطباع بأن النواب يتصرفون كما لو كانوا في الواقع يتخذون إجراءات، ويلقون خطبًا جيدة مثيرة للعاطفة، ولكن في الواقع كانت تلك بالكاد مرتبطة بقضايا مهمة لسبل عيش المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، حتى في حالة تعامل الخطب بالفعل مع قضايا الحياة الواقعية، فإن ثمة تصور مفاده أن أعضاء البرلمان لديهم سلطة محدودة لمتابعة الإشكالات التي أثاروها، بل سلطة أقل لفرض إجراءات سياسية ملموسة لحل قضايا المواطنين. ومع ذلك، أظهرت دراسة حديثة أنه في الواقع قد يتم استخدام الأسئلة البرلمانية من قبل النواب للبحث عن المكافآت الانتخابية، لأن التوصيل الفعال لمطالب المواطنين قد يؤدي إلى إقبال إيجابي على التصويت في الانتخابات في المستقبل[43].

42 مقابلة مع ا، الرباط، أكتوبر 2019.

43 Tafra, 'Pourquoi Pose-t-on Des Questions à La Chambre Des Représentants ?', (لماذا تطرح الأسئلة بالبرلمان؟)2019

ويرجع هذا التقدير المحدود لدور النواب إلى حقيقة أن بعض المستجوبين شعروا أنهم بعيدون عن النواب. على سبيل المثال، يبدو أن النواب لا يتواصلون للحصول على تقدير فعلي لشواغل الناس، وأنه ليس لديهم مكتب يمكن للمرء الذهاب إليه للتعبير عن مشاكله، وأنه لا يوجد رقم هاتف رسمي، وأنه بشكل عام لا توجد معلومات حول كيفية الاتصال بالنائب الذي يمثل ناخباً - إذا كان المواطنون يعرفونه بالفعل. في ملاحظة إيجابية، أشار من أجريت معهم المقابلات إلى أنه إذا سعى البرلمانيون جاهدين ليكونوا أكثر وعيا بشواغل الناس، فأن هؤلاء الناس سيثقون بهم بدرجة أكبر.

في نهاية المطاف، فإن العنصر الوحيد الذي يبدو في متناول المواطنين من أجل تقييم أداء النواب هو ما إذا كان النواب يتناولون الكلمة أم لا خلال الجلسات البرلمانية، من خلال المعلومات (فيديوهات بشكل رئيسي) التي يتم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي. في هذا الإطار، يكون أداء النواب فرديًا ويعتمد على وسائل الإعلام، فيما يفترض فيه أن يكون أشبه بالإعدام دون محاكمة عادلة.

المساءلة

لا تزال قضية غياب المساءلة قائمة عند معالجة أداء النواب. كما لوحظ في القسم الخاص بالجدارة بالثقة، فقد ذكر المجيبون أنهم لا يستطيعون الوثوق في البرلمان لأنه ليس لديهم وسيلة لمساءلة النواب. تتعلق مسألة المساءلة أيضًا بأداء النواب لأن المواطنين يشعرون بأن الانطباعات السلبية (مثل الفساد وعدم الوفاء بالوعود أو تجاهل البرامج الانتخابية وعدم الثقة العامة) لا تُقابل بأفعال تهدف إلى مساءلة النواب. علاوة على ذلك، شعر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أنهم لا يملكون الوسائل اللازمة لإجراء تقييم فعال لجانبين آخرين يتعلقان بالأداء طول مدة اتخاذ النواب للتدابير والتبني الفعلي للمبادرات والأولويات السياسية. فمن جهة أولى، المواطنون ليسوا في وضع يمكنهم من تقييم المدة التي عمل فيها عضو البرلمان على تحقيق نتيجة، وبالتالي لا يمتلكون جميع الوسائل لفهم ما إذا كان النائب يؤدي واجباته بكفاءة أم لا. ومن ناحية أخرى، فإن عدم تقديم النواب برامج محلية ومخصصة لمواطني دائرتهم الانتخابية يصعبان على المواطنين فهم ما إذا كان النجاح (وكذلك الفشل) يجب أن يعزى إلى عضو واحد أو إلى سياسات الحزب.

بشكل عام، شعر المستجوبون بأن النواب نجحوا في تجنب أي نوع من العقوبات التي من المفترض أن تحسابهم على الأداء السلبي. تنبع فكرة أن البرلمان ليس مؤسسة خاضعة للمساءلة من

هذه التصورات، ما يؤدي إلى الاعتقاد بأنه لا يمكن الوثوق بها. وترتبط مشاكل المساءلة ارتباطًا مباشرًا بالانتخابات، نظرًا لأن تغيير اتجاهات التصويت هو إحدى الأدوات الرئيسية التي يمتلك المواطنون لمساءلة النواب.

بيد أن المشاركين في الدراسة، سواء منهم الذين صوتوا أو الذين لم يصوتوا، شعروا بنفس الإحساس إزاء العملية الانتخابية. في كثير من الأحيان، شعر أولئك الذين صوتوا أنهم وقعوا عرضة للتضليل النابع من أن التغيير في نمط التصويت لم ينتج عنه تغيير فعلي، حيث أثبت المرشح البديل الذي صوتوا لصالحه أيضًا أنه خيبة أمل. على نفس المنوال، ذكر أولئك الذين لم يصوتوا استياء الناس الذين صوتوا (وشعروا بالخداع) كسبب رئيسي لاستمرار امتناعهم عن التصويت.

ويتجسد الشعور العام في أن النواب يتصرفون كمرشحين جيدين فقط خلال الحملات الانتخابية، ولكن عندما يتم انتخابهم، فإنهم «يتوقفون عن تمثيلياتهم» ويختفون. وتنبع هذه التصورات من مصدرين رئيسيين للمعلومات: التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي. لا يبدو أن عملية التصويت والعملية الانتخابية غير معترف بهما كفرص للمواطنين للتعبير عن خيبة أملهم في أداء النواب، حيث يبدو أن عملية التصويت نفسها ليس لها تأثير كبير على البرلمان كمؤسسة، حيث لا تساهم هذه الدينامية في تأزيم الدائرة المفرغة المثبطة للتصويت فحسب، ما يزيد من تدهور ثقة المواطنين في البرلمان، ولكن عدم الثقة في البرلمان يرتبط كذلك بنوايا التصويت المستقبلية.

الرسم البياني 48: نية التصويت في الانتخابات المقبلة والثقة في البرلمان

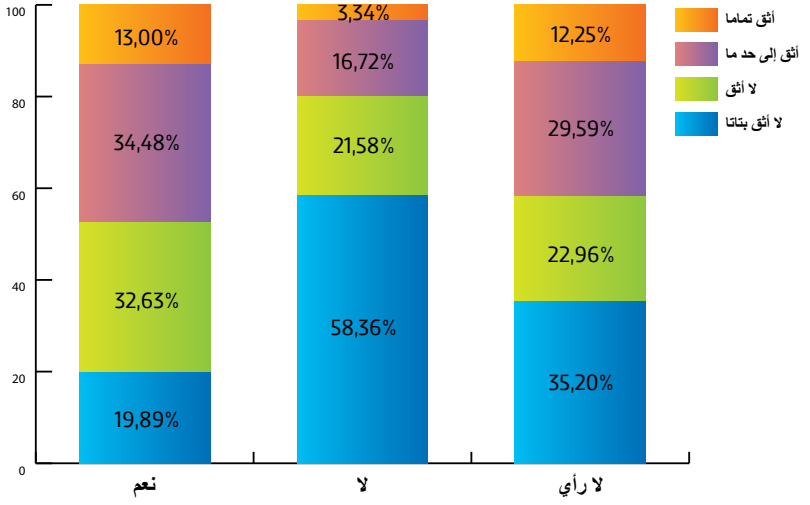

يظهر الرسم البياني أعلاه بوضوح أن أولئك الذين لا يرغبون في التصويت في الانتخابات القادمة لا يثقون بالبرلمان أيضًا (20 في المائة فقط من المستجوبين الذين لا يعتزمون التصويت في الانتخابات القادمة يثقون في البرلمان). في المقابل، يبين الرسم أن الإجراءات الملموسة لزيادة الثقة في البرلمان قد يكون لها تأثير إيجابي على المشاركة في الانتخابات المقبلة.

التواصل

أخيرًا وليس آخرًا، كان يُنظر إلى التواصل (أو عدمه) كمصدر رئيسي لعدم الثقة في النواب، وبالتالي تدهور الثقة في البرلمان كمؤسسة. يُعتبر انعدام التواصل بشأن أنشطة النواب أحد القضايا الهيكلية للبرلمان، ما يعيق وصول المواطنين إلى المعلومات المناسبة لتقييم مصداقية وأداء وقدرات النواب والبرلمان بشكل عام.

على العكس من ذلك، فإن مناقشة مشاكل تواصل مؤسسة البرلمان ودراسة الطرق التي يمكن التغلب عليها يمكن أن يعزز الثقة في هذه المؤسسة بشكل كبير. يُنصح بتوصيل دور وعمل البرلمان بشكل أفضل، بالإضافة إلى توفير المزيد من المعلومات حول أداء النواب، كخطوات أساسية لتحسين الثقة في البرلمان.

نقص فى التواصل؟

خلال المقابلات ومجموعات النقاش البؤرية، تمت الإشارة من طرف المشاركين إلى البرلمان في كثير من الأحيان على أنه مجرد «مسرحية»، وأن التواصل العدواني والصراع الداخلي هما السبيلان الرئيسيان اللذان يظهر بهما النواب اهتمامهم بقضية ما ويثبتون أنهم يؤدون واجباتهم. بالطبع، هذا النوع من التواصل غير موثوق به، وغالبًا ما يشير المواطنون إلى هذه السلوكيات كاستراتيجية لتزييف اهتمام النواب بموضوع معين. وبهذا المعنى، أكد 86 في المائة من المشاركين في استطلاع المعهد أنهم إما غير راضين بتواصل النواب داخل دائرتهم (51 في المائة) أو غير راضين على الإطلاق (35 في المائة) عن تواصل النواب داخل دائرتهم.

الرسم البياني 49: الرضا عن تواصل النواب داخل دائرتك والثقة في البرلمان

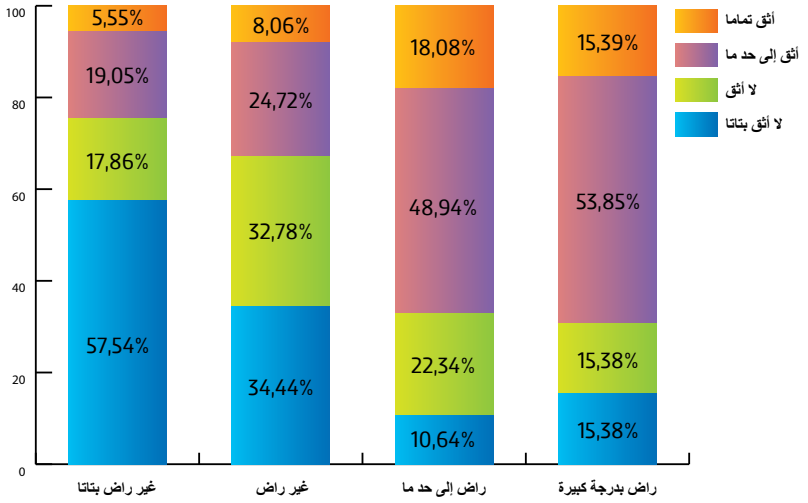

تنعكس هذه المستويات المتدنية من الرضا أيضًا في تدني مستويات الثقة في البرلمان، حيث إن 25 في المائة فقط من المستجوبين غير الراضين على الإطلاق عن تواصل النواب أبدوا ثقتهم في البرلمان. على العكس من ذلك، ترتبط مستويات أعلى من الثقة في هذه المؤسسة بمستويات أعلى من الرضا عن تواصل النواب، ما يؤكد الافتراض القائل بأن التواصل الأفضل يؤدي إلى ثقة أكبر.

إن المشكل المتعلق بإظهار اللحظة التي يناقش فيها النواب ويجادلون خلال الجلسات البرلمانية يكمن في أن الناس يعتقدون أن هذه هي وظيفتهم الوحيدة، وأنه ليس لديهم أية صلاحيات قانونية (مثل اقتراح التشريعات والتصويت عليها). فقد شعر معظم المشاركين أن التواصل الوحيد الذي أتيح لهم بخصوص عمل النواب كان أثناء مشاهدة الجلسات العمومية التي تعقد يوم الاثنين وتبث على شاشة التلفزيون. وحتى في هذه الحالة، شعر معظم المستجوبين أنه من الصعب متابعة الجلسات البرلمانية. ومرد ذلك إلى كل من اللغة المستخدمة والشكل غير الجذاب للمناقشات. ففي بعض الأحيان قد يصادف الناس جلسة البرلمان، لكنهم يشاهدونها فقط لبضع دقائق ولا يستمعون إليها بانتباه، إما لأن الجلسة مملة أو غير لائقة أو ببساطة لأن المناقشات بعيدة كل البعد عن قضايا الناس.

ويتجلى سبب رئيسي آخر لعدم الثقة الذي تم اقتباسه في أوقات مختلفة طوال التقرير هو حقيقة أن تواصل النواب بالمواطنين يحدث فقط بين الدورة الانتخابية والأخرى، وليس طوال فترة

ولايتهم في البرلمان. ومن الواضح أن مثل هذا التواصل المحدود والاستراتيجي يؤثر بشكل كبير على ثقة المواطنين بالنواب. إن الانصات الفعلي لشواغل وشكاوى المواطنين، ولكن أيضًا تقديم الحلول والوعود (على الرغم من احتمال كونها وعودا خاوية)، هي ممارسة لا تحدث إلا خلال الانتخابات. لقد أثيرت دورة حضور وغياب النواب هذه على نطاق واسع كأحد الأسباب الرئيسية وراء عدم ثقة المستجوبين في البرلمان كمؤسسة.

بخلاف ذلك، لا يدري المواطنون ما دور النواب، ولا يملكون الوسائل للتواصل معهم. تستند هذه الملاحظة أيضًا إلى البيانات الكمية التي جمعها المعهد:

الرسم البياني 50 محاولة الاتصال بأحد النواب (بشأن مسألة شخصية أو عامة والثقة في البرلمان

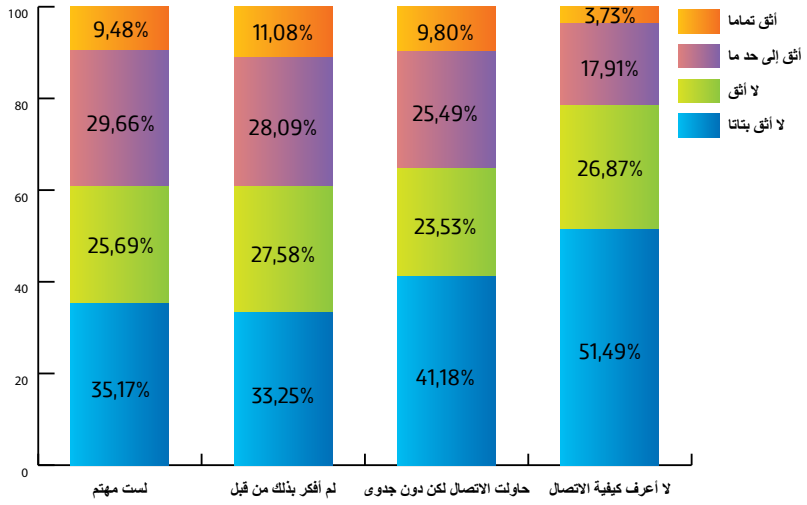

يبدي أولئك الذين لا يعرفون كيفية الاتصال بالنواب بمستوى ثقة أقل في البرلمان مقارنةً مع المستجوبين الآخرين، حيث أظهر أكثر من نصف المستجوبين الذين لا يعرفون كيفية التواصل بالنواب عدم الثقة المطلق بالبرلمان. ولم يحاول معظم المستطلعين الاتصال بنوابهم، أو حتى التفكير في ذلك، إما بسبب الشعور بعدم جدوى الفعل، أو لأنهم لا يعرفون كيفية القيام ذلك. ولم يشعر أي من المشاركين أن بإمكانهم الوصول إلى نوابهم لأنه لم يكن لديهم أي معلومات على الإطلاق عن مكان مكان تواجدهم، أو مكان إقامتهم، أو ما هي الطريقة الصحيحة للوصول، أو حتى الجدوى من الاتصال بهم. علاوة على ذلك، تعتمد هذه القضايا بشكل كبير على الفئات العمرية المختلفة:

الرسم البياني 51: محاولة الاتصال بأحد النواب (بخصوص مشكلة شخصية أو عامة) حسب العمر

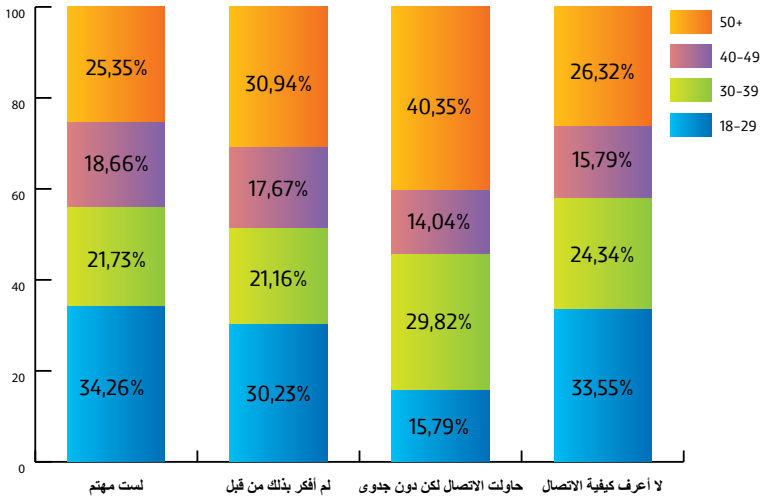

أبدى أصغر المستجوبين سناً أقل درجة اهتمام، ولكنهم أظهروا في المقابل أقل وعي بالطرق التي يمكنهم من خلالها التواصل مع النواب. وكان المستجوبون الذين تزيد أعمارهم عن 50 عامًا هم الفئة التي لم تهتم إطلاقا بالتواصل مع أحد النواب، حيث لم يفكر سوى 31 في المائة منهم في هذا الاحتمال. ومع ذلك، عندما حاولوا القيام بذلك، فشلوا في ذلك بأعلى نسبة (40 في المائة)، مما يشير إلى أن طرق التعامل مع النواب لا يتم تكييفها بالضرورة مع جميع شرائح السكان.

فيما يتعلق بمسألة عدم معرفة أو فهم دور النواب، اشتكى عدد ممن أجريت معهم المقابلات من عدم وجود معلومات حول إحراز التقدم و/أو التوصل إلى الحل بخصوص ملف معين. وعبر المواطنون عن رغبتهم في إعلامهم بتطورات العمل البرلماني، خاصة عندما يتم حل القضايا. وفي نفس السياق، أفاد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أنه لا توجد مصادر معلومات تتعلق بالمشاريع أو القوانين أو السياسات التي يجري سنها. وقد ذكر شخص واحد فقط ممن تمت مقابلتهم أن المعلومات المتعلقة بعمل البرلمان متاحة على الإنترنت ويمكن العثور عليها من خلال القيام ببحث. وأشاروا أيضًا إلى أنهم غالبًا ما يحصلون على معلومات حول مشروع معين أو سياسة معينة من وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن نادرًا ما يهدف هذا التواصل إلى الانخراط في عملية المراقبة والتقييم، كونها في الغالب أداة للاحتجاج المباشر. كما يُنظر إلى نقص التواصل الشفاف بشكل خاص

فيما يتعلق بالقرارات المالية، إذ يساهم عدم عرض مبادرات النواب ونتائجهم في التصور بأن البرلمان عديم الجدوى وغير فعال. إذا تخلف النواب عن عرض النتائج التي حققوها، يشعر المستجوبون أنه ليس لديهم وسيلة لرؤية نتائج عملهم - ويتساءلون في النهاية عن أساس وجودهم كجهات فاعلة سياسية.

ومع ذلك، فإن الشعور العام للمستجوبين هو أن النواب لا يهتمون بشؤون المواطنين وقضاياهم: إنهم ينتمون إلى النخبة البعيدة عن شكاوى الناس العاديين وغير مهتمين بها. علاوة على ذلك، شعروا أن الحالة الوحيدة التي يتصرف فيها النائب فعليًا بشأن قضية معينة هي عندما تلقى هذه القضية الكثير من اهتمام وسائل الإعلام. بيد أنه وحتى في هذه الحالة، لا يُنظر إلى النواب على أنهم يتخذون مبادرة، ولكنهم ببساطة يتفاعلون مع قضية رأي عام ملحة يتم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي.

وسائل التواصل الاجتماعي

أفادت الأغلبية العظمى من العينة المستجوبة أن وسائل التواصل الاجتماعي هي الطريقة الأسهل لمعرفة مستجدات العمل البرلماني. بالإضافة إلى ذلك، فقد اقترح بعض المستجوبين أن أعضاء البرلمان يجب أن يتواجدوا في الحياة الواقعية بدلاً من العالم الافتراضي يميط اللثام على مشكلات هذا الشكل الجديد نسبيًا من التواصل. فمن جهة أخرى، يُنظر إلى وسائل التواصل الاجتماعي على أنها مصدر جديد للمعلومات يساهم في رفع مستوى الوعي حول اختصاصات البرلمان. فقد وصف فايسبوك ويوتيوب كأكثر المنصات استخدامًا للحصول على الأخبار حول البرلمان.

> «لا يمكنك حضور الجلسة بأكملها، لكن يمكنك القيام بذلك عبر فيسبوك لاحقًا»[44]

قد يترتب على زيادة الوعي انخفاض في الثقة في البرلمان لأن المواطنين أكثر إحاطةً بمشاكله - والتي ربما كانت قد توارت وراء نقص المعلومات في الماضي. من ناحية أخرى، يبدو أن المعلومات حول البرلمان على وسائل التواصل الاجتماعي لا تساهم في تشكيل صورة إيجابية عنه. وقد لوحظ ذلك لأن الناس يميلون إلى مشاركة محتوى إعلامي (غالبًا مقاطع الفيديو)، على مواقع التواصل الاجتماعي، بما يتماشى مع آرائهم، وبالتالي خلق انحياز في هذا المحتوى، وأيضًا لأن المحتوى الشائع

44 مقابلة مع ربة بيت ومصممة أزياء. الدار البيضاء، أكتوبر 2019.

وسريع التداول غالبًا ما يرتبط بوقائع أو أحداث سلبية (على سبيل المثال، ما عرف بحادثة أخذ البرلمانيين للحلويات بعد نهاية أشغال افتتاح الدورة البرلمانية / أو مقاطع فيديو لأعضاء البرلمان الذين لا يستطيعون التحدث على نحو صحيح).

ومع ذلك، لاحظ من أجريت معهم المقابلات أيضًا أن النواب يميلون إلى الرد بسرعة على وسائل التواصل الاجتماعي.

> «يمكنك بث إحباطاتك أو مشاكلك على وسائل التواصل الاجتماعي. هذا ما يقربك من البرلمانيين»[45].

لذلك، تقدم وسائل التواصل الاجتماعي فرصة غير مسبوقة للتعبير عن الشواغل المتعلقة بعمل وأداء أعضاء البرلمان وحتى للترافع بشأن مطالب أخرى. وقد بات ذلك ممكنًا نظرًا لأن النواب يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي كمقياس للرأي العام والشعبية. في الوقت نفسه، لا يُشاهد النواب في بعض الأحيان إلا من خلال المحتوى الساخر على وسائل التواصل الاجتماعي. تم استخدام السخرية في كثير من الأحيان كاستراتيجية للتعبير عن الإحباط من النظام السياسي في المغرب. فضلا عن ذلك، شعر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أن وسائل التواصل الاجتماعي قد تكشف أسرار النواب وممارساتهم الفاسدة. وقال بعض المستطلعين الأكثر تشكيكًا إن أعضاء البرلمان يقررون القضايا التي يجب مراعاتها اعتمادًا على رأي وسائل التواصل الاجتماعي.

في الختام، فإن وسائل التواصل الاجتماعي هي سيف ذو حدين، إذ أنها تعمل على ربط جسور التواصل بين أعضاء البرلمان وشواغل المواطنين، وبالتالي يحتمل أن تتقلص الفجوة بينهم وتزداد الثقة، لكنها تكشف أيضًا نقاط ضعف النواب وأداءهم الضعيف، وبالتالي تسهم في تقليل الثقة في قدرتهم على حل المشاكل.

إن الخلط بين دور البرلمان والنواب الذين أشرنا إليهم أعلاه يرتبط أيضًا ارتباطًا وثيقًا بالطريقة التي يتم من خلالها توصيل عمل البرلمان والنواب. ونظرًا لأن العمل خارج الجلسات العمومية لا يتم عرضه على التلفزيون أو وسائل التواصل الاجتماعي، لم يذكر أي من المستطلعين العمل الذي يتم خارج النقاش الرسمي، خاصة عمل اللجان البرلمانية، التي تمثل جزءًا كبيرًا من عمل النواب. وبالتالي، فإن انعدام التواصل الجيد ينطوي على تصور خاطئ لعمل البرلمان - مما يؤدي في نهاية

45 مقابلة مع سيدة تعمل في معمل خياطة. الدار البيضاء، أكتوبر 2019.

المطاف إلى تدهور صورته وتقليل الثقة العامة فيه. بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاهدة الناس لوزراء معينين، أو رئيس الحكومة، في البرلمان مع النواب يتسبب في ارتباك خفي حول الأدوار.

اختلافات التواصل بين البرلمان والبلديات

تم تقديم البلديات باستمرار كعنصر مقارن لتقييم الكيفية التي يمكن للنواب من خلالها تحسين عملهم - وهكذا كان الحال بالنسبة للتواصل. في الواقع، شعر المستجوبون عمومًا أن البلديات تمكنت من التواصل بشكل أفضل من النواب، وأنها كانت أكثر قابلية للوصول إلى المواطنين العاديين، وأنها قد تمكنت بشكل عام من تطوير نوع من التواصل المؤسسي. هنا يظهر الفرق واضحا بين البلديات و أعضاء البرلمان، الذين أصبحوا ينظر إليهم على أنهم بعيدون عن المواطنين، إضافة إلى عدم تواجدهم المادي في محيطهم / حيهم وعدم وجود قنوات تواصل مناسبة للتواصل معهم.

كان الجانب المادي لحضور النواب محوريًا أيضًا، إذ لم يكن الناس يعرفون ما إذا كان لديهم الحق في دخول و/ أو زيارة البرلمان، أو حتى مجرد مراقبة مداولات الجلسة العمومية، مما ساهم في فكرة أن البرلمان مؤسسة بعيدة المنال.

ومرة أخرى، فإن المقارنة مع البلدية لافتة للنظر، حيث يدرك المستجوبون تمامًا أنه يمكنهم ببساطة الدخول إلى المبنى.

في بعض الأحيان، تسبب تداخل أدوار رئيس البلدية والنائب في زيادة عدم الثقة. علاوة على ذلك، اعتقد البعض أنه من الضرورة أن يكون الشخص رئيسًا للبلدية أولا حتى يصبح عضوًا بالبرلمان، لدرجة أن بعض الأفراد سعوا للحصول على دور رئيس البلدية حتى يتمكنوا من الوصول إلى البرلمان.

كان تقسيم العمل بين البلدية والبرلمان أيضًا غير واضح تمامًا، حيث كان يقتصر بشكل أساسي على فهم البلدية ككيان يتعامل مع القضايا المحلية والبرلمان كمؤسسة تعمل على المستوى الوطني. وفيما يتعلق بتقسيم العمل، كان من غير الواضح إلى أي مدى تعاونت هاتان المؤسستان على المستوى السياسي. على سبيل المثال، لم يكن من الواضح ما إذا كان للبلديات (أو الإدارات المحلية الأخرى) دور في توصيل القضايا المحلية إلى النواب.

وجهة نظر النواب البرلمانيين حول الثقة في البرلمان

كما ذكر أعلاه، تضمن بحث المعهد أعضاء البرلمان أيضًا. سيتم تضمين وجهات نظرهم في التقرير حول مسألة الثقة (وعدمها)، وبالتالي إضافة عناصر تكميلية لتصورات المواطنين. كما قدموا بعض التوصيات حول كيفية التغلب على أوجه القصور هذه، بهدف تحسين عملهم وما يترتب على ذلك من زيادة في الثقة بهم.

بشكل عام، اعتبر النواب الذين شاركوا في البحث أن انعدام الثقة قضية معقدة ولا يوجد حل جاهز لهذه المشكلة، خاصةً لأنها مرتبطة بالعقبات المؤسساتية وكذلك بالسياق التاريخي الأوسع لهذه المؤسسة. يدرك النواب أن القضايا التي يواجهونها في أداء عملهم تعزز التقدير السلبي الذي يشعر به المواطنون - وبالتالي تتزايد عدم الثقة. إذا كان النواب يعتقدون أن بعض التصورات مرتبطة بتحيز لدى المواطنين تجاههم، فقد أدركوا أيضًا أن هناك قيودًا ملموسة على عملهم وأن لها تأثيرًا مهمًا على الثقة. في هذا الصدد، كان تقييم النواب يتعلق بشكل رئيسي بالعلاقة بين البرلمان والحكومة، ونقص الموارد (البشرية والمادية على حد سواء) للقيام بعملهم بشكل فعال. علاوة على ذلك، فإنهم يدركون الدور الهام الذي يؤديه التواصل في عملهم وكذا تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الطريقة التي يُنظر بها إلى سلوكهم. وسنقوم في الأجزاء الموالية باستجلاء معالم هذه الديناميات بالتفصيل.

تصورات البرلمان

إذا لم يتمتع البرلمان بصورة إيجابية لدى الغالبية العظمى من المستجوبين، فقد اعترف النواب الذين شملهم الاستطلاع بأنهم على علم بهذه الصورة السلبية لدرجة أنهم أكدوا أنهم يعتقدون أن البرلمان هو المؤسسة الأكثر انتقادًا من قبل العموم. على سبيل المثال، ذُكر أن الاحتجاجات الشعبية في المغرب غالبًا ما تتم أمام البرلمان (ونادرًا ما تكون أمام مقر الوزارات على سبيل المثال). ومع ذلك، اعتبر جميع النواب الذين تمت مقابلتهم أن هناك نقصًا في تقدير العمل البرلماني وأن العديد من الافتراضات التي تقوم على التصور السلبي للبرلمان عاطفية ولا تستند غالبًا إلى الحقائق الموضوعية.

إن القضايا المتعلقة بامتيازات التقاعد هي مثال على هذا التحيز الواضح. في حين اعتبر المواطنون أن التعويض الذي يحصل عليه النواب هو ريع يستهلك ميزانية الدولة بشكل أساسي، اعتبر النواب أن الأموال التي يتلقونها لا تتناسب مع حجم العمل الذي يقومون به، وأنهم كانوا أفضل حالًا من

الناحية المالية بشغلهم ووظائفهم السابقة. وأشار نائب إلى أن المواطنين نادراً ما يعرفون المبلغ الفعلي لهذا التعويض، لكنهم ينزعون للمبالغة. لتصويب هذه النزعة، اقترح هذا النائب إخبار المواطنين برواتبهم بشفافية[46]. وبجدر الإشارة إلى أن امتيازات النواب، وتحديداً نظام التقاعد المعمول به حاليًا، تعد أحد أبرز أسباب عدم الثقة في البرلمان. لذلك، قد يساهم العمل على هذه المسألة في استعادة الثقة. مثال آخر على هذا الاستخفاف الذي ذكره أحد أعضاء البرلمان هو الكم الكبير من العمل وراء القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة؛ ففي نظره لا يعرف المواطنون مقدار الجهد المبذول من أجل إصدار هذا القانون، من تطوير الدراسات، إلى عقد جولات متعددة من المشاورات مع الخبراء، ودراسة تقارير مختلفة[47].

في الوقت نفسه، يفهم النواب عمومًا أسباب الانتقاد تجاه عملهم ويربطونه بعدد من العوامل والعقبات التي تعترض العمل البرلماني. أولاً، حقيقة أن السياق السياسي الحالي لا يسمح بإنشاء نظام برلماني مستقل وفعال هو أمر تم الاعتراف به من قبل العديد من النواب الذين تمت مقابلتهم - ولكن أيضًا من قبل عدد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وفي مجموعات النقاش البؤرية. علاوة على ذلك، اعتبر العديد من النواب أن الانتماءات الإيديولوجية/الحزبية (وما ينتج عنها من التوازنات السياسية) تشكل عقبة ملموسة أمام عملهم داخل البرلمان. على وجه التحديد، يساهم الاختلاف الإيديولوجي والأجندة السياسية المتباينة (للأحزاب السياسية الخاصة بها) في عدم القدرة على العمل بكفاءة نحو إجماع عام يخدم مصلحة المواطنين والدولة. وفي هذا الصدد، فإن الصلاحيات المحددة للبرلمان داخل النظام المغربي قد كانت تعيق عمل النواب أكثر فأكثر: فقد اعتبروا أنهم يفتقرون إلى السلطة والآليات والأدوات اللازمة لأداء واجباتهم بشكل فعال، وخاصة مساءلة الحكومة.

العلاقات بين البرلمان والحكومة

حتى لو أدت مراجعة دستور 2011 إلى توسيع دور البرلمان ووظائفه، لا يزال النواب يعتبرون أن سلطاتهم محدودة للغاية «على أرض الواقع». ويتجلى ذلك بشكل ملموس في هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وافتقارها إلى التعاون، وانعدام التنسيق والمرونة. اتفق أغلب النواب الذين أجريت معهم مقابلات على أن مثل هذه الهيمنة وعدم التعاون مع البرلمان الذي أظهرته الحكومة

46 مقابلة مع النائب البرلماني ا، الرباط، أكتوبر 2019.
47 مقابلة مع النائب البرلماني د، الرباط، أكتوبر 2019

هو أبرز عقبة تقوض وظائفهم البرلمانية. على سبيل المثال، لفت النواب الانتباه إلى أن العديد من قطاعات الحكومة تجيب بعد تأخير طويل (في حالة تم الرد) على الأسئلة المكتوبة التي طرحها النواب، مما يجعل آليات المساءلة غير فعالة. ناهيك عن اتفاق واسع بين النواب على أن الآليات المستخدمة لتتبع تدابير الحكومة وممارسة الرقابة الفعالة ومساءلتها غير كافية وغير فعالة. كما يؤدي عدم التمكن من مراقبة عمل الحكومة إلى تجاهل التوجيهات الصادرة عن البرلمان، مما يترك النواب في موقف ضعيف ويعزز عدم ثقة المواطنين بهم. وقد أكد النواب مجدداً أن ضعف التنسيق والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يعيق في نهاية الأمر العملية التشريعية. كما أشار أحد النواب الذين تمت مقابلتهم إلى أن الحكومة رفضت أو سحبت بعض التعديلات التي اقترحها البرلمان للمساهمة في الإنتاجية التشريعية[48].

وشدد بعض النواب على ضرورة التعاون والتكامل بين جميع المؤسسات التي تحكم المغرب، لأن ضعف مؤسسة واحدة (منتخبة أو غير منتخبة) يؤثر على أداء باقي المؤسسات أيضًا. فكثيرا ما ذكر النواب أهمية تحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كوسيلة حاسمة لتحديد دور البرلمان كهيئة تشريعية.

الموارد البشرية والمادية

على عكس الصورة الشعبية للبرلمان كمؤسسة منعمة، انتقد جميع النواب الذين تمت مقابلتهم عدم كفاية الميزانية المخصصة، حيث إنهم مجبرون على استنفاد مواردهم الشخصية لأداء المهام الموكلة إليهم. سواء كان ذلك للتنقل محليا و/أو وطنيا، أو لتوظيف الخبراء لإجراء الدراسات والبحوث، أو أداء راتب الموظفين المساعدين (موظفي المجموعات البرلمانية على وجه الخصوص)، يعتقد النواب أن الموارد المخصصة لهم غير كافية للقيام بعملهم.

قارن النواب وضعهم مع الدول الأخرى، مستشهدين بالدول الغربية على وجه الخصوص، حيث يتم توفير المستشارين والموظفين المخصصين للنواب في كثير من الأحيان لمساعدتهم في البحث والتنسيق مع المواطنين. في المقابل، يوجد في المغرب عدد محدود من المساعدين الإداريين الذين يوظفهم البرلمان ككل وليس لفائدة النواب فقط. وقد أعرب العديد من النواب عن صعوبة أداء عملهم التشريعي

48 مقابلة مع النائب ب، الرباط، أكتوبر 2019.

دون دعم الموارد الخارجية، من خبراء الوزارات و/أو مؤسسات البحث العلمي. وقال موظف برلماني رفيع المستوى في مقابلة مع المعهد المغربي لتحليل السياسات إن مجلس المستشارين قد أنشأ مركز أبحاث، لكن ميزانيته المحدودة تؤثر سلبًا على أدائه. فضلا عن ذلك، اشتكى موظفوها الإداريون (بمعدل موظف واحد لكل 5 أو 6 نواب) من أنهم يقومون بإجراء أبحاث بالإضافة إلى المهام الموكلة إليهم، وأنهم يجب أن يحصلوا على مكافأة مناسبة لقاء العمل الإضافي[49].

علاوة على ذلك، فإن عدم تخصيص مكتب لكل نائب داخل البرلمان يساهم أيضًا في زيادة المسافة بين المواطنين والنواب، لأنه من الصعب على المواطنين التواصل معهم لتقديم مطالبهم. غالبًا ما ذكر هذا العنصر من قبل من أجريت معهم المقابلات أثناء بحثنا، ملاحظين الاختلاف الكبير في التواجد بين النواب وغيرهم من المسؤولين المحليين المنتخبين (وغير المنتخبين). في الواقع، يدرك النواب أن المسؤولين المحليين (على سبيل المثال، أعضاء المجالس المنتخبة في البلدية) أقرب إلى مشاكل المواطنين وغالبًا ما يؤدون دور «الوسطاء» بين المواطنين والنواب - الذين يجب عليهم عندئذ تلبية مطالب المواطنين على المستوى الوطني. كما اعترف النواب الذين تمت مقابلتهم بالدور الكبير للسلطات المحلية (خاصة القائد والباشا والعمال) في الحكم المحلي.

عندما سئل البرلمانيون عن إمكانية طلب موارد لوجستية وبشرية لمساعدتهم على أداء مهامهم، اعتبروا أن مثل هذا الطلب سوف يأتي بنتائج عكسية في هجوم إعلامي كبير، ما قد يعزز السخط الشعبي. علاوة على ذلك، اعتبر أحد النواب أن هناك بعض الآليات التي يمكن استخدامها دون الحاجة إلى أموال إضافية والتي يمكن أن تساعد في التغلب على هذه العقبات التنظيمية[50]. من بني هذه الحلول، هناك إمكانية اللجوء إلى الاستشارات القانونية والخبرة في مختلف القطاعات الحكومية من خلال العلاقات الحزبية. وذكّر نائب آخر بأن مراعاة التوصيات والتقرير الذي قدمته مؤسسات الدولة الأخرى يمكن أن يحسن عملهم بشكل كبير[51]. يجب استخدام موارد الأحزاب السياسية أيضًا، لأنها تتمتع بخبرة واسعة في العديد من المجالات وشبكات واسعة من الخبراء المستعدين باستمرار للمساهمة في صياغة القوانين المتعلقة بمجال خبرتهم. علاوة على ذلك، اقترح أحد النواب الذين تمت مقابلتهم أنه يجب السماح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات بالانخراط في العملية التشريعية من خلال تقديم مقترحاتهم، وإشراكهم في الدورة التشريعية بطريقة دائمة وأكثر انسيابيةً

49 مقابلة مع م، موظف رفيع المستوى بالبرلمان، الرباط، 2019.
50 مقابلة مع النائب البرلماني ج، الرباط، أكتوبر 2019.
51 مقابلة مع النائب البرلماني ه، الرباط، أكتوبر 2019.

[52]. والجدير بالذكر أن التقارير التي تعدها مراكز البحوث تلعب دورًا مهمًا في تعزيز عمل البرلمان. وكما لاحظ أحد النواب الذين تمت مقابلتهم، يمكن للمؤسسات البحثية أن تقدم أبحاثًا موضوعية ومحايدة تعزز إنتاجية النواب[53].

التواصل ووسائل التواصل الاجتماعي

يدرك النواب أن هناك عراقيل ملموسة في التواصل مع المواطنين وأن البرلمان بشكل عام يتمتع بصورة سلبية للغاية. كما هو موضح أعلاه، فإن هذه الصورة السلبية ترجع بشكل رئيسي إلى السلوك السلبي في الجلسات العمومية، بما في ذلك رداءة النقاش، والأداء المحدود للمؤسسة ككل. ويمكن القول إن قنوات التواصل المؤسسية للبرلمان ضعيفة وغير قادرة على تغيير النظرة السلبية للبرلمان. علاوة على ذلك، يعتقد النواب أن مقدار العمل الفعلي الذي يقوم به النواب ليس واضحًا من خلال قنوات التواصل المؤسسية للبرلمان، مما يعزز تصور البرلمان كمؤسسة قائمة على الريع، حيث لا شيء ينجز.

وبناءً على ذلك، تنامى دور وسائل التواصل الاجتماعي على مدار السنوات الماضية كبديل يمكن من خلاله للنواب التواصل مع ناخبيهم وغيرهم. واتساقا مع ما تم تسليط الضوء عليه في تقريرنا، اعتبر النواب أن وسائل التواصل الاجتماعي سيف ذو حدين: فهي تساهم في تعزيز التواصل مع المواطنين ومتابعة قضايا الناس. ومع ذلك، فقد كانت المصدر الرئيسي لتراجع الثقة. يتفق النواب الذين تمت مقابلتهم بالإجماع على أن وسائل التواصل الاجتماعي جعلت العمل البرلماني موضوعًا للسخرية. مع اهتمام المواطنين أكثر باتباع «الضجة» على الشبكة العنكبوتية. يعتبر بعض البرلمانيين أن وسائل التواصل الاجتماعي أضرت بشكل كبير بالعمل البرلماني وأفسدت سمعة الفاعلين السياسيين.

ومع ذلك، يدرك النواب أن وسائل التواصل الاجتماعي لا تمثل غالبًا الصورة الكاملة لواقع المجتمع. من جهة، لا يترتب على الدعم الواسع و/ أو التشويه على وسائل التواصل الاجتماعي بالضرورة نتائج سلبية خلال الانتخابات. على سبيل المثال، لاحظ أحد أعضاء البرلمان أن الدعم الشعبي الضخم الذي ظهر على وسائل التواصل الاجتماعي لفدرالية اليسار الديمقراطي خلال الانتخابات التشريعية لعام 2016 لم يتطابق مع النتيجة النهائية لذلك الحزب، والذي حصل على 2.83 في المائة «فقط»

52 مقابلة مع النائب البرلماني ز، الرباط، أكتوبر 2019.
53 مقابلة مع النائب البرلماني و، الرباط، أكتوبر 2019.

من الأصوات. ومن ناحية أخرى، فإن هؤلاء المواطنين الذين لديهم إمكانية ولوج وسائل التواصل الاجتماعي ليسوا بالضرورة أغلبية الناخبين. فقد لاحظ نائبان أن الطبقات الشعبية الدنيا التي ليست ممثلة على الشبكات الاجتماعية هي المحدد الحقيقي للواقع السياسي للبلاد، وهي غالباً ما لا تتمكن من ولوج وسائل التواصل الاجتماعي، فهي مشغولة بنضالاتها اليومية.

الخلاصات

إن تدني مستويات الثقة في البرلمان المغربي يرجع إلى عدد من العوامل. أولاً، يشعر المواطنون بالقلق من دوافع النواب في أداء وظائفهم. وقد أشار البحث إلى شيوع تصور مفاده أن عمل النواب في البرلمان يتبع إملاءات أجندة الحزب، أو الأسوأ من ذلك، أجندة تسعى إلى تحقيق مصالح شخصية، بدلاً من أداء واجبهم في خدمة المواطنين والبلاد. ويستند هذا التصور إلى كل من إخلاف الوعود التي قطعت أثناء الحملات الانتخابية وعدم التناسب الملحوظ في رواتب النواب واستحقاقات التقاعد مع عملهم.

لقد تبين أن امتيازات الراتب والتقاعد هي قضايا رئيسية تؤثر سلبًا على مصداقية النواب، نظرًا لعدم تناسبها مع الوضع الاقتصادي العام للبلد والعمل الفعلي الذي يقوم به البرلمان.

علاوة على ذلك، فإن فهمًا جزئيًا وأحيانًا خاطئا لدور - وصلاحيات - كل من البرلمان والنواب يساهم أيضًا في تقليل الثقة، حيث يؤثر فهم قدرات البرلمان بشكل كبير على إدراك المواطنين لجدارة المؤسسة وأداء العاملين فيها.

وقد أدى عدم وجود إجراءات فعالة لتحسين وتجويد قطاعي التعليم والرعاية الصحية إلى انخفاض الثقة في البرلمان بشكل كبير، إذ يعد العمل على إصلاح هذين القطاعين أولوية مركزية بالنسبة للمغاربة، كما يعتبر التقاعس مصدرا رئيسيا لعدم الثقة في البرلمان. إضافة إلى أن التفاوتات في الدخل أساسية في تصور أداء البرلمان، حيث ارتبطت مستويات الثقة بالرضا عن الوضع الاقتصادي العام، والأهم من ذلك، بالمستوى الخاص لمتوسط دخل الأسرة.

يؤدي الأداء الضعيف لأعضاء البرلمان أيضًا إلى الإضرار بمصداقيتهم، مما يزيد من تآكل الثقة في البرلمان. علاوة على ذلك، يشعر المواطنون أنهم يفتقرون إلى عناصر للحكم على أداء النواب. وينتج

عن العراقيل التي تحول دون فهم عمل النواب وتقييمه في تجاوز للأسئلة الشفوية، فضلاً عن عدم وجود آليات قائمة على الأدلة لعرض أعمال النواب وعملهم ونتائجهم، تدهور تصور المواطنين لأداء البرلمان - مما يؤدي إلى تآكل الثقة في هذه المؤسسة بشكل كبير.

يشعر المواطنون أيضًا أنهم يفتقرون إلى وسائل ملموسة لمساءلة النواب. ويُنظر إلى الانتخابات على أنها الإستراتيجية الوحيدة المقدمة للتمكن من مساءلة النواب، لكن الشعور بأن تغيير أنماط التصويت لن يؤثر على الموقف هو أمر ينتج عنه استياء كبير وعزوف، وهو ما يشكل في الآن نفسه كلا من الجواب على مشكلة فقدان الثقة وسببها.

وأخيرًا، يعد انعدام التواصل المناسب بين النواب والمواطنين بمثابة غرفة صدى لجميع القضايا المذكورة أعلاه، حيث لا يشعر المواطنون أنه يمكنهم فهم العمل الفعلي للنواب، ولا يعتقدون أنه يمكنهم التواصل مع عضو في البرلمان لإيجاد حل لمشكلة ما. كما تم تسليط الضوء على قضايا التواصل من قبل النواب أنفسهم، إذ يعتقدون أن المواطنين لا يدركون العمل الفعلي للنائب. في هذا الإطار، عرضت وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير عمل النواب على المواطنين. فمن ناحية، تضاعف تقنيات المعلومات من إمكانية التواصل بين المواطنين والنواب، ومن ناحية أخرى تضخم صدى السلوك السلبي لأعضاء البرلمان. كما ستتوقف الكيفية التي تؤثر بها آليات التواصل ووسائل التواصل الاجتماعي على الثقة، على سلوكيات النواب.

التوصيات: كسب الثقة

يمكن ترجمة البحث المكثف الذي أجراه المعهد المغربي لتحليل السياسات حول الثقة المؤسسية في المغرب إلى بعض التوصيات الملموسة التي قد تكون بمثابة أساس لتحسين الثقة. قد يكون من غير الضروري ترجمة استنتاجاتنا في الفصل الأول الخاص بالثقة الإجتماعية إلى توصيات نظرا للبعد الشخصي الذي ينظم الثقة الاجتماعية. ويهدف عملنا إلى وصف واستكشاف الديناميات التي تؤثر على المؤسسات الاجتماعية (مثل الأسرة والجيران، وما إلى ذلك)، وقد يكون مفيدًا لتعميق فهم بعض الديناميات الاجتماعية في المغرب. في المقابل، فإن الاعتبارات المتعلقة بالمؤسسات التي تمت دراستها في فصلي الثقة السياسية والثقة في البرلمان تتيح فرصة لاقتراح بعض التوجهات لتحفيز التفكير في كيفية لرفع مستوى الثقة في المغرب. إن الهدف من هذا القسم هو تقديم بعض التوصيات لاستعادة الثقة في المؤسسات المغربية.

بادئً ذي بدء، تطرق القسم المتعلق بالثقة السياسية إلى الضرر الهائل للفساد المستشري على ثقة المغاربة. يجب أن تكون الإجراءات الملموسة لمكافحة الفساد سريعة وهادفة. كما ينبغي أن تزجر هذه الإجراءات السلوكيات الفردية من جهة، وتستهدف الفساد في تقديم الخدمات (الخاصة والعمومية) من ناحية أخرى. وينبغي أن يهدف القضاء على الفساد في قطاعات تقديم الخدمات، وخاصة في قطاعي التعليم والرعاية الصحية، وإلى تكريس هذه الخدمات كحقوق للمواطنين، وليس كامتياز لا يتأتى ولوجه إلا لأغنى شرائح المجتمع، ناهيك عن أنه لا يمكن أن يكون الفساد هو الحل.

في الأساس، يتوق المواطنون إلى إسماع صوتهم. لذلك، يجب إمداد المواطنين بوسائل فعالة وجوهرية للمساءلة الدقيقة لجميع المؤسسات السياسية. ويرمي إنشاء آليات مساءلة جديدة، ولاسيما بالنسبة للمؤسسات غير المنتخبة، إلى تزويد المواطنين بأدوات ملموسة تمكنهم من ضمان إعمال حقوقهم. كما يجب أن يكون المواطنون في وضع يمكنهم من إعمال حقوقهم. ففي حالة حدوث خلل في المؤسسات السياسية، يجب محاسبة المسؤول. حتى في حالة المؤسسات السياسية المنتخبة، يجب أن تضمن آليات المساءلة للمواطن أنه سيتم اتخاذ إجراءات. وما دام انعدام الثقة في الأحزاب السياسية يستتبع نقصًا غير متناسب في الثقة في جميع المؤسسات السياسية المنتخبة الأخرى، فإنه يتعين أن تكون تصرفات الأحزاب السياسية أساسية. عند محاولة تعزيز الثقة، من المهم تفعيل الآليات التي تضمن إعمال

الممارسات الديمقراطية داخل الأحزاب، ولاسيما من خلال محاسبة ممثليهم في حالة الأداء الضعيف وتجنب إعادة الترشيح في حالات اقتراف سلوك سيء.

يرتبط تحسن مستويات الثقة في البرلمان ارتباطًا وثيقًا بسلسلة من السياسات العمومية التي تهدف إلى لتحسين الوضع العام في المغرب. وقد قدم المستجوبون مجموعة واسعة من قطاعات المجتمع المغربي التي هي في أمس الحاجة للاهتمام بها. أولاً وقبل كل شيء، أوضحوا أنه من الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات لتحقيق تحسن جذري في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم. كما تعتبر الخطوات الملموسة لزيادة متوسط دخل المغاربة (بما في ذلك تخفيض الضرائب على الدخل) وتحقيق الشعور بالأمان فيما يتعلق بسبل العيش أمرًا بالغ الأهمية لزيادة الثقة. وتشمل التوصيات الأخرى تقديم المزيد من فرص العمل والحد من معاناة الطبقة الوسطى من حيث جودة الخدمات المقدمة لهم ورفع جودة القطاعات الاستراتيجية. إن من الضروري كذلك اتخاذ إجراءات للحد من التفاوتات العميقة الموجودة في المغرب الحالي، لأنها تمثل السبب الكامن وراء الانخفاض المستمر في الثقة.

علاوة على التغيير في السياسات، شعر المواطنون بشدة أن إحدى القضايا الرئيسية والأكثر إلحاحًا تتعلق بامتيازات التقاعد، والتي إذا تم حذفها، ستزيد الثقة في البرلمان بشكل كبير. إذا كان الإلغاء الكامل للامتيازات يبدو هدفًا سياسيا شاقا، فسيكون من المناسب على الأقل التفكير في القيام بتقليص مهم لهذه المزايا في إطار إصلاح محتمل لنظام التقاعد للنواب - ما سيسهم أيضًا في زيادة الثقة في البرلمان.

ويتجلى السبيل المهم الآخر لزيادة الثقة في البرلمان في الوفاء بوعود النواب. إن إظهار المزيد من الاهتمام الحقيقي بدوائرهم الانتخابية، والوفاء بالوعود وحل القضايا المجتمعية الملموسة عناصر رئيسية لبناء الثقة في النواب، وبالتالي زيادة الثقة في البرلمان. وقد كان الشعور العام للمجيبين يكمن في أنه يجب على النواب تجنب تقديم وعود قد لا يتمكنون من الالتزام بها كما شعر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أنهم يجب أن يركزوا بالأحرى على مجموعة محددة من مطالب المواطنين، والعمل عليها وتقديم الأدلة على الإنجازات حتى يتسنى لهم أن يتميزوا على نحو جلي عن أسلافهم. إن ذلك أمر حاسم بالنسبة لعنصر الجدارة بالثقة، حيث أن الوفاء بالوعود التي تم تقديمها طوال ولاية أعضاء البرلمان بشكل أفضل يساهم في بناء ثقة المواطنين في الدافع الذي يحفز النواب من أجل القيام بعملهم.

إن من الضروري أن يستلزم أي تحسين في استراتيجيات التواصل الخاصة بالنواب تحسينًا في كمية ونوعية المعلومات. فمن الناحية الكمية، يحتاج المواطنون إلى أن يكونوا أكثر إلمامًا بالطريقة التي يعمل بها النواب، والطريقة التي يتم بها العمل البرلماني والنتائج التي يحققونها. أساسا، يحتاج المواطنون إلى رؤية تغيير ملموس. إن الاستياء الواسع من العمليات السياسية (والمؤسسات) يعززه الشعور بأنه بغض النظر عما يفعلونه، فلن يتغير شيء. وستؤدي السياسات والتواصلات القائمة على الأدلة دوراً هاماً في تعزيز الثقة في المؤسسات السياسية. من الناحية النوعية، يشعر المواطنون أن حضور النواب يجب أن يكون أكثر واقعية، من حيث الاستمرارية (أي: ليس فقط خلال الانتخابات ولكن طوال فترة ولايتهم (ووجودهم) أي: زيادة قربهم المادي من المواطنين الذين يمثلونهم). على سبيل المثال، يجب على النواب أخذ زمام المبادرة لتقديم أنفسهم إلى المواطنين والبحث عن طرق استباقية أخرى للتعامل مباشرة مع المواطنين وأن يكونوا أكثر انتباهاً لمطالبهم وطموحاتهم. في نهاية المطاف، يجب أن يُترجم ذلك أيضًا إلى آليات أفضل تنظيماً وتكييفًا وشمولية وأكثر شفافية للتواصل مع النواب. من المهم أيضا التذكير بالدور الأساسي للعلاقات بين الأشخاص في جميع أنواع الثقة، وتقليص المسافة بين النواب والمواطنين.

المؤلفون والمشاركون

د. محمد مصباح مدير المعهد المغربي لتحليل السياسات وزميل مشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في معهد تشاثام هاوس. د. مصباح عالم اجتماع سياسي يركز أبحاثه على السلطوية والحركات الشبابية والإسلام السياسي، بالتركيز على شمال إفريقيا.

عمل سابقًا باحثًا في مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة، وكما اشتغل باحثًا غير مقيم في مؤسسة كارنيغي الشرق الأوسط، وزميلًا في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (Stiftung Wissenschaft und Politik، SWP) في برلين. إضافة إلى هذا، عمل سابقًا كخبير لوزارة الاتصال المغربية.

د.رشيد أوراز، خبير اقتصادي وعضو مؤسس للمعهد المغربي لتحليل السياسات. حصل د. أوراز على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي من جامعة ابن زهر بأكادير. ركزت أطروحته على دور المؤسسات والرأسمال البشري في التنمية الاقتصادية في المغرب. وتتم دعوة د. أوراز أيضًا في الصحف والبرامج التلفزية من أجل النقاش والتعليق على القضايا الاقتصادية في جميع أنحاء العالم العربي.

السيد فرانسيسكو كولين هو باحث دكتوراه غير مقيم في مجموعة أبحاث الابتكار المدني في المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية (لاهاي)، ويعمل السيد كولين على المشاركة المدنية والمواطنة النشطة من خلال العرائض المحلية في المغرب. يقترن انخراطه الأكاديمي مع الديمقراطية التشاركية المغربية بالتزام طويل الأمد بالتربية المدنية، كما أثبتت ذلك سنوات الخدمة في جمعية الشباب «برلمان الشباب الأوروبي». عمل السيد كولين أيضًا كخبير في مؤسسة هينريش بول-الرباط، حيث شارك في قسم الديمقراطية وحقوق الإنسان للمساعدة في البحث الأساسي وتطوير المشاريع وتسهيل ورش العمل.

السيد امرؤ القيس طلحة جبريل عمل سابقا كباحث مساعد بالمعهد المغربي لتحليل السياسات، خبير في الجيوسياسية، في السياسات العمومية وفي الدراسات المستقبلية. اشتغل لمدة خمس سنوات كمستشار تقني للمندوب السامي للتخطيط، هو كذلك الباحث المحلي للمنظمة "شراكة الحكومة المنفتحة". شارك في عدة أوراش عمل مع منظمات ألمانية كالمجلس الألماني للعلاقات الخارجية ومنظمة "فريدريش ابيرت شتيفتونغ". وأجرى بحثًا في مكتبة الكونغرس مع د. جيريمي غان حول أصول الفصل بين الكنيسة والدولة في الولايات المتحدة. امرؤ القيس حاصل على درجة البكالوريوس من جامعة الأخوين في القانون الدولي من جامعة SOAS وشهادة التعليم التنفيذي من مركز مولر في جامعة كامبريدج (المملكة المتحدة) في القيادة والسياسة العمومية. وهو أيضًا مشارك في برامج Future Leaders Connect و New Narratives للمجلس الثقافي البريطاني.

السيدة مها غازي هي طالبة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة محمد الخامس الرباط-أكدال)، حصلت مها على الماجستير بمرتبة الشرف في الدراسات الدولية والسياسية من نفس الجامعة. إلى جانب الاشتغال على أطروحتها الأكاديمية ومشاريعها البحثية حول القضايا الأمنية، فهي تركز على البحث الميداني في السياسات العمومية والإصلاحات السياسية والاتصالات. كما أنها شاركت في العديد من المؤتمرات الدولية ونشرت العديد من الدراسات.

فهرس الرسوم البيانية

دورة الثقة السياسية 20

الرسم البياني 1 الثقة في الجيران اعتمادا على الشعور بالأمان في الحي 30

الرسم البياني 2: الثقة في معظم الناس اعتمادًا على الشعور بالأمان في الحي 30

الرسم البياني 3: الثقة في الأصدقاء حسب العمر 37

الرسم البياني 4: هل تقبل أن يكون لك صديق إنْ ...؟ 38

الرسم البياني 5: الثقة في الجيران حسب منطقة المنشأ 39

الرسم البياني 6: الثقة بالجيران حسب متوسط دخل الأسرة الشهري 40

الرسم البياني 7: الشعور بالاطمئنان في الحي حسب متوسط دخل الأسرة الشهري 40

الرسم البياني 8: في رأيك، هل يثق المغاربة في بعضهم البعض؟ 42

الرسم البياني 9: هل تثق في معظم الناس؟ 42

الرسم البياني 10: تصور الفساد والثقة في نظام العدالة 50

الرسم البياني 11: الثقة في نظام العدالة حسب متوسط دخل الأسرة الشهري 51

الرسم البياني 12: الثقة في المدارس الخاصة حسب العمر 53

الرسم البياني 13: الثقة في المدارس العمومية حسب العمر 53

الرسم البياني 14: الثقة في المدارس الخاصة حسب متوسط دخل الأسرة الشهري 55

الرسم البياني 15 الثقة في المدارس العمومية حسب متوسط دخل الأسرة الشهري 55

الرسم البياني 16: مستوى التعليم حسب متوسط دخل الأسرة الشهري 57

الرسم البياني 17: الثقة في الرعاية الصحية الخاصة حسب العمر 59

الرسم البياني 18: الثقة في الرعاية الصحية العمومية حسب العمر 59

الرسم البياني 19: الثقة في الرعاية الصحية الخاصة حسب متوسط دخل الأسرة الشهري 60

الرسم البياني 20: الثقة في الرعاية الصحية العمومية حسب متوسط دخل الأسرة الشهري 61

الرسم البياني 21: العلاقة بين تصور الفساد والثقة في الرعاية الصحية العمومية 63

الرسم البياني 22: الثقة في القوات المسلحة موزعة على مناطق المغرب 65

الرسم البياني 23: الثقة في قوات الشرطة مقسمة حسب المناطق المغربية 65

الرسم البياني 24: الثقة في الشرطة حسب متوسط دخل الأسرة الشهري 67

الرسم البياني 25: تصور الفساد والثقة في قوات الشرطة 68

الرسم البياني 26: الثقة بمنظمات المجتمع المدني حسب الفئة العمرية 70

الرسم البياني 27: الثقة بمنظمات المجتمع المدني مقسمة إلى جماعات قروية وحضرية 72
الرسم البياني 28: الثقة في النقابات حسب متوسط دخل الأسرة الشهري 74
الرسم البياني 29: الثقة بالحكومة والرضا عن اتجاه البلد 76
الرسم البياني 30: الثقة في الحكومة من خلال الرضا عن الجهود المبذولة لمكافحة الفساد 77
الرسم البياني 31: نوايا التصويت في الانتخابات المقبلة والثقة في الحكومة 78
الرسم البياني 32: متابعة السياسة والثقة في الأحزاب السياسية 80
الرسم البياني 33: تصور الفساد والثقة في الأحزاب السياسية 81
الرسم البياني 34: أشكال المشاركة السياسية 83
الرسم البياني 35: طرق المشاركة حسب العمر 84
الرسم البياني 36: الفرق بين الجنسين ممن أجابوا بنعم على السؤال: هل سبق وأن شاركت في أحد الأشكال التالية؟ 85
الرسم البياني 37: الفجوة بين المشاركة القروية والحضرية ممن أجابوا بنعم على السؤال: هل سبق وأن شاركت في أحد الأشكال التالية؟ 87
الرسم البياني 38: تصور الفساد حسب العمر 88
الرسم البياني 39: الرضا عن جهود الحكومة لمحاربة الفساد حسب المستوى التعليمي 89
الرسم البياني 40: المشاركة في الانتخابات الأخيرة حسب تصور الفساد 90
الرسم البياني 41: نية التصويت في الانتخابات المقبلة حسب تصور الفساد 90
الرسم البياني 42: الثقة في البرلمان حسب العمر 95
الرسم البياني 43: الثقة في البرلمان حسب الجنس 95
الرسم البياني 44: المعرفة بدور البرلمان والثقة فيه 101
الرسم البياني 45: الرضا عن توجه البلد والثقة في البرلمان 104
الرسم البياني 46: الرضا عن الوضع الاقتصادي الحالي للبلد والثقة في البرلمان 105
الرسم البياني 47: الثقة في البرلمان حسب متوسط دخل الأسرة الشهري 106
الرسم البياني 48: نية التصويت في الانتخابات المقبلة والثقة في البرلمان 111
الرسم البياني 49: الرضا عن تواصل النواب داخل دائرتك والثقة في البرلمان 113
الرسم البياني 50 محاولة الاتصال بأحد النواب (بشأن مسألة شخصية أو عامة) والثقة في البرلمان 114
الرسم البياني 51: محاولة الاتصال بأحد النواب (بخصوص مشكلة شخصية أو عامة) حسب العمر 115

الملاحق

الملحق 1: الثقة الاجتماعية والسياسية بين النظرية والممارَسة

قبل الانخراط في البحث، أجرى المعهد المغربي لتحليل السياسات مراجعة شاملة للأدبيات حول موضوع الثقة. دعم هذا الأمر تطوير بحثنا من خلال وضعه ضمن المناقشات الحالية حول الثقة، وكذلك من خلال ضمان إجرائه مع مراعاة الدقة أكاديمية. ويجب أن تكون مراجعة الأدبيات عملية مستمرة في البحث الأكاديمي، حيث أنها تتكشف بعد الفهم المتطور لموضوع الدراسة.[54] وتقدم مراجعة الأدبيات مسارات جديدة للإصدارات المستقبلية لعملية البحث من خلال وضع نتائجنا في متناول الباحثين الأكاديميين والخبراء.

وتقدم هذه المراجعة ملخصًا دقيقا ومفصلاً للنقاشات الحالية ونقطة انطلاق مفيدة لدراسة موضوع الثقة.

ما هي الثقة؟

في اللغة العربية، تشتق كلمة «ثقة» من فعل «وثق» الذي يحيل إلى معان مختلفة كالاعتماد على شخص، التيقن من شيء، والموثوقية[55]. يقدم قاموس مريام-ويبستر الإنجليزي تعريفا مشابها لكلمة «ثقة» وهو كالتالي:

1 - أ: الاعتماد المطلق على شخصية أو قدرة أو قوة أو حقيقة شخص أو شيء. ب: شخص توضع فيه الثقة. 2 - أ: الاعتماد على شيء ما مستقبليا أو احتماليا: الأمل[56].

54 كاثرين هير وجاري ل أندرسون، «تصميم الطائرة أثناء الطيران: تقديم مقترح وكتابة الرسالة»، في أطروحة البحث العملي: دليل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. بقلم كاثرين هير وجاري ل أندرسون (Teller Road, 2455 Thousand Oaks California 91320 United States) منشورات سيج (SAGE). 2005. الصفحات 88-70. https://doi.org/10.4135/9781452226644.n5.

55 معجم المعاني. https://www.almaany.com/ar/dict/arar/%D9%88%D8%AB%D9%90%D9%82/%D9%8E

56 قاموس مريام-ويبستر الإنجليزي. https://www.merriam-webster.com/dictionary/trust

يشمل هذا التعريف متغيرات القدرة والشخصية والقوة والحقيقة بالإضافة إلى الاعتماد على المستقبل؛ يبين هذا الأمر بأن الثقة مفهوم يتطور بمرور الوقت وله خاصية الإيمان بقدرة شيء ما أو شخص ما.

تُعرف الثقة بين الأشخاص في علم النفس بأنها «الثقة بأن]المرء[سيجد ما يرجوه]من الآخر[بدلاً من ما يخشاه»[57]. وفقًا لهذا المنظور البني-شخصي، فإن الثقة هي حالة نفسية أو توجه الشخص الذي يمنح ثقته اتجاه شريك معين (الموثوق به) الذي يكون بينه وبين الشخص المانح لثقته علاقة مترابطة (أي أن هذا الأخير يحتاج إلى تعاون الشخص الموثوق به لتحقيق النتائج أو الموارد)[58]. من ناحية، يفترض الفهم النفسي للثقة أن الثقة هي سمة شخصية أساسية حيث يميل الأفراد الذين يثقون إلى التفاؤل بينما يميل الأفراد الذين لا يثقون إلى التشاؤم.

ومن ناحية أخرى، من منظور اجتماعي، غالبًا ما تكون الثقة مفهوما اجتماعيًا مرتبطًا بقضايا اجتماعية - مثل مستويات التعليم والدخل[59]. يبرز عنصر الجدارة بالثقة في دراسة الثقة، حيث يوجد فرق بين تقييم الفرد للموقف (الثقة) وتقييمه للآخرين (الجدارة بالثقة). وفي الواقع، «إذا كان شعور الفرد بالثقة يعتمد على التجارب المتراكمة، فإنه يرتكز على ما نشعر به اتجاه جدارة الآخرين بالثقة وفقًا لتصرفاتهم في الماضي أو ما يتوقع منهم في المستقبل[60]».

برزت الثقة في الحياة الاجتماعية والسياسية من قبل الفلاسفة عبر التاريخ. في إحدى أولى دراسات مفهوم الثقة، قال كونفوشيوس أن المتطلبات الأساسية للحكومة هي السلاح والغذاء والثقة، فإذا لم يستطع القائد أن يحتفظ بالعناصر الثلاثة، فيجب عليه ترك السلاح والطعام أولاً - أما الثقة فهي أمر بالغ الأهمية. وفي تحليلاته (Analects)، ناقش مفهوم «شين» (Xin)، وهي فكرة أن يفي الشخص بما يقول وأن يكون صادقا أولا من أجل خلق علاقة مثمرة مع شخص آخر[61].

57 إ دوتش، «الثقة والشك: ملاحظات نظرية»، حل النزاع، 1973، 76-143 (ص 148).
58 جيفري سيمبسون، «الأسس النفسية للثقة «، الاتجاهات الحالية في علم النفس، 16.5 (2007)، 264–68 (ص 264).
59 إيريك أوسلانر، دليل أكسفورد حول الثقة الاجتماعية والسياسية، تم تعديله بقلم إريك م. أوسلانر (دار نشر جامعة أكسفورد، 2017) ،1، ص. 37 https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190274801.001.0001.
60 كينيث نيوتن، ديتليند ستول، وسونيا زميرلي، الثقة الاجتماعية والسياسية، بقلم إريك م. أوسلانر (دار نشر جامعة أكسفورد، 2017) ،1، ص. 40 https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190274801.013.20.
61 سيسيليا وي، «شين»، الثقة، وأخلاق كونفوشيوس، الفلسفة في الشرق والغرب، 61.3 (2011)، 516–33 http://www.jstor.org/stable/23015356.

لقد توسّع المؤرخ المغاربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر في هذا البعد الأفقي للثقة بمعناها الأوسع مع شرحه للعصبية، الذي يُترجم إلى «الشعور الجماعي» أو الروابط الاجتماعية القوية والشعور بالتضامن داخل المجموعة، ما يخلق التماسك الاجتماعي. ويعتقد ابن خلدون أن ما يظهر على أنه حالة فوضى التي تميز حياة مجموعة مستقرة تخلق التماسك الاجتماعي وتعزز الثقة، في حين أن التحول الحضري يدمرها[62]. ورأى أيضا أن التفاعل بني العصبية والسلطة الملكية هو جوهر التغيير الاجتماعي، وشرح قيام الحضارات وأفولها على أساس هذه العلاقة المتغيرة[63].

لقد حدد الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو بعد عدة قرون الخصائص السياسية للثقة في ميثاق العقد الاجتماعي. فعندما يوافق المواطنون على أن يخضعوا لحكم ما، فإنهم يضعون ثقة ضمنية في ممثليهم، ما يشكل أساس الحكومة الشرعية[64]. ناقش ألكسيس دي توكفيل فكرة الثقة والتمثيل في إطار العلاقة بين النشاط النقابي والمشاركة السياسية والديمقراطية. وأوضح أهمية الجمعيات في إنشاء شبكة علاقات تساعد على إرساء أساس الثقة الاجتماعية المعممة. تتم دراسة هذا النوع من «الثقة الترابطية» الآن في مجال « الرأسمال الاجتماعي»[65].

أصبحت الثقة موضوعا للدراسة في البحث الأكاديمي بعد الحرب العالمية الثانية. وكان سيدني فيربا وغابرييل ألموند من أوائل من شرحا السياق الاجتماعي للثقة لتوكفيل وعلاقته بالثقافة السياسية؛ ففي عملهما الأساسي «الثقافة المدنية: المواقف السياسية والديمقراطية في خمس دول» (1963)، قاما بتحليل استطلاعات عامة حول التواصل الاجتماعي للمواطنين عبر خمس دول (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا والمكسيك) بهدف جمع قاعدة البيانات المتعلقة بعلاقات المواطنين بالدولة وببعضهم البعض. كما يؤكدان أن الثقة الاجتماعية والتعاون عنصران أساسيان في الثقافة المدنية للبلد (معايير ومواقف كل من المواطن العادي والنخبة السياسية) وبالتالي فهما عنصران حاسمان في الديمقراطية.[66] وقد وجدا، على سبيل المثال، أن انخفاض مستويات الثقة في ألمانيا وإيطاليا والمكسيك

62 غيلنر، إرنست (2000) «الثقة والتماسك والنظام الاجتماعي»، في جامبيتا، دييغو (معدل). الثقة: إنشاء وتدمير العلاقات التعاونية، الطبعة الإلكترونية، قسم علم الاجتماع، جامعة أكسفورد، الفصل 9، ص 142 157-.

63 مارك مهند عياش، «إعادة التفكير في السياسة الاجتماعية من خلال ابن خلدون وأرسطو»، التدخلات، 19.8 (2017)، 1193-1209 https://doi.org/10.1080/1369801X.2017.1347054.

64 ماثيو سيمبسون، روسو: دليل الحائرين (بلومزبري للنشر، 2007).

65 مارك وارن، «الثقة والديمقراطية»، في دليل أكسفورد للثقة الاجتماعية والسياسية، تم تعديله بقلم إريك م. أوسلانر (دار نشر جامعة أكسفورد، 2017)، 1، ص. 83 https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190274801.013.5.

66 سيدني فيربا و غابرييل ألموند، الثقافة المدنية: المواقف السياسية والديمقراطية في خمس دول (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1963).

يحد من قدرات المواطنين على التعاون مع بعضهم البعض والتأثير على حكوماتهم، في حين أن مستويات الثقة العالية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تسهل الوصول إلى ديمقراطية تفاعلية. وربما كان عمل فيربا وألموند أكثر تأثيرًا في طرح التحليل المنهجي والشامل لعديد من البلدان في دراسة السياسة المقارنة: أثبتت هذه الاستطلاعات واسعة النطاق أنها فعالة في توسيع أبعاد دراسة ثقة.

أوضح روبرت بوتنام بعد ذلك فكرة الثقة في سياق « الرأسمال الاجتماعي» الذي يعرفه على أنه «سمات التنظيم الاجتماعي مثل الشبكات والمعايير والثقة الاجتماعية التي تسهل التنسيق والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة». وقد افترض في كتابه «البولينغ وحيدا: انهيار المجتمع الأمريكي وإعادة إحياءه» (2000) [67] أن ضعف الروابط الاجتماعية منذ الستينيات يتعلق بانخفاض العضوية الجمعياتية، وهي فئة تعرف على نطاق واسع على أنها مشاركة في المنظمات الاجتماعية[68]. يتمنر هذا المفهوم بـ «شبكات التضامن المدني المتبادل المنظم» ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بمستويات الثقة بين الأشخاص. يحلل بوتنام عددًا كبيرا من استطلاعات الرأي العام والعلوم الاجتماعية ويعتقد أن التوجه نحو عدم الثقة له آثار قوية على مستقبل المؤسسات الديمقراطية. يؤكد منتقدو عمله أن المؤسسات التي يحللها - من نوادي الكتاب إلى الصليب الأحمر، مروراً ببطولات البولينغ - اعتباطية وغير كافية لتكون مؤشرات دالة على المشاركة الاجتماعية. يجادل البعض بأن هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل أكبر على التغير التاريخي وتحدده، ولاسيما دور المؤسسات والهيئات في الحياة اليومية[69]. فيما يجادل آخرون في منهجية بوتنام، خشية من أن اعتماده الشديد على التحليل الإحصائي يمكن أن يطبق مفهوم الرأسمال الاجتماعي، مما يضيف قيمة أخلاقية ومعنوية لما يجب أن يكون مصطلحًا محايدًا[70]، إلا أن عمل بوتنام كان حاسما في توضيح مدى تعقيد الرأسمال الاجتماعي وجعله في طليعة النقاش الفكري.

حاول نقاش أكاديمي حديث دمج مفاهيم الثقة الاجتماعية والسياسية، ففي كتابه «دليل أكسفورد حول الثقة الاجتماعية والسياسية»، يميز إريك أوسلاتر بشكل أساسي بين الثقة المخصصة والثقة المعممة، فالثقة المخصصة حسب إريك هي الإيمان بـ «المجموعة» (التي نشعر بالانتماء إليها) بينما

67 روبرت د. بوتنام، البولينغ وحيدا: تراجع الرأسمال الاجتماعي في أمريكا، مجلة الديمقراطية، 6.1(1995)، 65-78 (ص67) https://doi.org/10.1353/jod.1995.0002.

68 البولينغ وحيدا: انهيار المجتمع الأمريكي وإعادة إحياءه (2000) (سيمون وتشاستر، 2000.).

69 كارل بوغز «الرأسمال الاجتماعي والخيال السياسي: البولينغ وحيدا» لروبرت بوتنام، النظرية والمجتمع، 30.2 (2001)، 281–97.

70 بوب إدواردز ومايكل وفولي، «المجتمع المدني والرأسمال الاجتماعي ما بعد بوتنام»، عالم السلوك الأمريكي، 42.1 (1998)، 39-124 .

الثقة المعممة (أو الاجتماعية، الأفقية) هي الثقة التي لا تعتمد على أي مجموعة أو غرض محدد[71]، وبالتالي فإن الثقة الاجتماعية تتعلق بالاعتقاد بأنه يمكن الوثوق بمعظم الناس. علاوة على ذلك، الثقة هي «توقع» وليست سلوكًا، كما أن الثقة الاجتماعية تشمل فكرة أنه يمكننا أن نتوقع من الآخرين أن يتصرفوا مع أخذ مصالحنا الفضلى بعين الاعتبار.

في هذا الصدد، يعرّف باربر الثقة على أنها مجموعة من «التوقعات المكتسبة اجتماعيا والمؤكدة اجتماعيا لدى الناس تجاه بعضهم البعض وتجاه المنظمات والمؤسسات التي يعيشون فيها، وأيضا تجاه النظم الاجتماعية الطبيعية والأخلاقية التي تحدد الفهم الأساسي لحياتهم[72].»

إضافة إلى ذلك، يجب التمييز بين الثقة المعممة والمخصصة والثقة السياسية، التي تعرَّف بأنها الثقة في مؤسسات أو أنظمة الحكومة - قدرة وعزم محددين - إما للقيام بما هو صواب أو لخدمة مصالحك[73]. فضلا عن ذلك، تم تصور الثقة السياسية (أو الرأسية) أيضًا على أنها «الدرجة التي يرى الناس بها أن الحكومة تحقق نتائج تتوافق مع توقعاتهم»[74] و» اعتراف الناس بسلطة الحكومة واستعدادهم لقبول نتائج القرارات الحكومية لأنهم يعتقدون أن السياسيين يتصرفون بشكل عادل[75]». تُدعم هذه التعاريف العناصر الأساسية للثقة السياسية حيث إن «الاعتقاد بأن النظام السياسي أو جزء منه سيحقق النتائج المرجوة حتى لو تُرك مهملا»[76].

يمكننا تحديد أربعة متغيرات رئيسية لتقييم ثقة الناس في الحكومة ضمن مفهوم الثقة السياسية: ثقتهم في كفاءة الحكومة والموثوقية والأداء وأخيرا التواصل. أما من حيث الجوهر، فإن قدرة الحكومة على التواصل بشكل فعال يعزز زيادة كفاءتها وموثوقيتها وأدائها. من أجل الحكم على عمل مؤسسة حكومية - وبالتحديد مقدار الثقة التي يمنحها المجتمع إليها - يجب على المرء أن يكون قادرا على فهم الاختلافات بين الإيمان (أي الإيمان بقدرة مؤسسة ما على الأداء بفعالية)، والثقة (ما يعكس اعتقادا

71 إريك م. أوسلانر، «دراسة الثقة»، تم تعديله: إريك م. أوسلانر (دار نشر جامعة أكسفورد، 2017)، https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190274801.013.39.

72 برنارد باربر، «المنطق وحدود الثقة»، 1983، ص. 149.

73 إريك م. أوسلانر، 1، ص. 4

74 مارك ج هيثرنجتون، لم الثقة مهمة: تراجع الثقة السياسية وزوال الليبرالية الأمريكية (دار نشر جامعة برينستون، 2005)، ص. 9

75 مارك هوغ وصونيا زميرلي، الثقة السياسية: لماذا يهم السياق، (منشورات ECPR،2011) ص.3؛ نيل سبيرينغز، «الثقة والتسامح عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: منظور مقارن لتأثير الانتفاضات العربية»، السياسة والحكم، 5.2 (2017)، 15-4، https://doi.org/10.17645/pag. v5i2.750.

76 تيانجيان شي، «القيم الثقافية والثقة السياسية: مقارنة بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان»، السياسة المقارنة. 33.4 (2001)، 401، https://doi.org/10.2307/422441.

عقلانيا أو عاطفيا في الدافع الخيري وقدرة الأداء لدى طرف آخر)، والشكوكية (الحكم المعلق)، والتشاؤمية أو الكلبية(السلبية الشديدة)[77].

لقد أعقب هذه الأعمال التأسيسية تزايد الأبحاث حول الثقة الاجتماعية والسياسية، وقد تم تفسير العوامل الكامنة وراء علاقات الثقة هذه من خلال العديد من الدراسات، بدءا من الاختلاف الجيني إلى التفاوت في الدخل، ولكن جميعها لها قاسم مشترك: محاولة فهم الأسباب الجذرية للانفصال في مجتمعنا. ومع ذلك، غير أنه على الرغم من تطور أدب الثقة السياسية، لا تزال هناك خلافات حول كيفية دراسة الثقة.

قياس الثقة: التحديات المنهجية

تناقش أدبيات أكاديمية حديثة أخرى تحديا أساسيا في قياس الثقة: كيف نحدد أسباب وآثار الثقة؟ حيث ترتبط الثقة الاجتماعية والسياسية بالعديد من المتغيرات المترابطة؟ ما يجعل من الصعب عزو أي عامل كسبب لعامل آخر[78]؟ أضف إلى ذلك أنه من المستحيل تحديد ما الذي يشكل ماذا: هل الثقة في المؤسسات هي التي تشكل الثقة الاجتماعية؟ أم أنها العكس؟ ففي حين أشار بعض المفكرين إلى أن الثقة في المؤسسات المحايدة والنزيهة تشكل بالفعل الثقة الاجتماعية[79]، جادل آخرون بأن هذه المؤسسات تتوقف على الثقة الاجتماعية أيضا[80].

وهذا يطرح السؤال الأساسي: هل الثقة تجربة حياتية أم مجرد تصور؟

الثقة الاجتماعية هي مفهوم متعدد الأبعاد ومحدد السياق. المقاربة السوسيولوجية المتداولة في تعريفها هي «تصرف الشخص أو اعتقاده بأن الآخرين - بغض النظر عن من هم - هم على استعداد للتصرف بشكل لا يضر به[81].» وهذا على النقيض من الثقة المخصصة، وهي الثقة التي يشعر بها المرء

77 بيبا نوريس، «الإطار المفاهيمي للدعم السياسي»، دليل الثقة السياسية، تم تعديله بقلم صونيا زميرلي وتوم. و. ج. فان دير مير (إدوارد إلغار للنشر)، ص 19 - 32 (ص 19)، https://doi.org/10.4337/9781782545118.00012.

78 نيوتن، ستول، وزميرلي، 1، ص. 41.

79 بو روثستين وديتليند ستول، «الدولة الرأسمال الاجتماعي: النظرية المؤسساتية للثقة المعممة»، السياسة المقارنة، 40.4 (2008)، 441–59، https://doi.org/10.5129/001041508X12911362383354.

80 إريك م أوسلانر، أسس الثقة الأخلاقية (مطبعة جامعة كامبريدج، 2002)، ص. 42.

81 نيل سبيرينغز، «الثقة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الأثر المبني على السياق للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدينية للمواطنين»، مراجعة سوسيولوجية أوروبية، 35.6 (2019)، 911-894 (ص 895)، https://doi.org/10.1093/esr/jcz038.

نحو شخص قريب منه[82]. يجادل بعض الباحثين بأن الثقة المخصصة أقل أهمية للنمو الاقتصادي العام للبلاد وللتماسك الاجتماعي، وغالبًا ما يشار إليها بـ»الجانب المظلم» للرأسمال الاجتماعي[83].

يجادل البعض في الأدبيات بأن الثقة متوقفة على الأشخاص والظروف، ولذلك، وحدها الأسئلة التي تحدد بالضبط هدف وظروف الثقة تبدو منطقية، إلا أن علماء الاجتماع أنفسهم عجزوا عن الاتفاق على ما يشكل الثقة أو يعرفها وبالتالي لا يمكن توجيه اللوم لتصور المستطلع بسبب غموضه أو عدم صلته[84]. ويعتبر مقياس روزنبرغ عادة مقياسًا موثوقا وصالحا لقياس الثقة[85]، إضافة إلى هذا تتضمن الثقة أيضًا عنصرا زمنيا: يمكن للثقة أن تتغير وفقًا للظروف والأحداث ضمن إطار زمني محدد.

في المقابل، يمكن تفكيك الثقة السياسية (أو المؤسسية) إلى مجموعتين مختلفتين: الثقة في المؤسسات المنتخبة مثل البرلمان، ورؤساء الدول، والوزارات، والنقابات، والثقة في المؤسسات غير المنتخبة مثل الشرطة والمحاكم والإدارات والخدمات المدنية.

بدون الثقة في المؤسسات ستصبح الديمقراطية وجميع أوجهها غير قابلة للتطبيق، مما سيؤدي إلى انعدام الأمان والحرية الشخصية ودعم الرعاية والحماية والخدمات المصرفية والمعاشات التقاعدية والتقسيم الاقتصادي للعمل الذي يخلق الثروة. ففي الواقع عندما يشير المرء إلى الثقة في مؤسسة ما، فإن ذلك يعادل الثقة في شخص يشغل منصبا محددا بالقواعد التي تشكل المؤسسة[86].

إن الفرق الأساسي بين الثقة الاجتماعية والثقة المؤسساتية هو أن هذه الأخيرة غير معروفة[87]. أي عندما يقرر المواطن ما إذا كان سيثق في مؤسسة ما، فإنه يبني هذا القرار على ثلاثة عوامل:

82 سبيرينغز، «الثقة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الأثر المبني على السياق للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدينية للمواطنين «، ص. 895.

83 سبيرينغز، «الثقة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الأثر المبني على السياق للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدينية للمواطنين «، ص. 895.

84 راسل ج. دالتون وهانزديتر كلينجمان، «المواطنون والسلوك السياسي»، دليل أكسفورد للسلوك السياسي، تم تعديله بقلم راسل دالتون وهانز- ديتر كلينجمان (دار نشر جامعة أكسفورد، 2007)، ص. 4، https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780199270125.003.0001.

85 دالتون وكلينجمان، ص. 5.

86 كلاوس أوفي، «كيف يمكننا أن نثق بمواطنينا؟»، في الديمقراطية والثقة، تم تعديله بقلم مارك إي وارين (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1999)، ص 87-42 (ص 76-65)، https://doi.org/DOI: 10.1017/CBO9780511659959.003.

87 وارن، 1، ص. 88.

التعريف المعياري للأدوار؛ معرفة دوافع الشخص الموثوق به (لكسب الموثوقية)؛ والعقوبات لإبقاء الشخص الموثوق به خاضعًا للمساءلة (نظرا لعدم معرفة مدى التزامه بالمنصب).

وبعبارة أخرى، تعتمد أحكام الثقة المبررة على المؤسسات على تطابق (أ) معرفة المعايير المؤسساتية المشتركة بين الشخص المانح للثقة والشخص الموثوق به و(ب) معرفة الشخص المانح للثقة لدوافع الشخص الموثوق به، والتي يمكن استنتاجها من (ج) الدور المهني والعقوبات التي تجعل شاغلي المنصب مسؤولين عن معايير المنصب. وبشكل عام، عندما تكون عناصر أحكام الثقة المبررة هذه معروفة ومتاحة للجميع، فإن الثقة المؤسساتية ستدعم النظام الديمقراطي[88].

إطار دراسة الثقة

بصفة عامة، هناك طريقتان لدراسة الثقة وهما ما تسميان بالمقاربة «من أسفل» والمقاربة «الفوقية». فعلى المستوى الفردي «من أسفل» يمكن أن تأخذ الثقة بعدا علميا من خلال النظريات البيولوجية والسيكولوجية حيث لا يختلف التكوين البيولوجي والنفسي للشخص حسب الموقف، ما يعني أنه يمكن فهم هذه الخصائص على أنها «مرساة» المواقف والسلوك. يجب أن تكون الثقة خاصية قابلة للانتقال حتى تتأثر بالبيولوجيا؛ ولمعرفة ما إذا كان الحال كذلك، استخدم الباحثون دراسات معتمدة على التوائم لاختبار ما إذا كان يمكن العثور على أوجه التشابه الجيني في مستويات الثقة بين مجموعات التوائم[89]. أما فيما يتعلق بعلم النفس، تعتبر الثقة من السمات الأساسية للشخصية. فعند قياس سيكولوجية الثقة، غالبًا ما يشير العلماء إلى «العوامل الخمسة الكبرى للشخصية » التي تلخص بنية سمات الفرد من خلال الأبعاد الخمسة التالية: الانفتاح والضمير والانبساط والوفاق والاستقرار العاطفي. لكل من هذه العوامل الخمسة تأثيرات على المستويات المحتملة للثقة الاجتماعية والسياسية[90]. يقوم العلماء بتوليف هذه العوامل مع استطلاعات حول الثقة لقياس العلاقة بني الثقة والشخصية.

88 وارن، 1، ص. 88.

89 ماثيو كوفي وآخرون، «التأثيرات البيولوجية والسيكولوجية على الثقة المتبادلة والسياسية»، في دليل أكسفورد للثقة الاجتماعية والسياسية، تم تعديله بقلم إريك م. أوسلانر (دار نشر جامعة أكسفورد، 2017)، أنا، ص. 120 https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190274801.013.11.

90 كوفي وآخرون، 1، ص. 127.

تستند النظريات البيولوجية والسيكولوجية إلى بحث تجريبي سليم إلا أنها تظل محدودة النطاق بسبب عدم التطرق إلى تأثير البيئة على الفرد. ولفهم الثقة بشكل كامل، يجب النظر إلى العوامل السيكولوجية والبيولوجية كمرساة يمكن أن تتأثر بالسياقات الاجتماعية الأوسع.

يمكن أيضًا تحليل ثقة الفرد تقنيا بواسطة نظرية الاختيار العقلاني .(Rational Choice Theory) تفترض هذه النظرية أنه يتم تحديد عقلانية الفرد وقراراته بناء على الحسابات المعرفية لقيمة وفائدة فعل ما. وبتطبيقها على الثقة، تؤكد النظرية أن الثقة هي عملية معرفية؛ فمن المرجح أن تتحقق الجدارة بالثقة عندما ترتبط مصالح «الشخص المانح للثقة» بمصالح «الشخص الموثوق». في حين أن هذه النظرية تشترك في العديد من الافتراضات مع الاقتصاد الكلاسيكي الحديث ونظرية اللعبة، يجادل مؤيدو نظرية الاختيار العقلاني بأن اهتمامات الشخص يمكن أن تستمد ليس فقط من المكاسب الفردية ولكن أيضا من المكاسب الاجتماعية، مما يعني أنه يمكن تحفيز الناس على الثقة من خلال القيم الجوهرية والقيم الخارجية[91]. ومع ذلك، يؤكد منتقدو النظرية أنها تغفل «الاندماج الاجتماعي»، أو السياق المؤسساتي أو الاجتماعي أو الثقافي للوضع.

تتناقض هذه النظريات التي تنبني على الأفراد مع المقاربة «الفوقية» التي تركز على المجتمعات أو الجماعات ككل. تخلص هذه الفكرة إلى «ارتباط قوي بين الثقة والتجانس، والثروة الوطنية والمساواة في الدخل وغياب الفساد ومستويات مختلفة من الحكم الديمقراطي[92]»، وتسند مسؤولية أكبر لدور المؤسسات والسياسات الوطنية التي تؤثر على الظروف التي تبنى فيها الثقة الاجتماعية والسياسية. ترتبط الثقة بشكل أساسي بالخصائص الجماعية لمجتمعات بأكملها بدلاً من مجموع التجارب الفردية. يمكن النظر إلى هذه النظرية على أنها فضفاضة وغير دقيقة، لأنها لا تأخذ في الاعتبار تنوع التجارب الفردية.

91 كارين س. كوك وجيسيكا ج. سانتانا، «الثقة والاختيار العقلاني»، في دليل أكسفورد للثقة الاجتماعية والسياسية، تم تعديله بقلم إريك م. أوسلانر (دار نشر جامعة أكسفورد، 2017)، https://doi.org/10.1093/oxford-hb/9780190274801.013.4.

92 نيوتن، ستول، وزميرلي، 1، ص. 39.

سياسة الثقة

وكما هو موضح أعلاه، فإن الثقة عنصر أساسي في السياسة؛ ويمكن القول أن «الثقة السياسية هي بمثابة الغراء الذي يحافظ على تماسك النظام والزيت الذي يعمل على تشحيم آلة السياسة»[93]. تقدم دراسة الروابط التي تجمع بين السياسة والثقة رؤى هامة حول التأثيرات المتبادلة. على سبيل المثال، جادل هيثر نجتون بأن تأثير الثقة يختلف حسب ما إذا كان الدعم السياسي معمما (سواء بالنسبة للمؤسسة أو للنظام السياسي ككل) أو محددا (كما هو الحال بالنسبة للسياسيين بشكل فردي)[94]. فمن جهة تظهر النتائج التي توصل إليها أن أداء اقتصادي أفضل ومستويات أعلى من فعالية السياسة والدعم المحدد يمكن أن يعززوا الثقة السياسية. ومن جهة أخرى، فإن تراجع الثقة السياسية، والذي قد يكون انعكاسا وسببا في عدم الرضا عن حكومة ما، يعيق إمكانية سن التشريعات بنجاح.

في الآونة الأخيرة، ناقش سيترين وستوكر أدبيات حول التراجع المستمر في الثقة السياسية ووجدا أن عدم الرضا عن السياسة، من بين قضايا أخرى، هو سبب رئيسي لعدم الثقة[95]. وهذا التراجع في الثقة السياسية له أيضا عواقب على المستوى الفردي، والذي يؤثر على المشاركة السياسية والخيارات الانتخابية والامتثال العام. وإذا كان الفرد يفتقر إلى الثقة السياسية، فسيقل احتمال دعمه للسياسات التي قد تنطوي على مخاطر شخصية أو تضحية من نوع ما.

جدير بالذكر أن المنطق الحزبي يؤثر أيضا على الثقة السياسية بشكل كبير. وقد لوحظ أن الزيادة في الاستقطاب الحزبي لا ترتبط بالضرورة بأسباب أيديولوجية، بل بالأحرى بعدم الثقة في القوى الحزبية الأخرى[96]؛ ولا يقتصر تأثير الزيادة في الاستقطاب الحزبي على الديناميكيات الانتخابية، نظرا لأن صناع السياسات سيكونون أقل استعدادا على التعاون مع المعارضة للتوصل إلى حلول وسطية- وبالتالي تقييد استجابة سياسة الحكومات، وبالمقابل عرقلة الثقة أكثر. وفي سياق الاستقطاب الحزبي المتزايد، نجد دراسة ميلر حول القضايا السياسية والثقة في الحكومة: 1964-1970، التي يفترض فيها أن «السخط يمكن أن يكون مفيدا للنظام السياسي إذا كان بمثابة حافز للتغيير المنظم، ولكن عندما

93 توم و.ج. فان دير مير وصونيا زميرلي «القلق المتأصل بعمق الجذور مع الثقة السياسية»، في دليل الثقة السياسية تم تعديله بقلم صونيا زميرلي وتوم و.ج فان دير مير، 2017، ص. 1.

94 مارك هذرنغتون،»الأهمية السياسية للثقة السياسية»، مراجعة العلوم السياسية الأمريكية، 92.4 (1998)، 808-791.

95 جاك سيترين ولورا ستوكر، «الثقة السياسية في عصر متشائم»، المراجعة السنوية للعلوم السياسية، 21 (2018)، 49-70.

96 مارك هذرينغتون، «لماذا تهم الثقة المستقطبة»، في المنتدى (دو غرويتر، 5201) 58–445، XIII.

يُنظر إلى الطرق العادية على أنها غير فعالة، يزداد احتمال اشتعال نزاع يتخذ شكل سلوك خارج عن القانون[97] ».

وبذلك يبدو أن زيادة الاستقطاب الحزبي قد تؤثر على الثقة فقط إذا اعتبرت طرق العادية للسياسة غير فعالة. وفي هذا الصدد، يقول ميلر أن السياسات الوسطية ستغذي عدم الرضا عن الحكومة وستمنع استرجاع الثقة السياسية فيها. وبالتالي، يبدو أن التشاؤمية السياسية هي نقيض الثقة السياسية. ومع ذلك جادل البعض بأن هذه الرؤية تفتقر إلى تمييز واضح بين الشعور بخيبة الأمل تجاه الحكومة ككل وعدم الثقة في سياسيين معينين، وأن انخفاض الثقة السياسية يرجع أيضا إلى زيادة الدراية السياسية والواقعية.[98] وبكل الأحوال فإن العلاقة بني الثقة والسياسة لا تحمل معنى واحدا، بل يجب أن يكون هناك تمييز واضح بين الثقة وعدم الثقة / التشاؤمية والشكوكية. ويرى كوك وغرونكي بهذا الخصوص أن ضعف الإيمان بالحكومة والمؤسسات لا يعني بالضرورة عدم الثقة، بل يعني أن الأفراد متشككون، وهذا يُفهم على أنه «عدم استعداد لإعطاء السلطات السياسية فرصة لإثبات قدرتها»[99]، ولهذا فهما يقترحان التمييز بطريقة منهجية بني قياس الثقة والإيمان.

وأخيرا، يزيد إرساء الديمقراطية كنظام سياسي مهيمن من الأسئلة حول ما إذا كانت مستويات الثقة السياسية تختلف بين الديمقراطيات الجديدة والراسخة. وجد كاتربرغ ومورينو أن النظم الديمقراطية الجديدة قد شهدت انخفاضًا مهما في الثقة السياسية بسبب ما يسمى «فترة الاستياء السياسي ما بعد شهر العسل»[100]. وقد أيد كاتربرغ ومورينو الرابط بين مستوى الثقة وقدرة النظام على الحفاظ على الرفاه أو زيادته. وقد لاحظا أيضا أن كلا من العناصر التي قد تعزز الثقة (مثل الارتياح المالي واستجابة الحكومة والمواقف الديمقراطية) والعناصر التي قد تعوقها (مثل الراديكالية السياسية وقيم ما بعد المادية والتساهل والتغاضي عن الفساد) تعتمد بشكل كبير على السياق الأوسع نطاقا.

97 آرثر هـ. ميلر، «القضايا السياسية والثقة في الحكومة: 1970-1964»، مراجعة العلوم السياسية الأمريكية، 68.3 (1974)، 72-951 (ص 970).

98 جاك سيترين، «تعليق: الأهمية السياسية للثقة في الحكومة»، مراجعة العلوم السياسية الأمريكية، 68.3 (1974)، 88–973، https://doi.org/10.2307/1959141.

99 تيموثي إ. كوك وبول غرونكي، «الأمريكي المتشكك: إعادة النظر في معاني الثقة في الحكومة والإيمان بالمؤسسات»، مجلة السياسة، 67.3 (2005)، 803-784 (ص 785)، https: //doi.org/10.1111 :/j.1468-2508.2005.00339.

100 غابرييلا كاتربرغ وأليخاندرو مورينو، «الأسس الفردية للثقة السياسية: التوجهات السائدة في الديمقراطيات الجديدة والراسخة»، المجلة الدولية لأبحاث الرأي العام، 18.1 (2005)، 48-31، https://doi.org/10.1093/ijpor / edh081.

الأداء والثقة الاقتصادية

يعد الأداء الاقتصادي - وعدم المساواة على وجه التحديد - أحد أكثر مؤشرات الثقة وضوحا وله ارتباط مباشر بمستويات الثقة السياسية؛ يثبت هذا النظرية المعروفة باسم «مقاربة الثقة-التقييم»، والتي تفترض أن الثقة هي أمر ينبع من تقييم أداء الشيء. إن مستويات الثقة (النتائج) تتأثر بوساطة عوامل الاقتصاد الكلي والجزئي: التغيرات الملحوظة في النمو الاقتصادي، والتوقعات والقيم المسبقة للمواطنين (التوقع)، وإسناد المسؤولية للمواطنين (حيث لا تتحمل الحكومات دائما مسؤولية نتائج الاقتصاد الكلي)[101].

لا تلتقي جميع الدراسات في علاقة ذات معنى واحد بين التفاوت الاقتصادي والثقة السياسية، فالحكم متعدد المستويات يجعل من الصعب تحديد المسؤول عن الوضع الحالي للشؤون الاقتصادية، حيث يمكن أن تُنسب المسؤولية إلى المستويات الحكومية المحلية أو الوطنية أو فوق الوطنية[102]. وبصفة عامة، يكون الإيمان والثقة في الحكومة أقل في أوقات الأداء الاقتصادي السلبي.

في الرسم البياني التالي، يظهر بوضوح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط مباشرة بالثقة الاجتماعية، مما يشير إلى علاقة إيجابية قوية جدا:

101 توم و.ج. فان دير مير، «الأداء الاقتصادي والثقة السياسية»، في دليل أكسفورد للثقة الاجتماعية والسياسية. تم تعديله بقلم إريك م. أوسلانر (دار نشر جامعة أكسفورد، 2017)، 1، ص. 599، https://doi.org/10.1093/oxford-hb/9780190274801.013.16.

102 فان دير مير، 1، ص. 606.

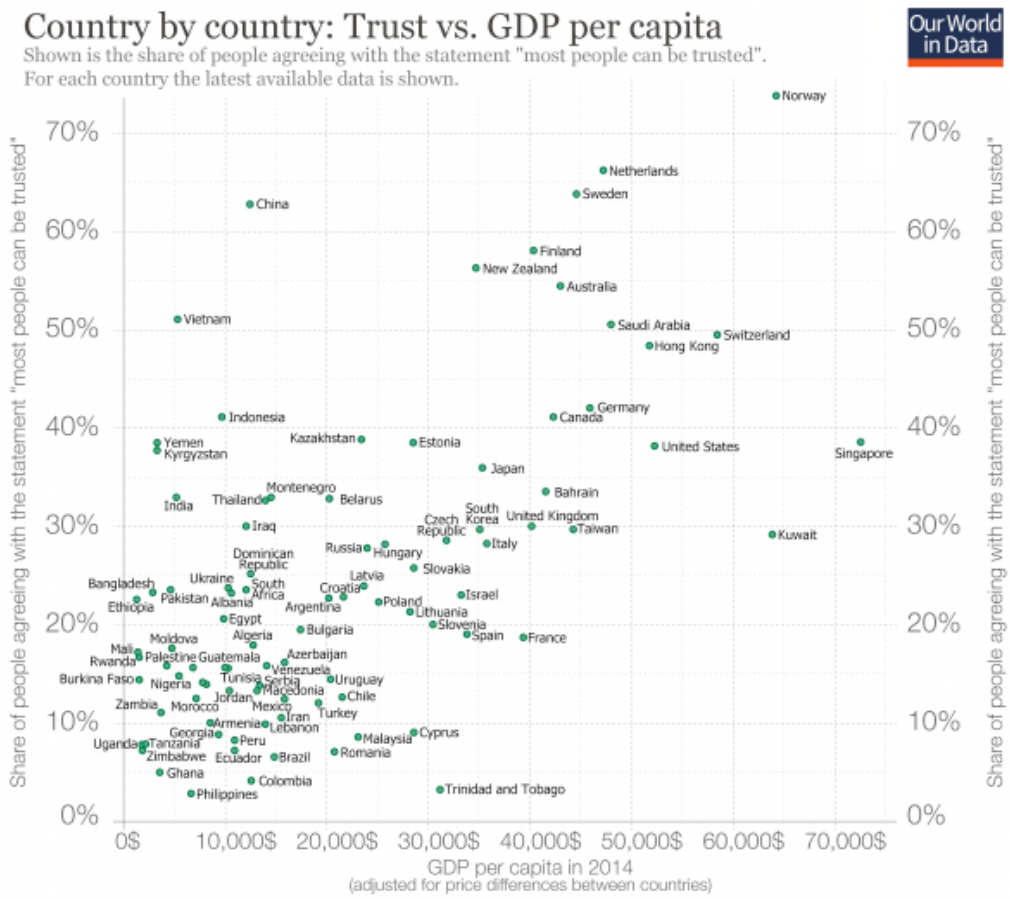

Data source: World Value Survey for data on trust and Penn World Table for data on GDP per capita
This visualization is available at OurWorldinData.org. There you find the raw data and more visualizations on this topic.

Licensed under CC-BY-SA
by the author Max Roser.

أما من حيث التفاوت في الدخل فالعلاقة سلبية بشدة حيث يؤثر التفاوت بشكل مباشر على مستويات الثقة كما هو موضح أدناه:

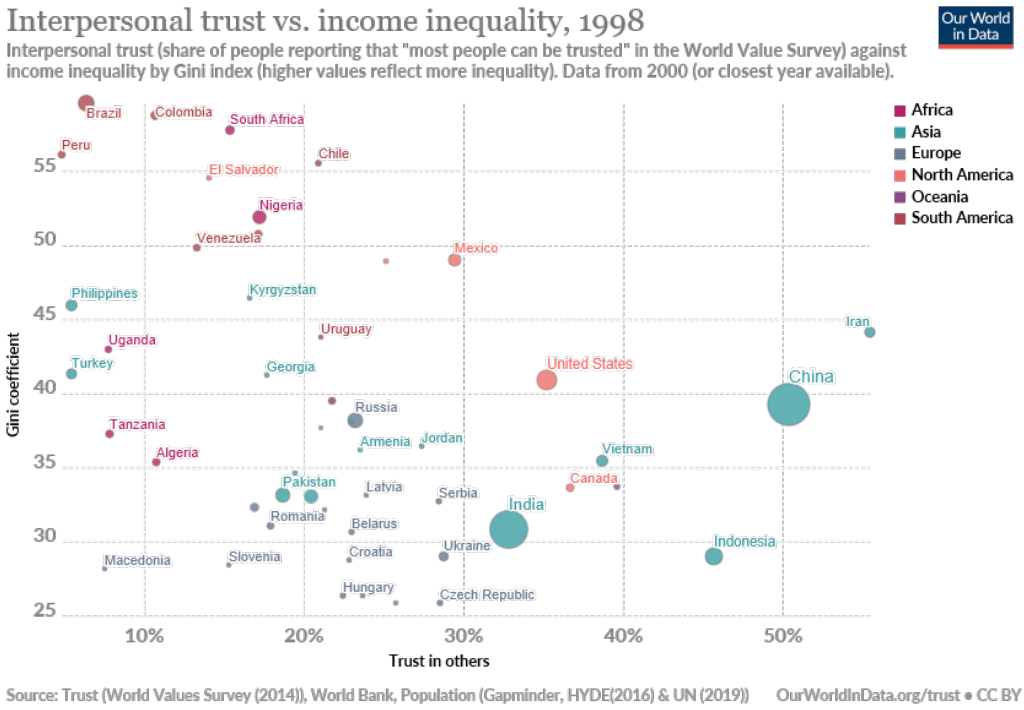

تُعزى أسباب هذه العلاقة أولا إلى أن الناس يشعرون بأنهم أقرب إلى أولئك الذين هم من مستوى اجتماعي اقتصادي مشابه (وبالتالي يثقون أكثر)، وثانيا إلى أن التفاوت الكبير يزيد من الصراع على الموارد. وإذا لاحظنا ذلك عند مقارنة البلدان من منظور كلي، يمكننا العثور على نفس الأنماط على المستوى الجزئي أيضًا. بعبارة أخرى، فإن العلاقة السلبية بين التفاوت الاقتصادي ومستويات الثقة ليست واضحة فقط بين البلدان ولكن أيضًا داخل البلد الواحد. وحتى داخل البلدان التي تعرف تفاوتات دخل منخفضة، السويد مثلا، إلا أن هذه التفاوتات تؤثر سلبا على الثقة بين الأشخاص[103]. علاوة على ذلك، لا تنعكس الأزمة الاقتصادية على جميع المواطنين بنفس الطريقة، وبالتالي يمكننا أن نتوقع تنوع انعكاس الأزمات الاقتصادية على المواطنين. وقد أظهرت دراسة حول الثقة في البرلمان الأوروبي بعد الأزمة الاقتصادية لعام 2008 أن البلدان التي شهدت تراجعا كبيرا في الثقة هي نفسها

103 فابيان ستيفاني، «من هم جونيسز؟ التفاوتات في الدخل الاجتماعي والثقة»، أبحاث المؤشرات الاجتماعية، 134.3 (2017)، 877-98، https://doi.org/10.1007/s11205-016-1460-9.

الأكثر تضرراً بالأزمة[104]. وأكثر من ذلك، تُظهر الدراسة نفسها أن هذا الانخفاض في مستويات الثقة قد ظهر جليا أكثر في المواطنين ذوي الوضع الاجتماعي المنخفض، ما قد يديم الانقسام بين مواطني نفس البلد.

دولة الرخاء الاجتماعي والثقة

تبنى الثقة في الحكومة أيضا من خلال سياسات إعادة التوزيع والنتائج الحكومية، وهو ما نسميه دولة الرخاء الاجتماعي. يرتبط ارتفاع مستوى التفاوت في الدخل ومستويات الفقر بشكل عام بانخفاض مستويات الثقة السياسية[105]، أي أن الدول التي تعيد توزيع الدخل بشكل منصف هي أكثر موثوقية. وقد يفسر هذا الموجة الأخيرة في الحركات الاحتجاجية التي تدين النخب الاقتصادية في جميع أنحاء العالم وكذلك ظهور السياسيين الغرباء بين المجموعات الانتخابية الذين يعدون بتحقيق المساواة الاقتصادية.

وقد تُعزى الأسباب الجذرية لهذه الحركات إلى عدم الثقة في المؤسسات الحكومية (خاصة المنتخبة) في إعادة توزيع الثروة ومعالجة التفاوت القائم. وإنه من الصعب المساءلة في دولة الرخاء الاجتماعي: حيث أن السياسيين يبرعون في إخفاء سياسات التقشف لتجنب اللوم، وبالتالي يميل المواطنون إلى عدم الثقة في الحكومة ككل بدلاً من معاقبة الممثلين في الانتخابات.[106]

يمكن تفسير الفكرة القائلة بأن التفاوت يؤدي إلى مستويات أقل من الثقة ظاهريا من خلال نظريات المصلحة الشخصية، ولكن الأبحاث وجدت أن «متغيرات زيادة الرخاء تحدث تأثيرات مماثلة على الرضا الديمقراطي في المجموعات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة»[107] وحتى على القيم الإيديولوجية أيضًا .

104 جوليا م دوتي ساني وبياتريس ماجيسترو، « متفاوت بشكل متزايد؟ الأزمة الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي والثقة في البرلمان الأوروبي في 20 دولة أوروبية، المجلة الأوروبية للأبحاث السياسية، 55.2 (2016)، 246–64، https://doi.org/10.1111/1475-6765.12126.

105 ستافان كوملين وأتل هاوجسجيرد، «دولة الرخاء الاجتماعي والثقة السياسية: إعادة الأداء»، في دليل الثقة السياسية، تم تعديله بقلم صونيا زميرلي وتوم و. ج. فان دير مير، 2017، ص 285 - 86.

106 كوملين وهاوجسجيرد، ص. 289

107 ستافان كوملين وإيزابيل ستادلمان - ستيفن وأتل هاوجسجيرد، «الثقة ودولة الرخاء»، في دليل أكسفورد للثقة الاجتماعية والسياسية، تم تعديله بقلم إريك م. أوسلانر (دار نشر جامعة أكسفورد، 2017)، 1، ص.289، https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190274801.013.8.

تقول بعض النظريات أن دولة الرخاء الاجتماعي التي تضمن عدم التفاوت تشجع مفهوم تكافؤ الفرص في المشاركة السياسية، والذي يمكن أن يحقق شعورا بإقرار الدولة بالمساواة. وعلى هذا النحو، تعزز نظريات الثقة أيضا الفكرة القائلة بأن دولة الرخاء الاجتماعي المحدود وارتفاع مستوى التفاوت وما يلحقهما من انخفاض في الثقة هي كلها عناصر تدور في حلقة لا متناهية[108]. وفي المقابل، يجادل آخرون بأن الرأسمال الاجتماعي يتضرر من نظام الرخاء الكبير لأن المشاركة المدنية والثقة الاجتماعية تتآكل بسبب تنامي دور الدولة بالنسبة لمن هم بحاجتها. كما يتم مناقشة فكرة السببية على نطاق واسع، وفي حين أن دول الرخاء القوية يمكن أن تقلل من التفاوتات، قد لا يكون لهذه الأخيرة تأثير سببي على الثقة الاجتماعية. ومن أجل تشكيل دولة رخاء اجتماعي قوية، يجب أن تتعاون المجموعات المجتمعية، ما يعني أن الثقة الاجتماعية هي شرط أساسي لتشكيل دول رخاء اجتماعي أكثر.

إن الثقة في أنظمة الرخاء تتقلب بشكل كبير اعتمادًا على ما إذا كان الاقتصاد في حالة أزمة. أما في الأوقات العادية يميل المواطنون إلى تصور دولة الرخاء الاجتماعي بشكل مختلف عن فترات الأزمات: فهم على دراية بتكاليف الحماية الاجتماعية وزيادة البطالة التي قد تقلص من دعمها[109].

ومع ذلك دولة الرخاء الاجتماعي ترتبط ارتباطا وثيقا بالثقة السياسية خلال الأزمات الاقتصادية في الثلاثينيات والسبعينيات وأحدثها في عام 2008. ويمكن تفسير الثقة السياسية المنخفضة في دول الرخاء الاجتماعي الأقل من خلال «فرضية خفض الأزمة» **crisis retrenchment hypothesis**، حيث تضر الأزمات بالثقة السياسية لأنها تهدد دولة الرخاء (من حيث سياسات التقشف) فقط عندما تكون هناك حاجة ماسة إليها. علاوة على ذلك، تتأثر الثقة السياسية بشكل مباشر بالتصور العام لدولة الرخاء الاجتماعي، والذي يقوم على المعلومات المستقاة من وسائل الإعلام والتجارب الشخصية مع أنظمة الرخاء.[110]

وهذا يؤكد أهمية دولة الرخاء الاجتماعي في مستويات الثقة السياسية، وكذا الشرط الأساسي للثقة الثقافية والمجتمعية اللازمة لبناء دول رخاء كبيرة وفعالة[111].

108 هاوجسجيرد وستادلمان – ستيفن وكوملين، 1، ص390
109 كوملين و هاوجسجيرد، ص. 295
110 كوملين و هاوجسجيرد، ص. 290
111 كوملين وستادلمان و هاوجسجيرد، 1، ص. 393.

الديمقراطية والثقة

للثقة علاقة معقدة بالديمقراطية حيث أنه من الضروري أن تعمل هذه الأخيرة بفعالية، وفي الوقت ذاته فهي تعمل أيضًا على «إضفاء الطابع المؤسساتي على انعدام الثقة» ووضع ضوابط صحية على السلطة المؤسسية. هذا يعني أنه ليست كل أنواع الثقة مواتية للديمقراطية - فالثقة في غير محلها يمكن أن تؤدي إلى أنظمة استبدادية. وبالتالي يجب تبرير الثقة، لهذا يحتاج الشخص المانح للثقة إلى سبب للاعتقاد بأن مصالحه تتلاقى مع مصالح الشخص الموثوق[112]. والمسألة هي أكثر تعقيدا من هذا حيث تُستمد التبريرات من مجموعة متنوعة من المصادر بدوافع مختلفة، بما في ذلك وسائل الإعلام والمؤسسات والعلاقات بين الأشخاص. وتعمل الديمقراطيات الحديثة على تحقيق هذا التوازن من خلال تحديد فروق واضحة بين الجهات المصممة للنزاع وعدم الثقة، كالانتخابات والهيئة التشريعية الحزبية، والمؤسسات الجديرة بالثقة، كالوكالات البيروقراطية غير الحزبية والنظام القضائي.

لتقييم كيفية عمل الثقة في نظام حكم ديمقراطي، يجب التمييز كالآتي: «الدرجة الأولى» الثقة العامة، و»الدرجة الثانية» الثقة التمثيلية، حيث تعطى الثقة العامة للخدمات الأساسية الضرورية، بحياد، مما يعني أن السياسة الانتخابية ليست جزءًا من عملية صنع القرار[113]. وفي الثقة العامة، التبريرات هي ذات طبيعة مؤسسية؛ فقواعد الكيانات العامة يدركها الأشخاص الذين تؤثر عليهم، ويجب أن يخضع جميع من يشغلون مناصب عامة للعقوبات إذا هم انحرفوا عن تلك القواعد[114]. وبالتالي فالثقة العامة لا تتحقق بوجود الفساد والمحسوبية على وجه الخصوص. ويمكن مهاجمة المؤسسات من قبل «السياسيين أصحاب المشاريع» للأسباب المذكورة أعلاه نظرا لأن المعلومات الموجودة بها استراتيجية ومهمتها متطورة. عندما يجد عامة الجمهور صعوبة في فهم المعلومات المؤسسية بسبب تفاصيلها التقنية، فإنها تتعرض للهجوم وهو ما يؤدي إلى عدم ثقة الجمهور (على سبيل المثال هجمات اليمين المتطرف على الثقة المؤسسية)[115].ثانياً، تنبع ثقة «الدرجة الثانية» من المؤسسات المنتخبة كالبرلمان. تعتمد البرلمانات على ثقة «الدرجة الثانية» لتوجيه الصراع إلى التصويت الديمقراطي ووسائل الإعلام[116]. وبهذا لا تحتاج وسائل الإعلام لأن تكون وسيطًا موثوقا به فحسب، بل تحتاج البرلمانات

112 مارك وارن، «ما هي أنواع الثقة التي تحتاجها الديمقراطية؟ الثقة من منظور النظرية الديمقراطية «، في دليل الثقة السياسية، تم تعديله بقلم صونيا زميرلي وتوم و.ج. فان دير مير، 2017، ص 33 - 52 (ص 40).
113 وارن، 1، ص. 89
114 وارن، 1، ص. 90
115 وارن، 1، ص. 90
116 وارن، 1، ص. 90

أيضًا إلى أن تكون فعالة في التعامل مع الآراء المتضاربة داخل المجتمع، سواء كانت أيديولوجيات أو رؤى مستقبلية أو مقترحات للسياسة العمومية أو اتجاهات مجتمعية عامة.

هناك خمسة تصنيفات عامة للثقة المطلوبة لدعم الديمقراطية

- الثقة المعممة في المجتمع: يوجد هذا النوع من الثقة بين مواطني ديمقراطية ما، وهي ذات صلة وثيقة بأداء الديمقراطية لأنها ترتبط بشدة بالرأسمال الاجتماعي وشبكة العلاقات في المجتمع. وفقًا لتحليل وارن فـ «إن المستويات المنخفضة للثقة المعممة تقوض الديمقراطية من خلال توفير الفرص لأصحاب المشاريع السياسيين لتنظيم سياسات السخط والانقسام الديني والأهلانية والعنصرية التي تغذي عدم الثقة في أي حكم جماعي.[117]»

- الثقة في الخبراء والمهنيين: إن إضفاء الشرعية على عمل الخبراء والمهنيين يسمح بتقسيم العمل ويتيح التخصص. هذه الثقة واضحة بشكل خاص في المجال الطبي حيث أن هناك حاجة إلى عملية مراجعة شاملة لكل سياسة طبية مقترحة من أجل أن يثق الناس في مدى أمان أدويتهم ووصفات علاجهم.

- الثقة في المناصب التي تحظى بثقة عامة: يجب أن تبقى هذه المؤسسات بمنأى عن السياسات الانتخابية وضغوط مجموعات المصالح من أجل تلبية احتياجات المواطنين بطريقة غير منحازة، فلا يمكن للديمقراطية أن تعمل بدون الدعامة البيروقراطية القوية المحايدة.

- الثقة من الدرجة الثانية في المؤسسات السياسية: هذه الثقة هي «من الدرجة الثانية» لأنها لا تعتمد على الثقة في أن المؤسسة ستحقق النتيجة المرجوة، ولكن بالأحرى أن المؤسسة ستنتج النتيجة المشروعة والعادلة.

- الثقة الانتقائية في الممثلين: الثقة في التمثيل السياسي هي نوع من الثقة المعدلة. ففي حين أن معظم المواطنين لا يثقون بالسياسيين بشكل عام، إلا أنهم يثقون أكثر في ممثليهم لخدمة مصالحهم الشخصية[118].

117 وارن، 1، ص. 47
118 وارن، 1، ص. 49

الملحق 2: التصورات العالمية والمحلية للثقة السياسية

هذا الجزء مخصص لتقديم ملخص للبحوث والدراسات والتقارير المختلفة التي تهدف إلى تقييم تصور الثقة. بالنظر إلى المنظور المعولم للثقة وإلى تركيز محلي أكبر في التحليل، سيراجع هذا القسم بعض التقييمات الرئيسية للثقة.

من المنظور العالمي

هناك عدد من الدراسات الاستطلاعية التي حاولت، من زوايا مختلفة، تقييم مستوى الثقة من وجهة نظر عالمية. على سبيل المثال، نشر «استطلاع القيم العالمي» (World Value Survey) نتائج دراسة أجريت سنة 2014 وتقيس الثقة بين الأشخاص (أو الثقة الاجتماعية) في جميع دول العالم. ويمكن إلقاء نظرة سريعة على نتائج هذه الدراسة من خلال الخريطة التالية:

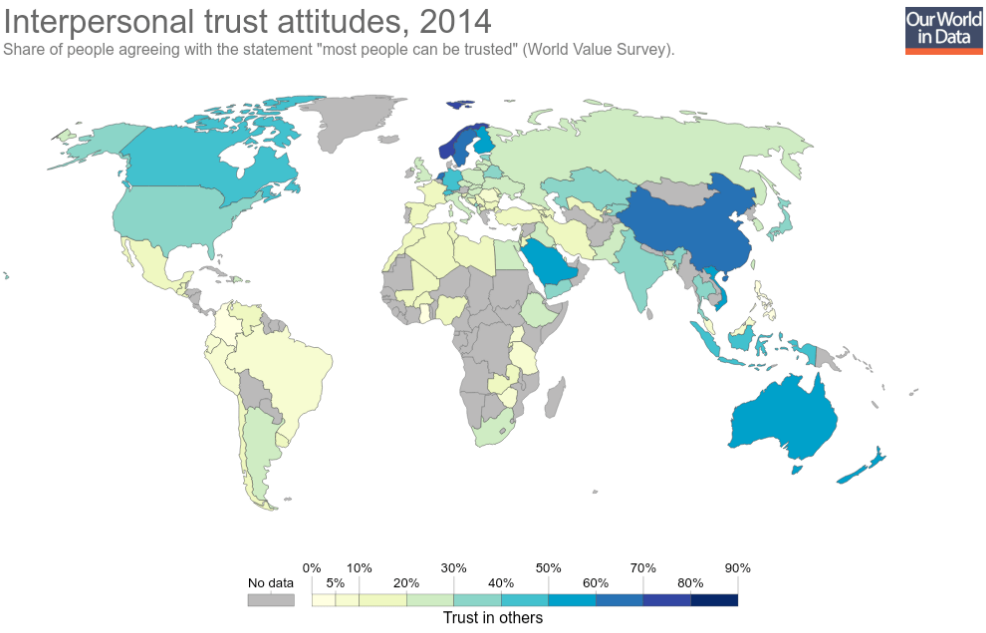

تظهر هذه الخريطة مستويات عالية من الثقة الاجتماعية في الدول الاسكندنافية والصين وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا والمملكة العربية السعودية. علاوة على ذلك، فهي تسلط الضوء على

انخفاض مستويات الثقة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك في أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية. هناك أمثلة أخرى على الدراسات الاستقصائية العالمية التي تتناول الثقة في الحكومات على وجه الخصوص، على سبيل المثال يقدم استطلاعا أجراه مركز بيو للأبحاث سنة 2017 صورة شاملة لمستويات الثقة في الحكومة في جميع أنحاء العالم:

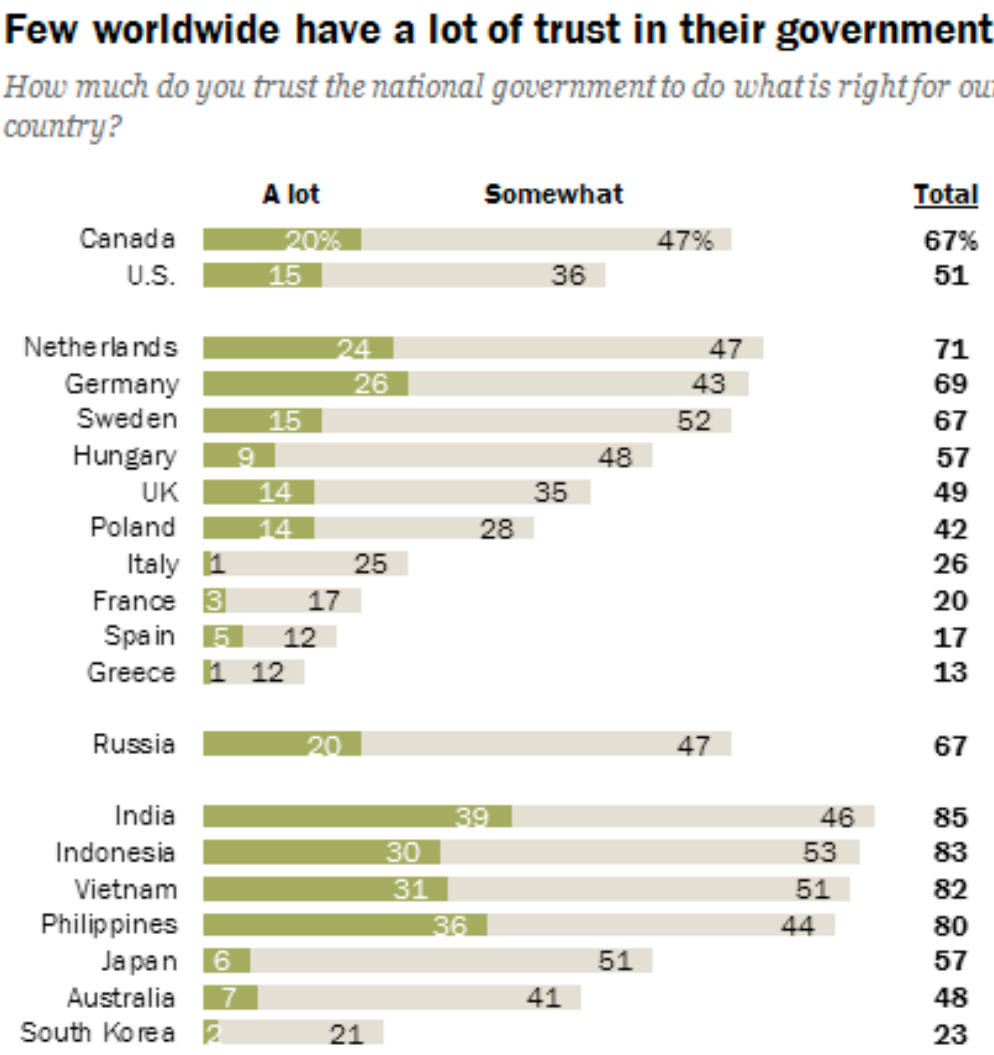

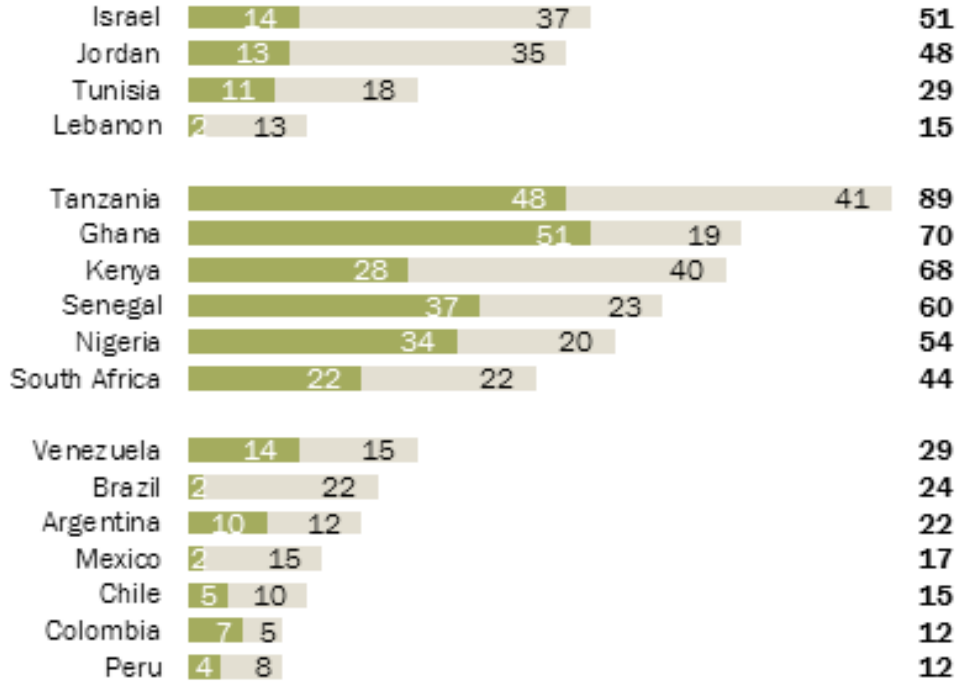

Note: Question not asked in Turkey.
Source: Spring 2017 Global Attitudes Survey. Q4.

PEW RESEARCH CENTER

تظهر دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرة أخرى مستويات منخفضة من الثقة بأن حكوماتها ستفعل الأمر الصائب. وبالموازاة مع ذلك فتلك الدول التي تظهر ثقة أعلى في الحكومة هي قريبة من تلك التي تتمتع بثقة اجتماعية عالية (كأمريكا الشمالية والدول الاسكندنافية). وقد يعزز ذلك نوعا من الارتباط بين الثقة بين الأشخاص والثقة في الحكومات في هذه البلدان - كما أبرزه جزء من الأدبيات. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه الارتباطات دقيقة، لأن البيانات الأخرى قد تظهر اتجاهات مختلفة، ويمكن إلقاء نظرة عليها في الرسم البياني التالي من فوربس وستاتيستا[119]:

119 نيال مكارثي، «أكثر وأقل الدول ثقة بحكومتها [رسوم بيانية]»، فوربس، 2018، <https://www.forbes.com/sites/niallmccarthy/2018/01/22/the-countries-that-trust -their-Government-most-and-less-infographic> [تم الولوج إليه في 28 أبريل 2020].

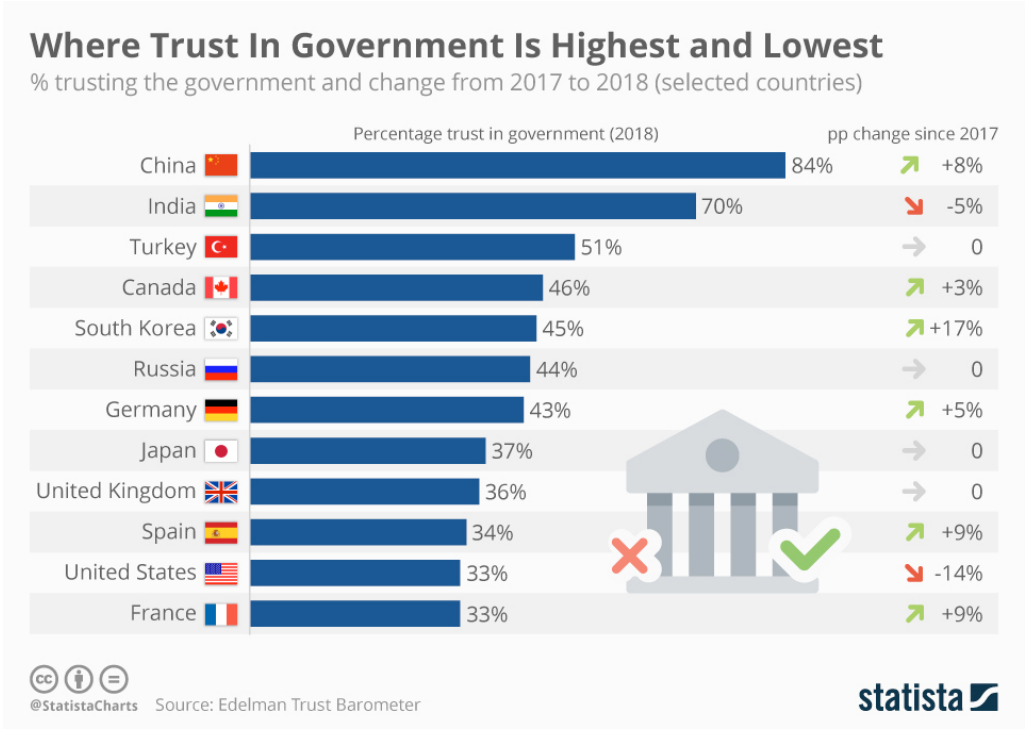

من جهة، تؤكد هذه البيانات جزئيًا الارتباط الإيجابي بين الثقة الاجتماعية العالية والثقة السياسية العالية في بعض البلدان (كالصين وكندا) ولكنها تظهر أيضًا أن الثقة في الحكومة منخفضة إلى حد ما في بعض البلدان حيث تكون الثقة الاجتماعية عالية (كالولايات المتحدة). هذه الاعتبارات لا تبطل البيانات المقدمة في هذه الاستطلاعات، بل تتطلب المزيد من الاهتمام في استخدام البيانات الإحصائية، مما يظهر في النهاية الحاجة إلى البحث الكيفي التجريبي الذي تتأسس عليه هذه الاستطلاعات.

دينامية أخرى لوحظت في البلدان الأوروبية على وجه التحديد هي أن الناس عادة ما يثقون في المؤسسات غير المنتخبة أكثر مما يثقون ببعضهم البعض أو بنظامهم السياسي. يمكن ملاحظة ذلك في الرسم البياني أدناه المبني على دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

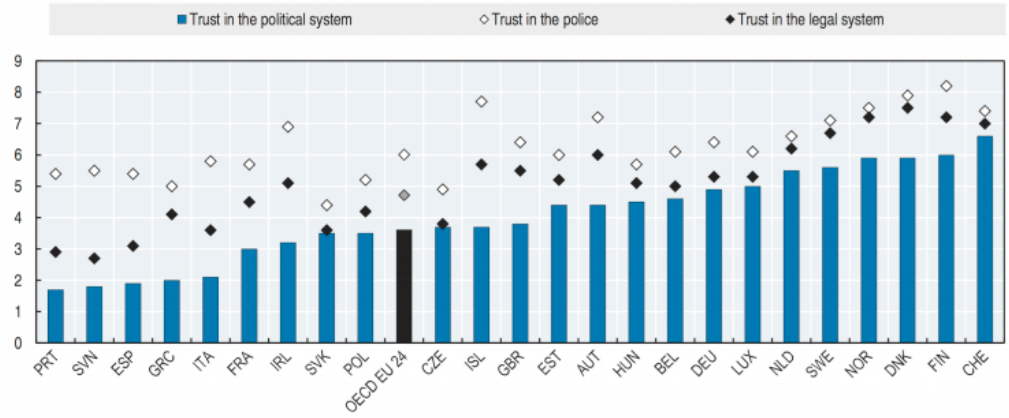

Note: Response options range from 0 ("No trust at all") to 10 ("Complete trust").The OECD EU average is the population-weighted average of the values included in the chart.

Source: Eurostat (2015), European Union Statistics on Income and Living Conditions (EU-SILC), *http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=ilc_pw03&lang=en*.

كون جميع الدول الأوروبية تظهر مستوى عالي من الثقة في الشرطة والنظام القانوني والنظام السياسي هو أمر مهم يجب أخذه بعين الاعتبار. وبصفة عامة، يمكننا ملاحظة اتجاه نزولي للثقة العامة في المؤسسات أو الحكومات في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، تُظهر البيانات الخاصة بالولايات المتحدة أن الثقة العامة في الحكومة الوطنية بين عامي 1958 و2015 قد انتقلت من 78 في المائة إلى 19 في المائة فقط.

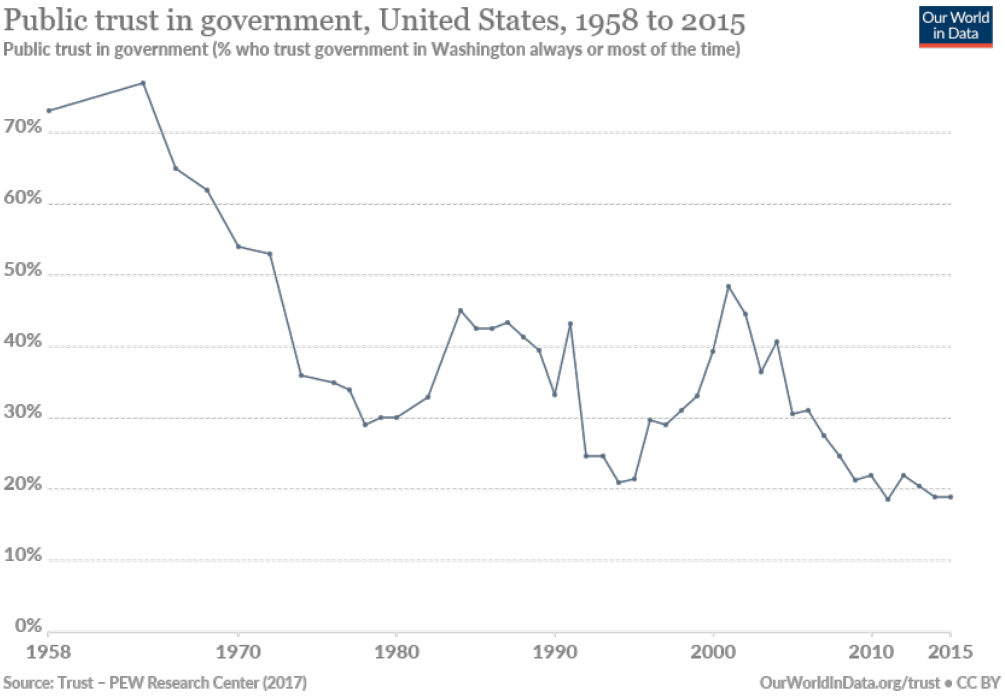

وقد لوحظ اتجاه مشابه في الثقة بين الأشخاص والذي انخفض أيضًا بشكل حاد في السنوات الأربعين الماضية من 45.78 في المائة في عام 1972 إلى 30.78 في المائة في عام 2014[120].

يمكن استخلاص بعض الأفكار النهائية من بارومتر إيدلمان للثقة، وهو مصدر شامل لمستويات الثقة في العالم. تكشف أحدث نسخة منه لعام 2019 أن الثقة في منظمات المجتمع المدني عالية وتتزايد باطراد، حيث سجلت أعلى نسبة بين المؤسسات في جميع أنحاء العالم (تعادلها فقط المؤسسات المالية). بالإضافة إلى ذلك، يظهر أيضا أن الثقة في وسائل الإعلام تسجل أدنى مستوى بين جميع المؤسسات. وأخيرا، لوحظت زيادة طفيفة في الثقة في الحكومات في عدد قليل من دول العالم. وكما هو موضح أعلاه، تظل الصين البلد الذي يثق فيه المواطنون بحكومتهم أكثر[121].

120 إستيبان أورتيز أوسبينا وماكس روزر، «الثقة»، OurWorldInData.Org, 2020.
121 إيدلمان، بارومتر إيدلمان للثقة، 2019.

الثقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

من أجل فهم خصائص الثقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قمنا بتحليل الدراسات الأخيرة حول الثقة الاجتماعية والسياسية في هذه المنطقة ورسمنا بعض الاتجاهات العريضة البارزة[122]. وبشكل عام، كانت الثقة بين الأشخاص والثقة الاجتماعية منخفضة في جميع أنحاء المنطقة مع ميل للانحدار التدريجي. تتراوح النسبة المئوية للأفراد الذين يعتقدون أن «معظم الأشخاص جديرون بالثقة» بشكل عام بين 10 في المائة و20 في المائة في كل دراسة، والاستثناء الوحيد هو مصر واليمن اللتان سجلتا نسبا أعلى بشكل عام، عادة ما بين 30 في المائة و40 في المائة .

يتم تمييز استطلاعات الثقة السياسية في جوانب مختلفة من النظام السياسي والسياسة. وبوجه عام فالبرلمان هو المؤسسة ذات مستويات الثقة الأدنى؛ فقد تم تسجيل مستويات عالية من انعدام الثقة في البرلمان في كل من العراق والأردن وليبيا وتونس، كما تم التوصل إلى نتائج مماثلة بالنسبة لمجلس الوزراء والحكومات المحلية. وسجلت المؤسسات البيروقراطية، بما فيها الشرطة والقوات المسلحة، أعلى مستويات الثقة. ومن الجدير بالذكر أن الأردن حققت مستوى عال من الثقة بشكل استثنائي في هذه المناطق، بينما سجلت فلسطين مستوى منخفض بشكل استثنائي كذلك. وقد وجدت أعلى مستويات انعدام الثقة في المنظمات الأيديولوجية عموما. فانعدام الثقة في الأحزاب السياسية مرتفع بشكل عام - خاصة في العراق والأردن وليبيا وتونس - ويصل إلى ذروته بالنسبة للحركات الإسلامية الرئيسية، أما الاستثناءات البارزة هي حالات المغرب وفلسطين واليمن. وقد سجل القادة والرؤساء (أو رؤساء الوزراء) المتدينون مستويات ثقة متوسطة تميل شيئا ما نحو انعدام الثقة. وفي هذا الصدد سجلت مستويات ثقة عالية في مصر، في حين سجلت مستويات ثقة منخفضة في العراق وليبيا وتونس. أما من الناحية الجغرافية تميل الثقة السياسية والاجتماعية لأن تكون الأدنى في العراق والأردن وليبيا وتونس والأعلى في مصر واليمن. ومرة أخرى يدعم هذا الأمر الاقتراح المتعلق بالعلاقة الإيجابية العامة بين الثقة الاجتماعية والسياسية. وقد كان الاتجاه الطولي الأبرز هو الارتفاع الطفيف في الثقة في عام 2011 في معظم البلدان، ولاسيما تلك التي تأثرت بالربيع العربي مما يوحي بأمل عام بالمزيد من الحكومات الجديرة بالثقة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

122 استنبطت الملاحظات التالية من الباروميتر العربي، استطلاع القيمة العالمية World Value Survey، التحولات العربية، والباروميتر الأفريقي التي أجريت بين عامي 2007 و2019

إضافة إلى هذا، تم ربط الثقة السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستقرار الأنظمة الاستبدادية، ففي سياق نظام استبدادي تشمل الثقة السياسية ثقة الناس في مؤسسات الدولة، كالسلطة التنفيذية والقضاء والبيروقراطية والشرطة وقدرة الدولة على الاستجابة لتقييمات قصيرة المدى للحياة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة عبر زمان ومكان محددين[123]. ونظرا لأن معظم الأدبيات المتعلقة بالثقة السياسية مستمدة من عينات من الدول الديمقراطية، فإن دراسات الحالة التي تتناول الثقة في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكن أن تقدم رؤى أصلية حول دراسة الثقة السياسية داخل الأنظمة القمعية أو الاستبدادية. ونأخذ على سبيل المثال حالة تونس وتركيا حيث أدى اعتماد الدولة على قوات الشرطة والوسائل القمعية إلى تراجع الثقة في الأجهزة الأمنية - وبالتالي تعزيز النشاط الاحتجاجي والنضال ضدهم. وتظهر في كلا البلدين مستويات عالية من الثقة في قوات الشرطة (58 في المائة في تونس و62 في المائة في تركيا)، لكن حقيقة أن الدولة تقوم بتعبئة الأجهزة الأمنية بطريقة قمعية هو أمر يضعف الثقة في الشرطة، ويزيد من احتمال النشاط الاحتجاجي.

الثقة الاجتماعية والسياسية في المغرب

واختتاما لهذا الجزء، سنستعرض بيانات حول الثقة وردت في دراسات مختلفة خاصة في المغرب. ويمكننا الرجوع من أجل هذا إلى تقرير البارومتر العربي عن المغرب والذي أجرى 2400 مقابلة نوعية مباشرة بين أكتوبر وديسمبر 20189، بمعدل استجابة يبلغ 55 في المائة. على الرغم من أن المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية (Institut Royale des Etudes Strategiques أو IRES) قد كشف أن المغاربة يحكمون على مؤسساتهم بشكل مختلف تماما، حيث كشف البارومتر العربي عن عدد من المؤشرات المهمة حول شعور المغاربة تجاه مؤسساتهم[124].

أول نتيجة عامة لتقرير البارومتر العربي عن المغرب هي أن الأجيال المغربية الأكبر سنا لا تزال تتمتع بثقة معقولة في مؤسسات البلاد، في حين أن الأجيال الشابة تشعر بالإحباط من الوضع على نحو متزايد، وذلك بسبب قلة الفرص الاقتصادية والسياسية خاصة[125]. لقد أكد 17 في المائة فقط

123 نادين سيكا، «الثقة والنضال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، العدد الثاني من الرسالة الإخبارية لسياسة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد 2، 2019.

124 البارومتر العربي. لمزيد من المعلومات حول الدراسة التي أجراها المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، يرجى الولوج إلى https://www.ires.ma/forums/degre-de-confiance-dans-les-institutions

125 البارومتر العربي، ص. 2.

من المستطلعين الذين تتراوح أعمارهم بين 18-29 عاما أنهم يثقون في حكومتهم حيث بلغوا مستوى ثقة أقل بثلاث مرات من ثقة أولئك الذين يبلغون 60 عامًا أو أكثر. أما فيما يتعلق بالبرلمان فإن نسبة الشباب المستطلعين الذين لديهم ثقة كبيرة أو بعض الثقة في هذه المؤسسة تبلغ 21 في المائة فقط، و18 في المائة بالنسبة للأحزاب السياسية.[126] وعلى نقيض ذلك تتمتع المؤسسات المكلفة بضمان تطبيق القانون والنظام بمستويات عالية من الثقة. على سبيل المثال، يثق 78 في المائة من المستطلعين في الجيش وثلثيهم في الشرطة. بالإضافة إلى ذلك يثق 6 من كل 10 مستجوبين في الجهاز القضائي. ويجب أيضا تسليط الضوء على القفزة التي شهدها النظام القضائي حيث ارتفعت الثقة من 37 في المائة في عام 2006 إلى 45 في المائة في عام 2016.

فضلا عن ذلك، فإن ثقة المغاربة في حكومتهم تتضاءل على مر السنين؛ ففي عام 2006 بلغت نسبة ثقة المغاربة بحكومتهم39 في المائة مقارنة بالنسبة الحالية البالغة 29 في المائة. ويعتقد 64 في المائة من المغاربة أنه من الضروري تقديم الرشاوى من أجل أن تقضى مصالحهم، بينما 30 في المائة يعتقدون أنه من الضروري تقديم الرشاوى للاستفادة من خدمات صحية أفضل. وفيما يتعلق بالفساد، يعتقد 36 في المائة فقط من المستطلعين أن الحكومة تتخذ خطوات ملموسة لمحاربة الفساد - مع كون الشباب الفئة الأقل اعتقادا بأن الحكومة تعالج مشكل الفساد. وفي هذا السياق فلا غرابة في أن 26 في المائة من المستطلعين يعتقدون أن الاقتصاد هو أكبر تحد تواجهه البلاد.

إن العنصر البارز بين هذه الأرقام هو نموذج واضح لانعدام الثقة في الحكومة بسبب الفساد ولبرلمان غير فعال ولقلة الفرص الاقتصادية والسياسية. وهذا يدفع المواطنين (خاصة الشباب) إلى التفكير في الهجرة ويزيد من عدم ثقتهم في قدرة حكومتهم على إمدادهم بما يحتاجون. ومن جهة أخرى فالمؤسسات الوحيدة التي يُنظر إليها على أنها فعالة هي الأجهزة الأمنية (الجيش والشرطة) وبدرجة أقل السلطة القضائية. وفي هذه الحالة، لا يشعر الشباب المغربي أنه يمكن معالجة دواعي قلقهم من خلال المؤسسات السياسية الرسمية ولاسيما الأحزاب السياسية أو البرلمان، إضافة إلى أن سوق العمل غير قادر على استيعاب معضلة البطالة. كل هذه العوامل قد قللت بشكل كبير من الثقة في النظام السياسي المغربي بشكل عام، وبالتالي إدامة أزمته المتواصلة.

126 الباروميتر العربي، ص. 9.

تظهر النتائج الرئيسية لمؤشر الثقة في المؤسسات بالمغرب أن العلاقة بين المواطنين ومؤسساتهم، لاسيما المؤسسات المنتخبة، تتسم بالريبة وانخفاض مستويات الثقة. فمعظم المواطنين لا يعرف إلا النزر القليل عن مؤسساتهم ويجدون صعوبة في فهم أدوارها ووظائفها وجدواها. وتقترن هذه المعرفة الضئيلة بتدني جودة الخدمات العمومية كالرعاية الصحية والتعليم، وفرص العمل غير الكافية: تشكل هذه الخدمات أهم الأولويات التي يعتقد المواطنون أنه يجب على الحكومة معالجتها في السنوات الخمس إلى العشر القادمة. وفي الواقع، يؤدي سوء تقديم الخدمات العمومية إلى زيادة الشعور بانتشار الفساد، مثل الرشوة أو الواسطة (اللجوء إلى المقربين أو العلاقات والاتصالات السياسية)، والذي يغذي بدوره رغبة المواطنين في البحث عن بدائل أخرى (غير رسمية) للحصول على خدمات عمومية أفضل. والنتيجة هي انفصال المواطنين عن القنوات السياسية الرسمية للتعبير السياسي وتوجههم إلى الأشكال الجديدة من الاحتجاجات السياسية،كالمقاطعة الاقتصادية والاحتجاجات في الشوارع.

يسعى المعهد جاهدا في مهمته إلى إنتاج دراسة تحليلية راهنية ومعمقة حول قضايا السياسات العامة، والتي يمكن أن تؤدي إلى خلق طرق مبتكرة لحل القضايا المتعلقة بالديمقراطية. ولهذا السبب عمد المعهد إلى الشروع في إنجاز هذا التقرير السنوي حول الثقة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية كوسيلة لقياس قدرة المواطنين واستعدادهم للانخراط في الحياة العامة والمساهمة في وضع سياسات عمومية إدماجية وشاملة.

mipa.institute

contact@mipa.institute

MIPAInstitute

N 5, Appartement 5, Rue Figuig - Hassan - Rabat - Tél. : +212 5 37 26 26 02